مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تقرير صندوق النقد الدولي رقم ٢٢٥/١٦

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحوٍ عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٦

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

المراجعة الأولى والثانية لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق وطلب ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني – تقرير الخبراء والبيان الصحفي وبيان المدير التنفيذي للعراق

في إطار المراجعة الأولى والثانية من برنامج مراقبة خبراء الصندوق وطلب ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني، تم نشرها وهي مضمنة في هذه الباقة:

- البيان الصحفي بما فيه تصريح الرئيس التنفيذي.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق الخبراء من المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٧ تموز/ يوليو عام ٢٠١٦ في أعقاب المناقشات التي انتهت في ١٩ آيار/مايو ٢٠١٦ مع المسؤولين العراقيين بشأن التطورات السياسية والاقتصادية التي يتبناها الصندوق في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، واستناداً إلى المعلومات المتاحة في وقت المناقشات، تم الانتهاء من تقرير الخبراء في ٢٤ تموز/يوليو عام ٢٠١٦
- ملحق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.
- تصريح المدير التنفيذي حول العراق.

الوثائق المدرجة في أدناه نشرت أو سيتم نشر كلٌ منها على حدة.

خطاب النوايا تم إرساله إلى صندوق النقد الدولي من قبل السلطات العراقية *
مذكرة السياسات المالية والاقتصادية قدمت من قبل السلطات العراقية *
مذكرة التفاهم الفنية *
كذلك تضمن تقرير الخبراء *

تسمح سياسة الشفافية للصندوق حذف المعومات الحساسة المتعلقة بالسوق والكشف المبكر عن نوايا سياسات السلطات سواءٌ في تقارير الخبراء أمْ في غيرها من الوثائق.

مجلس إدارة صندوق النقد الدولي يصادق على ٥,٣٤ مليار دولار على قرض الاستعداد الائتماني للعراق

صادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على قرض الاستعداد الائتماني SBA لمدة ثلاث سنوات للعراق وبحقوق سحب خاصة SDR بقيمة ٣,٨٣١ مليار وحدة (أي حوالي: ٥,٣٤ مليار أو نسبة ٢٣٠٪)؛ لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة العراقية إن مصادقة المجلس تُمكِّن من صرف ٤٥٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي ٦٣٤ مليون دولار) في تموز/يوليو استلم العراق دفعةً على وفق أداة التمويل التمويل السريع، أي ما يكافئ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي ١,٢٤ مليار في وقت المصادقة).

برنامج إصلاح الاقتصاد العراقي الذي يدعمه قرض الاستعداد الائتماني SBA يهدف إلى معالجة الاحتياجات العاجلة لمدفوعات الميزانية وتكييف الإنفاق مع مستوى أسعار النفط العالمية المنخفضة، وضمان بقاء الدين بمستوى يمكن تحمله، ويتضمن البرنامج أيضاً تدابير لحماية الفقراء وتعزيز الإدارة المالية العامة، وتعزيز استقرار القطاع المالي، والحد من الفساد، وسيحتاج العراق إلى دعم المجتمع الدولي لتنفيذ هذه السياسات.

إن إدارة صندوق النقد الدولي اليوم أكملت المراجعة الأولى والثانية لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق SMP مع العراق الذي تمت المصادقة عليه من قبل مدير الإدارة في ١٢ كانون الثاني/يناير٢٠١٦ .

وفي أعقاب توقيع مجلس الإدارة، أصدر نائب مدير الإدارة الذي يعمل كرئيس للمجلس السيد مين زهو Min Zhu التصريح الآتي :

(إن الاقتصاد العراقي قد تضرر كثيراً بفعل صدمتين ظهرتا في أعقاب هجمات داعش والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية)، ثم استطرد قائلاً: (إن السياسات التي نفذتها السلطات للتعامل مع تلك الصدمتين مناسبة، ففي المجال المالي نفذت السلطات قدراً لا بأس به من سياسات التكيف المالي معظمها جاءت من خلال سياسات خفض الإنفاق الرأسمالي غير الفعال مع الإبقاء على الإنفاق الاجتماعي والتمويل، وفي المجال الداخلي حافظت السلطات على ربط العملة بالدولار الأمريكي الذي يعد الصمام الرئيس للاقتصاد.

وتابع بالقول: (إن التكييف المالي المتوخى للأعوام من عام ٢٠١٦ إلى العام ٢٠١٩ هو مناسب لتخفيف الضغط جراء انخفاض الإيرادات النفطية، وكذلك ارتفاع الإنفاق على الشؤون الإنسانية والأمنية، إلاَّ أن بنية التكيف المالي يجب أن تتحسن بمرور الزمن، من أجل إفساح المجال للزيادة في الإنفاق الاستثماري لكن بنحوٍ أكثر فاعلية، إن إصلاح نظام إدارة المالية العامة هو أمر ضروري؛ من أجل تحسين الانضباط المالي، وكذلك تحسين نوعية الإنفاق، وتنفيذ اتفاق تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان يضع كلاً من الحكومة الاتحادية (الفدرالية) وحكومة الإقليم في وضع أفضل للتصدي لهجمات داعش

وصدمة أسعار النفط.

إن لمن المؤسف ان تتراكم مبالغ كبيرة متأخرة عن الدفع لشركات النفط العالمية، وكذلك المبالغ المتأخرة المحلية للعام ٢٠١٥، فيجب دفع المبالغ المتأخرة الحالية بعد التأكد من صلاحيتها وتبني أو تنفيذ ضوابط للحيلولة دون تراكم مبالغ متأخرة عن الدفع إلى شركات النفط العالمية أو للموردين المحليين، إن الحيلولة دون وجود مبالغ خارجية متأخرة عن الدفع في المستقبل من شأنه أن يكفل تدفق الإيرادات النفطية المتوقعة —اللازمة لتمويل الإنفاق العام والصادرات— وأن الحيلولة دون وجود مبالغ متأخرة عن الدفع داخلية في المستقبل من شأنه الحفاظ على استقرار القطاع المالي .

(لتعزيز نمو القطاع المالي واستقراره، هناك حاجة لتقوية الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي، وإعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة، وإزالة القيود على صرف العملات تدريجياً، فضلاً عن ذلك هناك حاجة إلى تبني أو تنفيذ تدابير لمنع غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب).

المرفق:

التطورات الاقتصادية الأخيرة

لقد تضرر العراق كثيراً جرآء الصراع مع داعش والانخفاض الحاد في أسعار النفط، إذْ إن استمرار الصراع المسلح مع داعش يظل يستنزف موارد البلد، ويؤدي إلى موجات جديدة من النزوح الداخلي IDPS التي وصلت الآن إلى ٤ ملايين شخص، ونحو ١٠ ملايين شخص أي: ما يقرب من ٢٧٪ من السكان، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط سبّب هزة داخلية كبيرة في ميزان المدفوعات وعائدات الموازنة التي تعتمد بنحوٍ كبير على إيرادات صادرات النفط المحلي، وعلى الرغم من زيادة نسبة ١٣٪ من إنتاج النفط إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل انكماشاً بنسبة ٢,٤٪ في العام ٢٠١٥ ، وشهدت قطاعات الاقتصاد غير النفطية انكماشاً اقتصادياً على نطاق واسع بنسبة (١٩٪) نتيجة للصراع مع داعش واستمرار التدعيم المالي.

واستجابة السلطات إلى تلك التحديات بخليط من التكيف المالي والتمويل مع المحافظة على التزامها بسعر الصرف وحماية الإنفاق الاجتماعي مثل: الصحة، والتعليم، والإعانات المقدمة للغذاء، والزراعة وكذلك للنازحين داخليا IDPS واللاجئين.

خلاصة البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي الذي تضرر بفعل صدمتين وهي الانخفاض الحاد في أسعار النفط والصراع الدائر مع داعش، ركّز البرنامج على أربعة محاور رئيسة:

التعامل مع الضغوط الخارجية: إن التدابير الرئيسة في هذا السياق تشمل الحفاظ سعر الصرف بوصفه الركيزة الرئيسة في هذا الشأن وإزالة القيود تدريجياً على صرف العملات وتعزيز مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML- CFT) لوقف الطلب والمضاربات غير المشروعة على النقد الأجنبي.

تنفيذ التدعيم المالي وحماية الفقراء في الوقت نفسه: إن الحكومة ستستمر في تنفيذ التدعيم المالي الذي يتم على الأغلب عبر خفض الإنفاق الرأسمالي غير الفعال مع حماية الإنفاق الاجتماعي، وهذا من شأنه أن يشجع الإنفاق إلى مستوى يمكن تحمله نظراً للانخفاض الكبير لعائدات النفط، وأن الحكومة ستعمل على صياغة إصلاحات أعمق في الإيرادات والنفقات وتنفيذها من أجل دعم الموازنة الأولية غير النفطية وتحقيق القدرة على تحمل الديون، تُبذَل الجهود الآن من أجل تنفيذ اتفاق تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان.

تعزيز الإدارة المالية العامة ومكافحة الفساد: من أجل تحسين الانضباط المالي وكفاءة الإنفاق، ستعمل وزارة المالية على تعزيز تشريعات الإدارة المالية العامة وإعداد جداول التقرير المالي على وفق المعايير الدولية، وتعزيز ضوابط الالتزام، وإدارة النقد وإجراء المسوحات، والتدقيق المنتظم من أجل الحيلولة دون وجود مبالغ متاخرة عن الدفع وإصلاح إدارة الاستثمارات العامة وتحسين إدارة الديون مع المساعدة التقنية.

رصد المخاطر المالية من أجل المحافظة على استقرار القطاع المالي: تم تبني خطوات مهمة من أجل تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي بعد تقييم الضمانات التي أجراها الصندوق المؤخرة وإعادة هيكلة البنوك العائدة للدولة وتعزيز المعايير الاحترازية والرقابة المصرفية بدعم مستشارين خارجيين، فضلاً عن ذلك ستحتاج التدابير إلى التنفيذ من أجل منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز تشريعات مكافحة الفساد من أجل المساعدة في دمج النظام المالي في العراق بالاقتصاد العالمي.

خلفية إضافية

أصبح العراق عضواً في صندوق النقد الدولي في ٢٧ ديسمبر١٩٤٥ بحصة ١,٦٦٣,٨٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي (أي حوالي ٢,٣٢ مليار دولار).

للمزيد من المعلومات حول صندوق النقد الدولي والعراق ينظر:

http://www.imf.org/external/country/irq/

الجدول رقم ١ العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، بين العامين ٢٠١٣ و٢٠٢١
(الحصة: حقوق السحب الخاصة ٣٤,٣ مليون: ٢٠١٤)
(مستوى الفقر: ٢٣٪، العام ٢٠١٤)
الصادرات الرئيسة: النفط الخام

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			تقديري	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
النمو الاقتصادي والأسعار									
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغيير)	٧,٦	-٠,٤	-٢,٤	١٠,٣	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (النسبة المئوية للتغيير)	١٢,٤	-٥,١	-١٨,٧	-٥,٠	٠,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي النسبة المئوية للتغيير))	٠,٠	-٤,٧	-٢٧,٠	-١٣,٢	٧,٨	٥,٣	٥,٠	٥,٢	٤,٧
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)	٧,٠٢١	٦,٤٩٢	٤,٥١٤	٤,١٦١	٤,٣٩٥	٤,٥٤٢	٤,٧٤٥	٤,٩٦٢	٥,١٦٤
الناتج المحلي الإجمالي (بالترليون دينار عراقي)	٢٧٣,٦	٢٥٩,٥	١٨٥,١	١٧٧,١	١٩١,٨	٢٠٣,٤	٢١٧,٩	٢٣٣,٨	٢٤٩,٦
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (ترليون دينار عراقي)	١٤٨,٠	١٤٢,٦	١٢٣,٤	١٢٢,٣	١٢٧,٥	١٣٥,٧	١٤٥,٧	١٥٨,٠	١٧١,٤
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٢٣٤,٦	٢٢٢,٥	١٥٨,٧	١٥٠,١	١٦٢,٦	١٧٢,٤	١٨٤,٧	١٩٨,١	٢١١,٥
انتاج النفط (مليون برميل يوميا) /١	٣,٠	٣,١	٣,٥	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٤
تصدير النفط (مليون برميل يومياً) ٢/	٢,٤	٢,٥	٣,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦

أسعار صادرات النفط العراقية (برميل /دولار امريكي)	١٠٢,٩	٩٧,٠	٤٧,٥	٣٤,٥	٤٠,٣	٤٢,٥	٤٤,٦	٤٦,٤	٤٧,٥
تضخم سعر المستهلك (نسبة المؤية للتغيير، نهاية المدة)	٣,١	١,٦	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
تضخم سعر المستهلك (نسبة المؤية للتغيير ، المعدل)	١,٩	٢,٢	١,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)									
الحساب القومي									
إجمالي الاستثمار المحلي	٢٦,٩	٢٧,٠	٢٧,٥	٢١,٩	٢٠,٨	٢٠,٢	١٩,٧	١٩,٣	١٨,٩
ومنه: العام	١٧,٤	١٩,٣	١٨,٢	١٢,٤	١١,٧	١١,١	١٠,٦	١٠,٢	٩,٨
إجمالي الاستهلاك المحلي	٦٩,٥	٧٢,١	٧٩,٠	٨٨,٨	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٤,٣	٨٣,٦	٨٢,٣
ومنه: العام	٢١,٠	١٩,٠	٢٤,٩	٢٩,٤	٢٦,٧	٢٤,٩	٢٢,٩	٢١,٠	١٩,٤
إجمالي الادخار القومي	٢٨,٣	٢٦,٢	٢١,٠	١٠,٩	١١,٥	١٤,٣	١٥,٢	١٦,٠	١٧,٧
ومنه العام	١١,٤	١٤,٠	٤,١	١,٩-	٠,٥	٥,٢	٧,٢	٨,٦	٩,٦
الادخار: الموازنة الاستثمارية	١,٤	٠,٨-	٦,٤-	١١,٠-	٩,٢-	٥,٩-	٤,٥-	٣,٣-	١,٣-
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي مالم يذكر خلاف ذلك)									
التمويل العام									
العائدات الحكومية والمنح	٤٢,٢	٤٠,٢	٣٤,٣	٣٦,٢	٣٨,٧	٣٨,٥	٣٨,٢	٣٧,٣	٣٦,١
عائدات النفط الحكومية	٣٨,٦	٣٨,٠	٣١,٢	٣٢,٠	٣٤,٤	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٢,٩	٣١,٥
العائدات غير النفطية الحكومية	٣,٥	٢,٣	٣,١	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٥
الإنفاق ومنه :	٤٨,٠	٤٥,٨	٤٨,٥	٥٠,٨	٤٩,٨	٤٤,٥	٤١,٨	٣٩,١	٣٦,٧
الإنفاق الجاري	٣٠,٦	٢٦,٥	٣٠,٣	٣٨,٤	٣٨,١	٣٣,٤	٣١,٢	٢٨,٩	٢٦,٩
الإنفاق الرأسمالي	١٧,٤	١٩,٣	١٨,٢	١٢,٤	١١,٧	١١,١	١٠,٦	١٠,٢	٩,٨

الموازنة المالية الإجمالية (بما في ذلك المنح)	-٥,٨	-٥,٦	-١٤,٣	-١٤,٧	-١١,١	٦,٠-	-٣,٦	-١,٨	-٠,٦
الموازنة الاولية المالية غير النفطية (نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	-٦٧,٦	-٥٨,٧	-٥١,٦	-٥٣,٣	-٥٠,٢	-٤٦,٤	-٤٢,٥	-٣٨,٥	-٣٤,٨
الموازنة الأولية المالية غير النفطية المعدلة (نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) ٣/	-٦٧,٦	-٦٧,١	-٥٣,٦	-٥٣,٣	-٥٠,٢	-٤٦,٤	-٤٢,٥	-٣٨,٥	-٣٤,٨
الإنفاق الاولي غير النفطي المعدل (نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) ٣/	٧٤,١	٧١,٣	٥٨,٣	٥٩,٤	٥٦,٦	٥٢,٨	٤٨,٩	٤٥,٠	٤١,٣
الإنفاق الاولي غير النفطي المعدل (نسبة مؤية من النمو الحقيقي السنوي) ٣/	١٧,٢	-٩,٤	-٣٠,١	-١,٢	-٢,٦	-٢,٦	-٢,٥	-٢,٢	-٢,٣
فقرات المذكرة:									
صندوق تنمية العراق / وزارة المالية الحساب بالدولار (بمليارات الدولارات) ٤/	٦,٣	٠,٧	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
إجمالي الدين الحكومي (نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي) ٥/	٣١,٢	٣٣,٥	٦٣,٩	٧٩,٠	٨٤,٠	٨٥,٢	٨٣,١	٧٩,٣	٧٤,٩
إجمالي الدين الحكومي (بمليارات الدولارات) ٥/	٧٣,١	٧٤,٦	١٠٠,٢	١١٨,٥	١٣٦,٥	١٤٦,٩	١٥٣,٥	١٥٧,١	١٥٨,٤
الدين الحكومي الداخلي (نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٥,٣	٢٥,٩	٤٢,٣	٤٧,٧	٤٩,٦	٤٩,١	٤٤,٨	٣٩,٢	٣٣,١
الدين الحكومي الداخلي (بمليارات الدولارات)	٥٩,٣	٥٧,٦	٦٧,١	٧١,٦	٨٠,٧	٨٤,٦	٨٢,٧	٧٧,٦	٧٠,١
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي ما لم يذكر خلاف ذلك)									
المؤشرات النقدية									

النمو في احتياطي النقود	١٢,٦	-٩,٦	-١٢,٦	-٣,٥	٢,٨	٩,٢	٧,٤	٧,٦	١٠,٤
النمو في النقود بمعناها الواسع	١٥,٩	٣,٦	-٩,٠	٨,٦	٦,٨	٩,٢	٧,٤	٧,٦	١٠,٤
سياسة سعر الفائدة (نهاية المدة)	٦,٠	٦,٠	٦,٠	...	...	...	...	...	...
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي ما لم يذكر خلاف ذلك)									
القطاع الخارجي									
الحساب الجاري	١,٤	-٠,٨	-٦,٤	-١١,٠	-٩,٢	-٥,٩	-٤,٥	-٣,٣	-١,٣
الميزان التجاري	٩,٦	٧,٤	-٠,١	-٣,١	١,١	١,٣	٢,٢	٢,٨	٤,١
صادرات السلع	٣٨,٣	٣٧,٧	٣١,١	٣٠,٤	٣٢,٨	٣٢,٦	٣٢,١	٣١,١	٣٠,٨
ايرادات السلع	-٢٨,٧	-٣٠,٣	-٣١,٢	-٣٣,٥	-٣١,٧	-٣١,٣	-٣٠,٠	-٢٨,٣	-٢٦,٦
عموم الموازنة الخارجية	-١,٣	-١٠,٥	-٩,٣	-١٠,٣	-٧,٤	-٣,٠	-٢,٤	-١,١	٠,٩
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات) ٦/	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٤	٤٢,٧	٤٠,١	٣٩,٣	٣٥,٤	٣١,٥	٣١,٦
لأشهر من صادرات السلع والخدمات	١٠,٨	١٢,٧	٩,٩	٧,٨	٧,٠	٦,٧	٥,٩	٥٠١	٥٠
سعر صرف الدينار العراقي (دينار لكل دولار، متوسط المدة)	١,١٦٦	١,١٦٦	١,١٦٧	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف المعدل الفعلي الحقيقي (النسبة المؤية للتغيير في نهاية المدة) ٧/	٦,٥	٤,٦	٧,٥	...	...	...	...	...	...

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق.

١. لا تعكس إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال الاعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤.
٢. تعكس صادرات إقليم كردستان من خلال المنظمة الوطنية لتسويق النفط SOMO .
٣. تقدير حساب لسنة كاملة من تحويلات الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان في الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ والمبالغ التي تم تحويلها لشهرين فقط لـ ٢ و٥ على التوالي .
٤. يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي كحساب بالدولارات الأمريكية (أرصددة عوائد النفط) آيار/مايو ٢٠١٤.
٥. بضمنها المبالغ المتأخرة عن الدفع.
٦. ابتداءً من العام ٢٠١٤ بدأ تضمن حساب الإيرادات النفطية بالدولار الأمريكي، وبدءاً من العام ٢٠١٥ تم استبعاد حقوق السحب الخاصة من التعريف حسب تعليمات البنك المكزي العراقي .
٧. إيجابي يعني التقدير.

العراق

المراجعة الأولى والثانية لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق لثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني

القضايا الرئيسة:

الإطار: العراق يواجه صدمة مزدوجة جرّاء هجمات داعش، والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. الصراع أضر قطاعات الاقتصاد غير النفطية من خلال نزوح وافقار ملايين المواطنين وتدمير البنية التحتية والاصول المالية. إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى هبوط كبير في إيرادات الموازنة؛ الأمر الذي دفع بالعجز المالي إلى مستوى لا يمكن تحمله، واستجابت السلطات للأزمة بمزيج من التكيف المالي الضروري والتمويل وكذلك التزامها بتثبيت سعر صرف، وهذا الثبات يوفر أداةً مهمةً وفاعلة في بيئة غير مستقرة مع ضعف القدرة على وضع السياسات بفعل الصراع مع داعش .

برنامج مراقبة خبراء الصندوق: من أجل المساعدة في مواجهة هذ الصدمة المزدوجة، بدأت السلطات ببرنامج مراقبة خبراء الصندوق SMB في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لإنشاء سجل موثوق يمهد الطريق لترتيبات التمويل المحتمل وأن نتائج أدائهم في إطار برنامج مراقبة خبراء الصندوق كانت مرضية إلى حدٍّ كبير.

التوقعات والمخاطر: إن التوقعات الحالية مع الارتفاع الطفيف في أسعار النفط ومع افتراض أن تتولى السلطات تنفيذ تدعيم النظام المالي المخطط، تبيّن أنَّ عجز الموازنة يمكن أن ينخفض من ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ إلى أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول٢٠٢١ ، ويمكن للدين العام أن يستقر بحلول عام ٢٠١٨ ويمكن أن يسجل ميزان المدفوعات فائضاً بحلول عام٢٠٢١ ، وعلى الرغم من ذلك فإن المخاطر تبقى عالية جداً، وهي (أي المخاطر) ناجمة بالأساس عن انخفاض أسعار النفط وتفاقم الصراع والتوترات السياسية وضعف القدرة الادارية.

الاستعداد الائتماني: من أجل ردم الهوة المالية التي تتراوح بين ١٨,١ مليار دولار بين عام ٢٠١٦ والعام ٢٠١٩ طلبت السلطات ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني (SBA) مع إمكانية الحصول على قروض الصندوق (صنوق النقد الدولي) بمبلغ يقدر بـ ٣,٨٣١ وحد من حقوق السحب الخاصة SDR (أي حوالي ٥٤ مليار دولار أمريكي أو بحصة٢٤٠٪)، فضمانات التمويل المعمول بها تغلق الفجوة المالية في الثمانية عشر شهراً القادمة.

توصيات مهمة للسياسات :

- تخفيض الإنفاق العام إلى مستوى تمكن تحمله من خلال تثبيت النفقات على القيمة الإسمية للعام ٢٠١٥ من أجل استعادة التوازن المالي في المدى المتوسط .
- حماية الإنفاق الاجتماعي .
- الإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة (PFM) للحيلولة دون تراكم مبالغ المتأخرة عن الدفع وتحسين كفاءة الإنفاق.
- الشروع في إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة التي تسيطر على النظام المصرفي .

خلفية: العراق يواجه أزمة مالية وأزمة ميزان مدفوعات حادة

١ . إن الاقتصاد العراقي قد تضرر بشدة جرّاء انهيار أسعار النفط وهجمات داعش، قد ساءت البيئة الخارجية منذ الاتفاق على برنامج مراقبة خبراء الصندوق SMP [١] ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع المتزايد في أسعار النفط، إن الصراع الدائر مع داعش لايزال يستنزف موارد الدولة مسبباً موجات جديدة من النازحين؛ لذا لايزال الوضع السياسي في العراق يعاني الاضطراب.

A. خلفية:

٢ . أحرزت القوات العراقية تقدماً في استعادة الأراضي التي احتلها داعش، ففي كانون الثاني/ يناير استعادت القوات العراقية وحلفاؤها السيطرة على مدينة الرمادي، غرب بغداد، وشنت حملة عسكرية من أجل استعادة مدينة الفلوجة، ٥٠ كم غرب بغداد.

٣ .إن هجمات داعش أدت إلى زيادة أعداد النازحين داخلياً IDPs إلى ٤ ملايين، وهناك حوالي ١٠ ملايين يحتاجون إلى المساعدة الصحية (٢٧٪ من السكان)، بضمنهم ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP الفقرة ٣)، وأن نسبة ٦٠٪ منهم من النساء والأطفال أغلبهم يقطنون في الشمال بضمنها حكومة إقليم كردستان إذ منحوا الإقامة التي تتضمن حق العمل، وتدفق اللاجئين هذا أضاف صعوبة للوضع الداخلي الإنساني الذي تواجهه الحكومة العراقية، وعلى وفق مسوحات حديثة فإن نسبة ٤٨٪ من العراقيين، وهو ما يعادل ١٨ مليون شخص يرغب بالهجرة.

---

١ . ينظر: IMF Country Report No. 16/11. Iraq: Staff-Monitored Program-Press Release; and Staff Report..

٤ . استجابة لتصاعد الاحتجاجات جراء عدم إحراز أي تقدم في معالجة الفساد المنتشر على نطاق واسع وعد الكفاءة وتردي الخدمات الحكومية، فقد اقترح رئيس الوزراء العبادي تعديلاً وزارياً، والمفاوضات جارية منذ آذار /مارس ٢٠١٦ بين الأحزاب السياسية للقيام بالتعديل الوزاري المحتمل.

٥ . لاتزال العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان متوترة، فمن جهة أعلنت القيادة في حكومة إقليم كردستان الاستفتاء الكردي، ومن جهة أخرى أجتمع وفد رفيع المستوى من حكومة إقليم كردستان بالحكومة الاتحادية في بغداد لبحث استئناف اتفاق تقاسم الموازنة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وعلى وفق هذا الاتفاق فإن عوائد النفط المستخرج من المناطق التابعة لحكومة الإقليم تؤول إلى الحكومة الاتحادية والأخيرة بدورها تحول ما يعادل ١٧٪ من النفقات غير السيادية في الموازنة الاتحادية٢ أما على مستوى أسعار النفط في موازنة عام ٢٠١٦، فإن صافي التدفقات سيكون في صالح حكومة إقليم كردستان كون عوائد النفط المخصصة في الموازنة لحكومة الإقليم (١١ ترليون دينارعراقي في موازنة عام ٢٠١٦) وهو أقل من التحويلات المخصصة في الموازنة لحكومة الإقليم البالغة (١٣ ترليون دينارعراقي في موازنة عام ٢٠١٦)، انظر جدول رقم ٣.

ومن أجل تسهيل ترتيبات تقاسم الموازنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ينتظر كلا الطرفين تعويض عائدات نفط حكومة إقليم كردستان، الذي تعتزم الاخيرة تدقيقه بالأستعانة بشركات التدقيق الدولية بدءاً من الأول من تموز/يوليو ٢٠١٦ الماضي، بتحويلات الموازنة التي تؤول إلى حكومة إقليم كردستان على وفق ترتيبات تقاسم السلطة (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP الفقرة ١٩).

B . التطورات الاقتصادية الأخيرة:

٦ . في العام ٢٠١٥ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٤، على الرغم من زيادة إنتاج النفط بنسبة ١٣٪ (ينظر الجدول رقم ١ الجداول ٢-١) وإن قطاعات الاقتصاد غير النفطية قد شهدت انكماشاً اقتصادياً واسعاً (-١٩٪) كنتيجة للحرب مع داعش، وعملية تدعيم النظام المالي الجارية (الفقرة ٧). في كانون الثاني/يناير—آيار/مايو ٢٠١٦ أنتج العراق ٤,٤ مليون برميل يومياً فيما قدرت حكومة إقليم كردستان وشركات مدلاند النفطية، أنها أنتجت ٠,٨ مليون برميل يومياً وصدرت الحكومة الاتحادية ٣,٣ مليون برميل يومياً بمعدل سعر٢٩ دولاراً للبرميل الواحد، وفي العام ٢٠١٥ انخفض معدل التضخم في سعر المستهلك (CPI) إلى معدل ١,٤٪ إلاَّ أنه من المرجح أن تقل هذه النسبة، لأن معدل التضخم في سعر المستهلك (CPI) يشمل المناطق التي تحتلها داعش التي تضم حوالي ٢٠٪ من السكان قبل

٢ . النفقات غير السيادية: وهي تعرف بالإنفاق الإجمالي مطروحاً منه نفقات مجلس النواب والرئاسة والوزارة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والمحكمة الاتحادية والهيئات الحكومية المختلفة وخدمة الدين.

احتلال داعش لها وفي نيسان/أبريل زاد معدل التضخم في سعر المستهلك (CPI) بنسبة ١,٩ سنوياً.

٧ . في العام ٢٠١٥ توسع العجز المالي بنحوٍ كبير ليصل إلى ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط على الرغم من التدعيم المالي الكبير (ينظر الجداول٦-٣) وفي مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط خفّضت السلطات من الإنفاق الأولي غيرالنفطي المعدل٣ بمعدل٣٠٪ من القيمة الحقيقية، واغلب النفقات الاستثمارية وتلقيص الرصيد الأولي غير النفطي المعدّل NOPB بنسبة ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة مع عام ٢٠١٤، وتم تغطية العجز الناتج في الغالب من خلال إصدار حوالات الخزينة والقروض التي تقدمها المصارف المملوكة للدولة كمصرف الرشيد ومصرف الرافدين (بمبلغ يكافئ ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ونسبة ٤٤٪ تم تمويلها من نافذة الخصم (الحسم) للبنك المركزي العراقي، وتم تمويل العجز أيضاً من خلال سحب الودائع الحكومية (بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع (الداخلية والخارجية) (بنسبة٢,٨ و ٢,٢٪) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي) وكذلك قرضين بقيمة١,٢ مليار من صندوق النقد الدولي٤، والبنك الدولي، إن العجز المالي خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦ يقدر بـ ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (سنوياً) وأن العجز الأولي غير النفطي شكل ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وكان ذلك نتيجة لانخفاض عوائد النفط بنحوٍ كبير أقل من المخطط؛ بسبب انخفاض أسعار النفط (ينظر الفقرة ٦) وكذلك كانت أولوية السلطات دفع الأجور والرواتب التقاعدية والتحويلات على حساب الإنفاق على السلع والخدمات والاستثمارات غير النفطية، واستمر تنفيذ الاستثمارات النفطية وتمويلها بنحوٍ رئيس من تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع لشركات النفط العالمية IOCs (ينظر الفقرة ١٢ شركات النفط العالمية) .

٣ – لتسهيل المقارنة على مرورالوقت تم تعديل تقدير الحسابات لسنة كاملة من تحويلات الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان في الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ التي تم تحويل المبالغ الفعلية لشهرين فقط ٢ و٥ على التوالي .

4.See IMF Country Report No. 15/235. Iraq: 2015 Article IV Consultation and Request for Purchase under the Rapid Financing Instrument.

Figure 1. Iraq: Recent Economic Developments and Outlook, 2013–21

Oil prices and exports dropped sharply but are expected to gradually recover, in sync with oil prices.

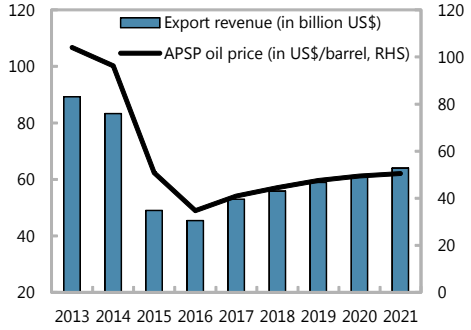

The balance of payments weakened leading to a drop of foreign exchange reserves, but is expected to strengthen in sync with oil prices and the fiscal adjustment .

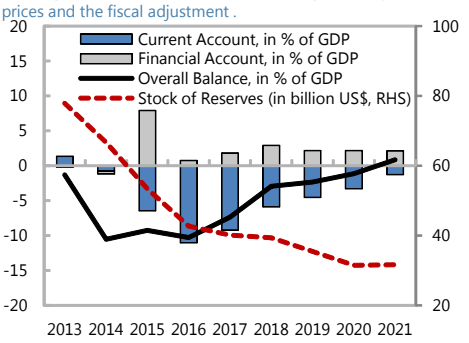

In reaction to the fall in oil revenue, the authorities have started to implement a large fiscal consolidation.

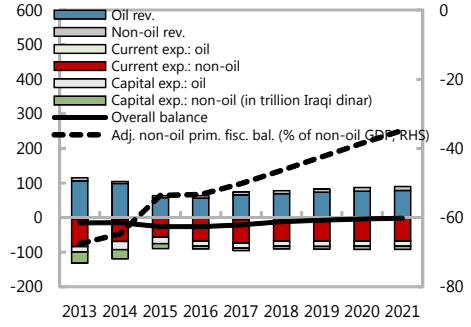

The fiscal consolidation is targeted to achieve debt sustainability.

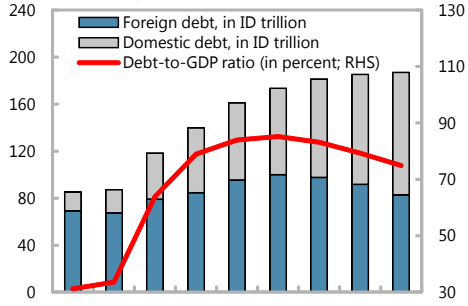

Reduced CBI sales of foreign exchange have contributed to a widening of the spread between the parallel and official rates in 2016.

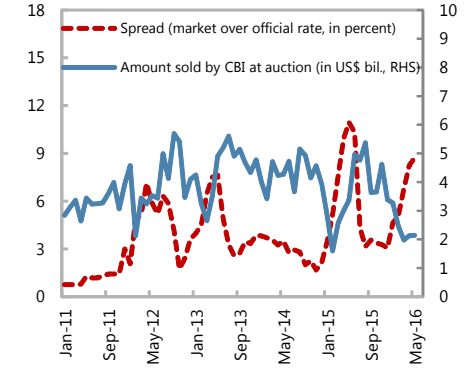

The yield on the 2028 bond is negatively correlated with oil prices .

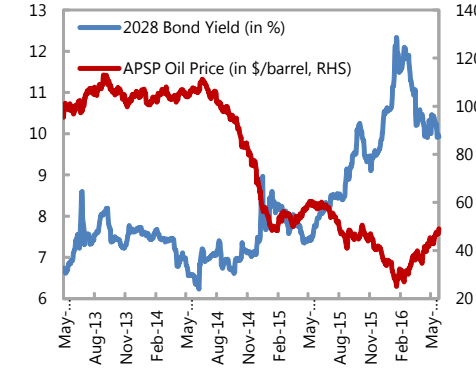

Sources: Iraqi authorities; Bloomberg; and IMF staff calculations.

٨. ازداد عجز الحساب الجاري إلى نسبة ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥؛ بسبب انخفاض أسعار النفط (ينظر الجدول رقم ٧)، وقد تم تغطية العجز بنحوٍ أساس سحب،١ مليار دولار من موجدات المصارف التجارية من العملة الأجنبية و١٣ ملياراً من الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية التي انخفضت إلى ٥٣ ملياراً (١٠ أشهر من استيراد السلع والخدمات) في نهاية عام٢٠١٥ ، وإلى أكثر من ٥٠ مليار دولار في نهاية آذار مارس ٢٠١٦ [٥]، الاحتياطيات الرسمية العراقية من العملة الأجنبية تشكل ١٩٥٪ من مقياس معدل كفاية الاحتياطيات RA في نهاية عام ٢٠١٥ كان أعلى من نسبة ١٠٠-١٥٠٪ من معدل الكفاية، وفي الوقت نفسه فإن الاحتياطيات بلغت ١٢٥٪ من مقياس كفاية الاحتياطيات المعدّل من صادرات النفط وهي تقع ضمن نطاق معدل الكفاية (ينظر جدول١٣) إن الاحتياطيات المتصلة بالسلع الأساسية هي مهمة جداً للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بنحوٍ أساس على النفط.

٩ .النقود بمعناها الواسع تعرضت إلى انكماش بنسبة ٩٪ في العام ٢٠١٥ الأمر الذي انعكس على المصارف التجارية وعلى حجم العملة الأجنبية وضعف النشاط في القطاعات الاقتصادية غير النفطية (ينظر الجداول ٨-٩).

١٠. إن الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي لصرف العملات ارتفع من نسبة ٣٪ كمعدل في كانون الأول / ديسمبر إلى حوالي نسبة٩٪ في آيار /مايو ، إذْ خفض البنك المركزي العراقي من حجم مزاداته للعملات الأجنبية في السوق الرسمية، (ينظر الشكل رقم ١).

١١. إن العائد من سندات الدولار العراقية المستحقة في العام ٢٠٢٨ تضاعف من نسبة ٦٪ في حزيران / يونيو إلى نسبة ١٢٪ في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ ثم تراجع إلى نسبة ١١٪ في آيار/مايو ٢٠١٦ بالتزامن حركة أسعار النفط (ينظر الشكل ١).

C . الإداء على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق SMP

١٢ .إداء السلطات على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق SMP كان مقنعاً إلى حدٍّ كبير مع الأخذ بعين الحسبان انخفاض أسعار النفط والوضع الأمني الصعب (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الجداول ١-٢ والفقرة ١١): حققت السلطات ثلاثة من بين خمسة أهداف إرشادية IT لكل من نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ونهاية آيار/مارس ٢٠١٦ على الرصيد المالي غير النفطي[٦]وعلى صافي الاحتياطات الرسمية وصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي بالنظر للإنفاق الجاري على الأجور والرواتب التقاعدية والسلع والخدمات والتحويلات، أما الهدف المتعلق بالإنفاق الاجتماعي لم يتحقّقْ

٥ – إن العجز الحقيقي في الحساب الجاري ربما يكون أوسع في العام 2015 في ضوء الأخطاء الكبيرة والسهو (17 ملياراً أو 10.8 من الناتج المحلي الإجمالي) في ميزان المدفوعات التي قد تأتي من الإيرادات غير المسجلة أو تدفقات رأس المال.

٦ – إن الرصيد الأولي غير النفطي يعرف على أنه الفرق بين العائدات غير النفطية والإنفاق الأولي غير النفطي أي باستثناء فائدة المدفوعات، ينظر المذكرة الفنية للتفاهم TMU، الفقرة 18.

بفارق ضئيل في كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٥ (إن الأهداف المتصلة للأرصدة المالية غير النفطية تحققت وبشكل مريح حتى من دون أي إنفاق)، إن الهدف المتعلق بتصفير المبالغ المتأخرة عن الدفع الداخلية المتراكمة غير المدفوعة لم يتحقق بسبب القيود النقدية الحكومية وقد تراكمت على السلطات ٣,٦ مليار من المبالغ المتأخرة عن الدفع المستحقة لشركات النفط العالمية ICOs بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وارتفعت إلى ٤,٧ مليار في نهاية آذار /مارس ٢٠١٦، التزمت السلطات بدفع كل جميع المبالغ المتاخرة عن الدفع المستحقة إلى شركات النفط العالمية بنهاية كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦ (نادي باريس، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP انظر، الجدول رقم ٣) لضمان الاستثمار النفطي وعائدات النفط في الوقت المناسب والتي ستظل المصدر الرئيس لتمويل الإيرادات والنفقات العامة في العراق.

- تم تلبية كل القواعد المعيارية الهيكلية SB الثلاث للمراجعة الأولى لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق SMB: أكملت وزارة التخطيط المسح على المبالغ المتأخرة عن الدفع الداخلية على الإنفاق الاستثماري غير النفطي التي بلغت ٧,٨ ترليون دينار عراقي (٦,٤ مليار دولار أو ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٦ أعدت وزارة التخطيط وصندوق النقد الدولي قائمة بجميع الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية، وكذلك كل وحدات الإنفاق والإنفاق الفرعي للحكومة المركزية: بلغت الأموال المودعة في هذه الحسابات ٩,٣ ترليون دينار عراقي (٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام ٢٠١٥، وأن المصارف المملوكة للدولة عينت مدقق حسابات خارجي لتدقيق بياناتها المالية لعام٢٠١٤ على وفق المعايير الدولية. وتُعَدُّ المصادقة على مسودة قانون الإدارة المالية من قبل وزير المالية بما يتفق مع تعليمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، معياراً هيكلياً من المراجعة الثانية لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق SMP لم يتم تلبيته بعد، الأعمال التحضيرية تجري مع المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي، وهي قاعدة معيارية هيكلية للمراجعة الأولى للاستعداد الائتماني SBA (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية MEFP ، الجدول رقم ٥).

D. توقعات:

١٣. تم تنقيح التوقعات بنحوٍ جوهري – بتخفيضها على الأغلب – منذ المصادقة على برنامج مراقبة خبراء الصندوق (ينظر النص في الجدول رقم ١ والجداول ١-٩) .

تم مراجعة الناتج المحلي الإجمالي الأسمي بالتخفيض في العام ٢٠١٥ لأن الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي أعمق بكثير (-١٩٪ بدلاً -٨٪) .

أسعار النفط العراقية، التي هي أقل بنسبة ٧ دولارات من معدل أسعار النفط بالأسعار الحالية[٧] حتى الآن في العام ٢٠١٦ ، عدلت بالانخفاض تماشياً مع توقعات انخفاض أسعار النفط.

إنتاج النفط العراقي (٤,٢ مليون برميل يومياً) يتوقع له أن يبقى قريباً إلى المستوى الذي وصل إليه في الحقبة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآيار/مايو للعام ٢٠١٦ على مدى الخمس سنوات القادمة لان زيادة المتوقعة في انتاج النفط تحتاج إلى مضاعفة الاستثمار النفطي وهذا الامر تعترف السلطات بعدم جدواه نظرا للتوقعات بخصوص الازمة المالية .

الجدول رقم ١ العراق : مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٣–٢٠٢١

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
التقديرات	البرنامج	تقديري	البرنامج١	تقديري	البرنامج١	تقديري	البرنامج	البرنامج			
نمو الناتج المحلي الحقيقي (٪)	٧,٦	٠,٤-	١,٥	٢,٤-	١٠,٦	١٠,٣	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٪)	١٢,٤	٥,١-	٨,٠-	١٨,٧-	٠,٠	٥,٠-	٠,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠
التضخم	٣,١	١,٦	٣,٠	٢,٣	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٤
صادرات النفط مليون برميل في اليوم	٢,٤	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦
أسعار صادرات النفط بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد)	١٠٢,٩	٩٧,٠	٥٠,١	٤٧,٥	٤٥,٠	٣٤,٥	٤٠,٣	٤٢,٥	٤٤,٦	٤٦,٤	٤٧,٥
الموازنة المالية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٥,٨-	٥,٦-	١٤,٥-	١٤,٣-	١٠,٢-	١٤,٧-	١١,١-	٦,٠-	٣,٦-	١,٨-	٠,٦-
الموازنة المالية الأولية غير النفطي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	٦٧,٦-	٥٨,٧-	٥٢,١-	٥١,٦-	٥٦,٣-	٥٣,٣-	٥٠,٢-	٤٦,٤-	٤٢,٥-	٣٨,٥-	٣٤,٨-

٧ – خامات برنت من المملكة المتحدة، ودبي الفاتح، وغرب تكساس الوسيط.

الموازنة المالية الأولية غير النفطي المعدلة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)٢/	-٦٧,٦	-٦٧,١	-٥٦,٢	-٥٣,٦	-٥٦,٣	-٥٣,٣	-٥٠,٢	-٤٦,٤	-٤٢,٥	-٣٨,٥	-٣٤,٨
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (السنوي) نسبة مئوية من النمو الحقيقي ٢/	١٧,٢	-٩,٤	-٢١,٩	-٣٠,١	٢,٨	-١,٢	-٢,٦	-٢,٦	-٢,٥	-٢,٢	-٢,٣
إجمالي الدين الحكومي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٣١,٢	٣٣,٥	٦١,٧	٦٣,٩	٦٦,٠	٧٩,٠	٨٤,٠	٨٥,٢	٨٣,١	٧٩,٣	٧٤,٩
موازنة الحساب الجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١,٤	-٠,٨	-٧,٠	-٦,٤	-٥,٥	-١١,٠	-٩,٢	-٥,٩	-٤,٥	-٣,٣	-١,٣
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات)	٧٧,٨	٦٦,٧	٥١,١	٥٣,٤	٤٢,٥	٤٢,٧	٤٠,١	٣٩,٣	٣٥,٤	٣١,٥	٣١,٦
إجمالي الاحتياطيات الدولية (أشهر من تصدير السلع والبضائع)	١٠,٨	١٢,٧	٨,٤	٩,٩	٦,٨	٧,٨	٧,٠	٦,٧	٥,٩	٥,١	٥,٠
الفجوة المالية الابتدائية (بمليارات الدولارات)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٩	٨,٤	٣,٥	١,٣	٠,٠	٠,٠
الفجوة المالية المتبقية بمليارات الدولارات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٥	٠,٦	٠,٠	٠,٠
حساسية الفجوة التمويلية لكل ١ دولار في تغير أسعار النفط (بمليارات الدولارات)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧/[3]	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣

المصدر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي .
١/ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ١٦/١١ . العراق : برنامج مراقبة خبراء الصندوق .
٢/ تعديل الحساب لتقديرات سنة كاملة من تحويلات الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ ، التحويلات الفعلية التي حصلت للشهرين الثاني والخامس على التوالي .
٣/ تاثيرات نصف سنة .

- مع افتراض أن السلطات ستنفذ التدعيم المالي التي ستكون بمثابة تثبيت الإنفاق الأسمي على المستوى الذي كان فيه لعام ٢٠١٥ (من خلال التدابير التي ستناقش في ادناه) فإن العجز المالي يمكن أن يقتصر على ١٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الحساب الجاري بمستوى ١١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦، وسيتم تمويل العجز المالي بنحوٍ رئيس من خلال اللجوء إلى التمويل المحلي (الفقرة ١٩)، لكن التمويل الخارجي يمكن أن يُحفَّز أيضاً من خلال قرض الاستعداد الائتماني SBA (الفقرة ٢٩).
- إن التقشف المالي المقترح للعام ٢٠١٦ من المتوقع أن يؤدي إلى انكماش أكثر بنسبة ٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في العام ٢٠١٦، مع تحسن الاستثمار النفطي السابق والحالي في موازنة ٢٠١٦ فمن الممكن أن يزيد أنتاج النفط بنسبة ٢٠٪ وهو ما يعني نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠٪ لعام ٢٠١٦
- وفي المدى المتوسط فإن التوقعات يجب أن تتحسن؛ وذلك لان أسعار النفط ستغطي إلى حدٍ ما، وتم تنفيذ الإصلاحات الهيكيلة ويستمر التقدم في استرجاع الأراضي التي يحتلها داعش. إن الزيادة المخططة في أسعار النفط والتدعيم المالي – الذي يحتاج لأن يستمر بعد انتهاء مدة البرنامج – ستعمل على تقليص العجز المالي إلى أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وستعمل استعادة التوازن في ميزان المدفوعات ليحقق فائضاً بحلول ٢٠٢١. إن الدين العام سيصل إلى أعلى مستوى بنسبة ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ وإجمالي الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي ستهبط إلى مستوى ٣١٪ مليار دولار (نسبة ٥,١ لمدة أشهر من واردات السلع والخدمات) في العام ٢٠٢٠ .
- في الوقت الذي سيتعين على العراق ان يستخدم مخزون الاحتياطي لتسهيل التكيف مع الصدمات ، فان احتياطيات النقد الاجنبي يتوقع ان تبقى كافية على نطاق واسع تكفي لتطبيق للتكيف المالي المتوخى وتحقق الدعم المالي الخارجي وبقاء الافتراضات بشان انتاج النفط واسعاره (الجدول رقم ٣).

١٤. التوقعات تخضع إلى كل من تفاقم المخاطر وانحسارها، فمن جهة أن تصاعد الصراع مع داعش و/أو تدهور الوضع الأمني في جنوب البلد سيعمل على إضعاف النمو، والمالية العامة، وميزان المدفوعات، وأن مزيداً من انخفاض أسعار النفط أو نقص التمويل المخطط، أو في إنتاج النفط سيستلزم تمويلاً نقدياً غير مباشر أكبر، وسحباً أسرع من احتياطيات العملة الأجنبية الرسمية، ومن جهة أخرى فإن أي زيادة في أسعار النفط ولو بـ ١ دولار ستعمل على زيادة عائدات النفط السنوية بـ ١,٣ مليار دولار (ينظر النص في الجدول رقم١)، وقد صمم البرنامج على أن مثل تلك العوائد الإضافية ستتدفق بنحوٍ أعلى من أسعار النفط المخطط لها؛ الأمر الذي من شأنه تقليص الاعتماد على المخزون الاحتياطي (الفقرة ١٩)، واستجابة لهذه السياسة فإنه سيتم تنقيحها في المراجعات اللاحقة إذا ما كانت أسعار النفط أعلى دائماً من توقعات البرنامج.

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمات:

إن الغاية من البرنامج هي تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ على الاستقرار الخارجي مع حماية الإنفاق الاجتماعي؛ من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي، إن السلطات استجابت للأزمة بمزيج من التكيّف المالي الضروري والتمويل مع الحفاظ على التزامها تثبيت سعر الصرف وحماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة والتعليم والغذاء والإعانات الزراعية والتحويلات إلى المهجرين داخلياً واللاجئين، ويهدف البرنامج أيضاً إلى تقوية الإدارة المالية العامة، وكذلك استقرار القطاع المالي والتنمية.

A. إدارة الضغوط الخارجية

١٥. التزمت السلطات بالحفاظ على ثبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الفقرة ١٣).

إن ثبات سعر الصرف يوفر ركيزة أساسية في بيئة غير مستقرة للغاية مع ضعف القدرة السياسية؛ بسبب الصراع مع داعش، في ظل هذه الظروف فإنه من غير المستحسن استيعاب الصدمات الخارجية من خلال المزيد من مرونة سعر الصرف وفي الوقت الذي يمكن لخفض قيمة العملة أن يساعد على التكيف المالي – إذ يوفر للحكومة إمكانية مقاومة الضغوط في رفع الأجور وتخصيصات الموازنة الأخرى- بيد أنه ينطوي على مخاطر تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة ومن شأنه أيضاً أن يؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم طالما أن معظم المواد الغذائية والاستهلاكية يتم استيرادها من الخارج، فضلاً عن ذلك فإن خفض قيمة العملة سيكون له تأثيرٌ طفيف على الصادرات التي تقتصر على النفط والمنتجات المتعلقة به.

١٦. أزالت السلطات تدريجياً القيود المتبقية على الصرف الأجنبي وممارسات تعدد أسعار الصرف

MCP (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الفقرة ١٤)، إن مثل هذا التحرك حيال قبول الالتزامات على وفق المادة الثامنة من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي سيبعث بإشارات إيجابية إلى مجتمع الاستثمار بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام تصريف العملات المتحررمن القيود وممارسات تعدد أسعار الصرف MCP بالنسبة للمعاملات الدولية الراهنة، لذا سيؤدي إلى توفير مناخ ملائم للأعمال، وكخطوة أولى فقد صادق مجلس الوزراء على تعديل قانون الاستثمار وقدمه إلى البرلمان أو أن يصدر البنك المركزي العراقي توضيحاً للائحة التنفيذية من أجل إزالة القيود على نقل عائدات الاستثمار التي تسبب تقييد صرف العملات (قاعدة معيارية هيكلية، ينظر الجدول رقم ٥) وبناءً على التوصية الأخيرة المقدمة بُعِثَتْ المساعدة التقنية التابعة لصندوق النقد الدولي، وكخطوة ثانية فإن البنك المركزي العراقي سيزيد من مبيعات النقد الأحنبي تكون صالحة لتعاملات الصرف الجارية في السوق الرسمي من أجل تقليص الفارق بين أسعار الصرف الرسمية (الفقرة ١٠)، في الواقع أن البنك المركزي العراقي بنهاية عام ٢٠١٦، سيقوم بتحديد أسبوعي إرشادي لشراء النقد في مزادات العملة الأجنبية، وهذا يعني أن أي مصرف يحتاج إلى نقد إضافي لتغطية نفقات السفر المشروعة لعملائها سيكون قادراً على الحصول على المبلغ المطلوب فوق هذه الحدود بعد تقديم الوثائق المطلوبة .

B . تنفيذ التدعيم المالي من أجل إبقاء الدين بمستوى يمكن تحمله.

١٧. من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي فإن الحكومة ستستمر بتنفيذ تدعيم مالي كبير من أجل جعل الإنفاق بمستوى يمكن تحمله (مستدام) بالنظر للمستوى المتدني جداً من العوائد النفطية (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP)، الفقرات ١٥-١٦، الفقرة في الجدول ٢، والجداول (٣- ٦) وعلى ما تقدم فإن ذلك سيتطلب: أولاً: مزيدٌ من التقليص في الرصيد الأولي غير النفطي المعدّل (معايير الاداء PC ، (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP) بحدود ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٤,٣ ترليون دينار عراقي أو ٣,٦ مليار دولار) خلال المدة المحصورة بين ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ وأن الزيادة الكبيرة في التمويل الداخلي الخارجي أيضاً على المدى القصير من شأنها أن تبقى متوافقة مع القدرة على تحمل الدين في المدى المتوسط (الفقرة ٢٢)، إن التدعيم المالي الجاري كردٍّ فعلٍ على القيود المفروضة على النقد دفع بالميزانية الأولية غير النفطية إلى مستوى أقرب للتناغم مع الإنفاق العام المستدام في ظل فرضية الدخل الدائم PIH [٨]. ومن أجل تقليص تأثير التدعيم المالي على المواطنين فان الحكومة ستحمي الإنفاق الاجتماعي، أي: الإنفاق المتعلق بالصحة والتعليم والتحويلات المخصصة

٨ – في ظل فرضية الدخل الدائم، مع المسار الحالي لأسعار النفط فإن المستوى الذي يمكن تحمله للعجز الأولي غير النفطي – المستوى الذي من شأنه أن يسمح بتراكم مدخرات كافية على المدى الطويل ومثل هذه الوفورات من العوائد المالية من الادخار يمكنها أن تمول المستوى الثابت من الإنفاق العام بعد ٣٥ عاماً – هو ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؛ مما يعني أن إجمالي التكيف المالي لنسبة ٢٣٪ لمستوى عام ٢٠١٥ .

لشبكة الحماية الاجتماعي للمهجرين داخلياً IDPs واللاجئين. (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، هدف تأشيري IT ، الجداول ٣ و٤).

جدول رقم (٢) العراق: خلاصة الحساب المالي للحكومة المركزية : , ٢٠١٣–٢١
بترليونات الدنانير العراقية ما لم يذكر خلاف ذلك

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥			٢٠١٦		التكيف		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج١ (a)	التقديرات (b)	البرنامج ١ (c)	عوائد البرنامج (d)	(cd–)	(cd–)	البرنامج	البرنامج				
الإيرادات والمنح	١١٥	١٠٤	٦٢	٦٣	٨٢	٦٤	١٨–	١	٧٤	٧٨	٨٣	٨٧	٩٠
الإيرادات النفطية	١٠٦	٩٩	٥٥	٥٨	٧٣	٥٧	١٦–	١–	٦٦	٧٠	٧٤	٧٧	٧٩
الإيرادات غير النفطية	١٠	٦	٧	٦	٩	٧	١–	٢	٨	٩	٩	١٠	١١
النفقات	١٣١	١١٩	٩١	٩٠	١٠٣	٩٠	١٣–	٠	٩٥	٩١	٩١	٩١	٩٢
النفقات الجارية	٨٤	٦٩	٦٦	٥٦	٧٧	٦٨	٩–	١٢	٧٣	٦٨	٦٨	٦٨	٦٧
والأجور	٣٣	٣٢	٣٤	٣٣	٣٩	٣٦	٣–	3	٣٥	٣٥	34	٣٣	٣٣
الرواتب التقاعدية	٩	٨	١٢	٩	١٢	١٠	٢–	١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
السلع والخدمات	١٦	٩	٥	٤	٨	٦	٢–	٢	٦	٦	٦	٦	٦
التحويلات	٢٠	١٤	١٣	٩	١٦	١٣	٢–	٥	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
فوائد المدفوعات	١	١	٢	١	٣	٣	٠	١	٣	٤	٥	٥	٦
تعويضات الحرب (المدفوعات للكويت)	٥	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠
النفقات الاستثمارية	٤٨	٥٠	٢٥	٣٤	٢٦	٢٢	٤–	١٢–	٢٢	٢٣	٢٣	٢٤	٢٤
المتعلقة بالنفط	١٥	٢٤	١٤	١٩	١٥	١٥	٠	٤–	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
غير المتعلقة بالنفط	٣٢	٢٦	١١	١٥	١١	٧	٤–	٧–	٨	٨	٨	٩	٩
الرصيد بضمنه المنح	١٦–	١٥–	٢٩–	٢٦–	٢١–	٢٦–	٥–	٠	٢١–	١٢–	٨–	٤–	٢–
التمويل	١٧	١٩	٢٩	٢٦	٢١	٢٦	٥	٠	٢١	١٢	٨	٤	٢
التمويل الخارجي	١٣	٦	٢–	٣	٢	١–	٣–	٥–	١	١	٤–	٦–	٩–
التمويل المحلي	٥	١٣	٣١	٢٣	٢٠	٢٢	٢	٢–	١١	٨	١٠	١٠	١٠
الفجوة التمويلية الابتدائية	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٦	٦	١٠	٤	٢	٠	٠
الفجوة التمويلية المتبقية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١	٠	٠
فقرات المذكرة								٠					
الإنفاق الأولي غير النفطي /١	١١٠	٩٠	٧٥	٦٩	٨٦	٧٣	١٣–	٣	٧٢	٧٢	٧١	٧١	٧١

التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	١٦	٣	٣	١٣	٣	١٠	٣-	٧	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل /٣	١١٠	١٠٢	٧٨	٨٦	٧٢	٧٣	١٣-	1	٧٢	٧٢	٧١	٧١	٧١
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (النمو السنوي الحقيقي ،٪)/٣	١٧	٩-	٢٥-	٧	٣٠-	١-	٨-	٢٩	٣-	٣-	٢-	٢-	٢-
الرصيد الأولي غير النفطي/٤	١٠٠-	٨٤-	٦٩-	٧٧-	٦٤-	٦٥-	١٢	١-	٦٤-	٦٣-	٦٢-	٦١-	٦٠-
الرصيد الأولي غير النفطي المالي المعدل /٣	١٠٠-	٩٦-	٧٤-	٧٧-	٦٦-	٦٥-	١٢	١	٦٤-	٦٣-	٦٢-	٦١-	٦٠-
الرصيد الأولي المالي غير النفطي المعدل (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)/٣	٦٨-	٦٧-	٥٦-	٥٦-	٥٤-	٥٣-	٣	٠	٥٠-	٤٦-	٤٢-	٣٨-	٣٥-
الدين العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٣١	٣٤	٦٢	٦٦	٦٤	٧٩	١٣	١٥	٨٤	٨٥	٨٣	٧٩	٧٥
إجمالي الايرادات الدولية (بمليارات الدولارات)	٧٨	٦٧	٥١	٤٣	٥٣	٤٣	٠	١١-	٤٠	٣٩	٣٥	٣١	٣٢

المصادر:

١/ السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم، وتقرير صندوق النقد الدولي القطري رقم العراق برنامج مراقبة خبراء الصندوق ١١/١٦.

٢ /يستثنى من ذلك مدفوعات الفائدة والإنفاق المتعلق بالنفط وتعويضات الحرب للكويت من إجمالي النفقات.

٣ / الحساب المعدل لتقديرات لسنة كاملة من تحويلات الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان في الاعوام ٢٠١٤و٢٠١٥ التي تم تحويل المبالغ الفعلية لشهرين فقط ٢و٥ على التوالي ٣، التأثيرات لنصف عام

٤/ الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية .

١٨. في العام ٢٠١٦ ستنفذ الحكومة برنامجاً مالياً سيكون أكثر تقييداً من الموازنة التي صادق عليها البرلمان إلاَّ أنها تقترب بشدة إلى الفقرات الرئيسة التي نُفذتَ في موازنة عام ٢٠١٥ (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الفقرة ٢٠، الجدول ٢، والجداول من ٣-٦)، بُنِيَتْ موازنة ٢٠١٦ في تشرين الثاني/أكتوبر عام ٢٠١٥ على افتراض أن سعر النفط ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد، وأن المستوى المنخفض الملاحظ لأسعار النفط (الفقرة ٦) دفع الحكومة إلى إعادة النظر في افتراضاتها لسعر النفط في العام ٢٠١٦ بمستوى ٣٤,٥ وقلصت من نفقاتها المخططة بمبلغ ١٣ ترليون دينار عراقي (١٣٪ بالقيمة الأسمية)، وإن مصادقة مجلس الوزراء على تقرير تنفيذ الموازنة الفصلي وتقديمه للبرلمان، الذي يعرض فيه التصورات للإيرادات والصادرات لما تبقى من العام ٢٠١٦ يعكس هذا التغيير، شرح الاختلاف عن موازنة ٢٠١٦ والتدابير التي يتعين اتخاذها لضمان أن تنفيذ الموازنة يبقى متماشياً مع إطار الاقتصاد الكلي الذي

اتفق عليه بموجِب الاستعداد الائتماني SBA إنما هو شرط مسبق تم تلبيته (شرط مسبق PA) مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الجدول رقم ٥)، يجب تبني التدابير الآتية:

- من أجل حماية العوائد غير النفطية، التي عدلت بالخفض في ضوء النقص الحاصل في النمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (الفقرة ١٣) فإن مجلس الوزراء وسّع من الوعاء الضريبي على الأجور على القطاعات من غير المؤسسة العسكرية من طريق المصادقة على قرار يشمل مرتبات جميع موظفي الحكومة غير العسكريين الذين هم أعلى من الصفوف الدنيا، بما في ذلك الرواتب الأساسية والأجور الإضافية والمكافآت والعمل الإضافي وأي مخصصات أخرى (باستثناء مخصصات الزوجية والأطفال) للقاعدة الضريبية (شرط مسبق PA، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم ٥ والفقرات ٢٠ و٢٣) إن هذا القرار سيجعل النظام الضريبي تصاعدياً أكثر وسيحقق إيرادات أضافية تقدر بـ ٣٣ مليار دينارعراقي (٢٥٠ مليون دولار) في العام ٢٠١٦ و ٦٠٠ مليار دينار عراقي (٥٠٠ مليون دولار) في العام ٢٠١٧ (سنة كاملة) .
- ستخفض الحكومة الأجور بمقدار ٣,٠ ترليون مقارنة بالموازنة من خلال التناقص الطبيعي، وتأخير تعيين موظفين جدد، وتقليص الفوائد التقديرية، وإعادة النظر بأجور المؤسستين العسكرية والأمنية في ضوء العدد الملحوظ من المتغيبين من دون إجازة رسمية.
- ستقلل من الرواتب التقاعدية بنسبة ١,٨ ترليون مقارنة بالموازنة بتطبيق القواعد القائمة على عدم جمع أكثر من راتب تقاعدي أو الحصول على الراتب التقاعدي من دون الحد الأدنى للسن القانوني للتقاعد أو أقل من السن القانوني للتقاعد.
- ستعمل الحكومة على تقليص الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة ٢,٢ ترليون، بينما تفسح المجال لزيادة أجور الكهرباء من ٣٦٠ مليار دينار عراقي إلى ٦٧٥؛ نتيجةً لزيادة التعريفة التصاعدية باستثناء أول ٦٠٠ كيلو واط من الاستهلاك الشهري للوحدة وذلك لحماية الشرائح الفقيرة حسبما قرر مجلس الوزراء (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP الفقرة ٢٤).
- ستقلص الحكومة التحويلات بنسبة ٢,٤ ترليون دينار عراقي مقارنة بالموازنة، بما في ذلك الحد من الإنفاق على تزويد مخازن الغذاء لنظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) PDS في ضوء الإنفاق على تلك المخازن بمستوى أعلى من المقرر في نهاية ٢٠١٥ .
- ستقلص الحكومة الإنفاق الاستثماري غير النفطي بنسبة ٣,٦ ترليون دينار عراقي من خلال تحديد الأولوية للمشاريع التي بدأت فعلاً والتركيز على تلك الجديدة الأكثر أهمية وتأخير

المشاريع الأخرى لسنوات قادمة، وفي الوقت الذي سيكون فيه الإنفاق الرأسمالي غير النفطي منخفضاً بالمقارنة مع السنوات الماضية وهذا التعويل على الانتقائية بالمشاريع سيكون مفيداً لأن نوعية مثل هذا الإنفاق ضعيفة؛ بسبب القصور الكبير في نظام الإدارة المالية العامة على وفق آخر مراجعة قام بها صندوق النقد الدولي[٩]، وستبقي الحكومة على الإنفاق الاستثماري النفطي على مستواه المقرر في موازنة ٢٠١٦ من أجل تأمين عائد النفط الضرورية لتمويل الإنفاق العام .

- على الرغم من كل هذه الاستقطاعات بالمقارنة مع موازنة ٢٠١٦ فإن قانون المالية العامة المعدل يفسح المجال لزيادة اسمية كبيرة في الإنفاق الحالي بالنسبة لعام ٢٠١٥، وكما هو الحال في العام ٢٠١٥ فإن الإنفاق الاستثماري غير النفطي سيتحمل العبء الأكبر من التدعيم المالي في العام ٢٠١٦ .
- تفترض الأجور والرواتب التقاعدية والاستقطاعات الاخرى أن تتقاسم حكومة إقليم كردستان عبء كبير يتناسب مع حصتها في موازنة الحكومة الاتحادية [١٠].

١٩.على الرغم من التدعيم المالي فان الحكومة لاتزال تواجه عجزاً كبيراً في الموازنة في العام ٢٠١٦ التي ستموَّل بالأساس من خلال التمويل النقدي غير المباشر السحب من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمي فضلاً عن القروض من المجتمع الدولي (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الفقرة ٢١) إن العجز في العام ٢٠١٦ بلغ (٢٦ تريليون دينار عراقي) سيمول على الأغلب من المصارف المحلية (١٦,٦ ترليون دينار عراقي) معظمها (١٢,٦ ترليون دينار عراقي) وسيتم تمويلها من نافذة الخصم للبنك المركزي العراقي لأن سيولة البنك مقيدة، وسيتم تمويل العجز أيضاً من طريق إصدار سندات تستهدف الجمهور العراقي بما فيهم الذين في المهجر مقدارها (٥ ترليونات دينار عراقي)، إن التمويل الخارجي للعجز سيأتي من القروض التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان ومجموعة البلدان الصناعية السبع G7 والاتحاد الأوروبي (ينظر الفقرة في الجدول رقم ٣) وقرض دعم الموازنة المقدم من الوكالة الدولية للتعاون اليابانية (JICA ٢٠٠ مليون دولار) وإصدار سندات اليورو الأوروبية (الدولية) في النصف الثاني من العام ٢٠١٦ (١ مليار دولار). والتمويل الخارجي أيضاً سيتم تغطيته من قبل قروض المشروع من حكومة الولايات المتحدة (٢,٧ مليار دولار) الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA (٣٢٣ مليون دولار) والبنك الدولي (١٢٠ مليون دولار) (وإيطاليا ٦٦ مليون دولار) وبنك التنمية الإسلامي (٥٤ مليون دولار)، التمويل الداخلي– الذي نسبة ٦٠٪ منه من التمويل النقدي غير المباشر– سيقود إلى زيادة حادة في الدين

٩– مجموعة البنك الدولي، جمهورية العراق، مراجعة الإنفاق العام باتجاه إنفاق أكثر كفاءة وسياسات تسليم أفضل، ٢٠١٤ .

١٠ – مساهمة حكومة إقليم كردستان في الإنفاق الأولي غير النفطي تقلص من ١٥٪ في موازنة عام ٢٠١٦ إلى ١٣٪ في برنامج التكيف المالي، ينظر الجدول رقم ٣ .

العام، ويساهم بتقليص كبير لاحتياطات العملة الأجنبية الضرورية؛ لتمويل الواردات الحكومية، وإذا كانت الايرادات النفطية أكبر من المخطط فإن الحكومة تلتزم بالحفاظ على العائدات النفطية التي تم جمعها زيادة على المبالغ المخطط لها من أجل تقليص التمويل النقدي غير المباشر لعجز الموازنة من قبل البنك المركزي العراقي، وبالمثل أيضاً إذا كان التمويل الخارجي أكبر من المخطط فالحكومة تلتزم بالحفاظ على المبالغ من أجل تقليص التمويل النقدي غير المباشر للعجز (مذكرة التفاهم الفنية TMU ، الفقرات ١٥-١٦).

٢٠. أوقفت الحكومة استخدام المبالغ المتأخرة عن الدفع لتمويل الإنفاق في العام ٢٠١٦ وما بعدها، (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الفقرات ٢٢ و٢٥ والجدول رقم ٣)، إن البرنامج يتضمن تصفير المبالغ المتأخرة عن الدفع الخارجية الجديدة وأن تُدفَع تدريجياً تلك المستحقات، (معايير اداء PC) إلى شركات النفط العالمية بحلول نهاية ٢٠١٦ (الفقرة ١٢ معايير إداء PC) وسقوف رصيد المبالغ المتأخرة عن الدفع على الاستثمارات غير النفطية (هدف إرشادي IT) وسيعمل ذلك على دعم الاستثمار الكافي، وفي الوقت المناسب للقطاع النفطي الذي يضمن أن إنتاج النفط – الذي يمول الجزء الأكبر من الواردات والإنفاق العام – يبقى على المسار المتوقع، وسيتوسع نطاق تغطية شروط المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية لكل الإنفاق وسيتم تعزيز الشروط على المبالغ المتأخرة عن الدفع الداخلية لنادي باريس على برنامج المراجعة المستقبلي حالما تمتلك الحكومة القدرة رصدها بنحوٍ موثوق، ومنع تكرار تلك المبالغ المتأخرة.

٢١. في العام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩ وما بعدها، فإن الحكومة ستصمم وتنفذ إصلاحات أعمق في الإيرادات والنفقات من أجل الاستمرار بتشديد سيطرتها على الرصيد الأولي غير النفطي، وتحقيق القدرة على تحمل الديون (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الفقرات ٢٣-٢٤)، وستواصل الحكومة العمل على أن يكون لها حساب في صندوق تنمية العراق والحساب، الذي يليه: ٦٠٠/٣٠٠ في البنك المركزي العراقي يتم تدقيقه من قبل مدقق دولي من أجل التحقق من أن كل عوائد النفط تصل إلى الخزينة ورصد استخدام الموارد المودعة في ذلك الحساب)قاعدة معيارية هيكلية SB، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP ، الجدول رقم ٥) وستعمل الحكومة على تشخيص الأخطاء في نظام الضرائب وإدارات الكمارك من أجل زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية، وستجمد التعيينات باستثناء قطاعات الأمن والصحة والتعليم وسيدقق ديوان الرقابة المالية BSA الرواتب والأجور ومستلمي الرواتب التقاعدية)قاعدة معيارية هيكلية SB، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم ٥) لتحديده أولاً، ومن ثم إلغاء مدفوعات الأسماء الوهمية من العاملين من المتقاعدين، وستعمل الحكومة على إصلاح نظام التقاعد العام بالمداولة والتعاون مع البنك الدولي، من أجل جعله أكثر كفاءة واستدامة وإنصافاً وفاعلية، وستعمل الحكومة على إصلاح القطاع الكهربائي من خلال الزيادة التدريجية للأسعار

بحيث تكون أعلى من الكلفة، وتحسين عوائد مبيعات الكهرباء، والحد من خسائر التوزيع وأن تعمل الاستثمارات اللازمة للغاز (المصاحب) الذي يحترق حالياً مع استخراج النفط للاستفادة منه في إنتاج الطاقة الكهربائية، ومن ثم تقليل الحاجة لاستيراد الغاز الطبيعي، وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة ستنشئ قاعدة بيانات واختبار الوسائل بالتعاون مع البنك الدولي من أجل تحسين استخدام موارد الدولة للأسر الفقيرة، إذ إن الخطط الحكومية لإصلاح ١٧٦ مؤسسة من المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة معظمها محددة من حيث توفير العمالة وهي هيكلياً خاسرة وتشكلُ عبءًا كبيراً على مالية الدولة العامة، وكخطوة أولى فإن الحكومة ستعمل على تأسيس قاعدة بيانات من أجل رصد المخاطر المالية للمؤسسات غير المالية المملوكة للدولة التي ستستخدم في تصميم استراتيجية إعادة هيكلتها وتنفيذها.

٢٢. تم تنفيذ التوصية المتعلقة بالتكيّف المالي والدين العام وخطط له لأن يبقى بمستوى يمكن تحمله في الأجل المتوسط (المرفق رقم١) إن التدعيم المالي المخطط له وتحسين أوجه النمو في الأجل المتوسط سيحد من الدين العام بنسبة ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ إلى نسبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢١، ومع ذلك أن تنفيذ خطط التكيف المالي وارتفاع نسبة الدين الخارجي والاحتياجات التمويلية الكبيرة ستشكل مخاطر بالنسبة للقدرة على تحمل الدين، وبالإمكان تقليل هذه المخاطر جزئياً من طريق تدوير الاحتياجات التمويلية الإجمالية من الدين قصير الأجل من قبل البنوك المملوكة للدولة، التي ستحصل على أرصدتها من البنك المركزي، الأمر الذي يحدُّ من مخاطر عدم التدوير، وأن ثلثي الدين الخارجي يتألف من تركة المبالغ المتاخرة عن الدفع التي ما زال يتعين أن يتمّ إعادة هيكلتها على وفق شروط نادي باريس.

في الحقيقة أن الديون الخارجية المتراكمة الـ (٦٧) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ بضمنها ٤١ ملياراً من المبالغ الخارجية المتأخرة عن الدفع للدائنين في نادي باريس التي تراكمت في الحقبة السابقة في زمن نظام صدام قبل ٢٠٠٣ هي مستحقات يمكن التغاضي عنها على وفق شروط الصندوق المتعلقة بالمبالغ المتأخرة عن الدفع المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين، لأن اتفاقية نادي باريس المذكورة آنفاً أُسّست لتكون ممثلةً تمثيلاً كافياً (أي إن دائني نادي باريس يقدمون أغلبية المساهمات المالية المطلوبة من الدائنين الثنائيين الرسميين في إطار تلك الاتفاقية) والسلطات بذلت قصارى جهدها من أجل إبرام الاتفاقيات مع الدائنين من غير نادي باريس بشروط مشابهة١١، في الحقيقة المفاوضات جارية لتخفيف عبء الديون على الشروط نفسها كما هو الحال مع دائني نادي باريس، أي: تخفيض نسبة ٨٠٪ من صافي القيمة الحالية (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP الفقرة ١٧) وحتى مع هذا التخفيض للديون فإن مخاوف قدرة تحمل الدين ستظل عالية وذلك لأن الاحتياجات التمويلية الإجمالية للعراق كبيرة

١١ – يحتاج الخبراء إلى تنقيح التقييمات مع كل مراجعة؛ ليضعوا التعديلات حول ما إذا ستستمر السلطات بعمل جهود أفضل لتسوية تلك المبالغ المتأخرة عن الدفع.

(نسبة ٢٩ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦).

C. تعزيز الإدارة المالية العامة

٢٣. من أجل تقوية الانضباط المالي ستنفذ الحكومة تدابير رئيسة في المدى القصير لبناء المزيد من الإصلاحات الطموحة في وقت لاحق (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP الفقرات ٢٥-٢٦)

- ستصادق وزارة المالية على مسودة جديدة لمشروع قانون الإدارة المالية بما يتفق وتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأن المسودة الأخيرة تم تقديمها إلى مجلس شورى الدولة، (مجلس الدولة، قاعدة هيكلية معيارية SB ، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم٥).
- ستقدم وزارة المالية تقريراً بالجداول المالية بما يتفق ودليل الإحصائيات المالية الحكومية لعام ٢٠١٤ لصندوق النقد الدولي (قاعدة هيكلية معيارية SB، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم٥).
- ستجري وزارة المالية مسحاً للحسابات وبياناً لتراجعها وستدفع المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية، إذ سترصد تراكم المبالغ المتاخرةعن الدفع المحلية على أساس منتظم على كل من الإنفاق الحالي (الرواتب والرواتب التقاعدية والسلع والخدمات والمشتريات الرأسمالية) التي تديرها وزارة المالية من جهة، وعلى الإنفاق الاستثماري غير النفطي الذي تديره وزارة التخطيط من جهة أخرى قاعدة هيكلية معيارية SB، (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم٥)، وعلى أساس كل تلك المسوحات فإن الحكومة ستضع خططاً للدفع المنتظم للمبالغ المتأخرة عن الدفع بضمنها: أولاً: إجراء تدقيق مستقل عن المبالغ المتأخرة عن الدفع من قبل ديوان الرقابة المالية BSA وجدول السداد بما يتفق والقدرة المالية للحكومة، وستلتزم الحكومة بسقف المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية على الاستثمارات غير النفطية التي شملها المسح الذي أجرته وزارة التخطيط وستعزز من شروط المستحقات المحلية الأخرى بمرور الوقت ولاسيما أن وزارة المالية قد طوّرت القدرة على الرصد بنحوٍ موثوق (الفقرة ١٧) .
- ستتخذ وزارة المالية الخطوات اللازمة للانتقال إلى نظام الخزينة الموحد TSA، إذ ستقوم بمسح منتظم للحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وكل وحدات الإنفاق للحكومة الاتحادية في القطاع المصرفي، وسيتم إنشاء لجنة لإدارة النقد؛ من أجل الإشراف على توقيت تمويل الموازنة وتنظيمها بما فيها الإشراف على جميع التدفقات المالية إلى الخارج الرقابة على التدفقات إلى الحسابات الأساسية للخزينة كل الإيرادات والنفقات، وأخيراً سيتم دمج العمليات النقدية المرتبطة بالحكومة في نظام الخزينة الموحد TSA في ضوء نتائج عمليات

التدقيق في البيانات المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وبالتزامن مع استراتيجية إعادة الهيكلة (الفقرة ٢٥) ووضع السيولة لأي مصرف آخر تمتلك فيه الحكومة حسابات.

- ستصمم وزارة المالية نظام السيطرة المركزي على تنفيذ الموازنة بالتوافق مع توصيات المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي، وأن التركيز الحالي سيتضمن:

إعداد تقرير شهري لتنفيذ الموازنة يعتمد على مدخلات من وحدات الإنفاق، وتنفيذ النسب النقدية لكل وحدة إنفاق، وتحسين تسجيل الالتزامات (قاعدة معيارية هيكلية SB، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الجدول رقم ٥) وحظر أي التزامات خارج التخصيصات الفصلية.

- ستصمم وزارة المالية نظاماً متكاملاً لمعلومات الإدارة المالية IFMIS مع المساعدة التقنية للبنك الدولي، وكخطوة أولى سيتم تبني بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٦ خارطة الطريق التي تفصل المتطلبات الوظيفية.
- ستنفذ وزارة التخطيط إصلاح إدارة الاستثمار العام PIM بمساعدة البنك الدولي، كخطوة أولى سيتم النشر على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط وجرد مفصل لحافظة مشاريع الاستثمار العامة مع الحدود الدنيا للكلفة بنسبة ١٠ ملايين دولار أمريكي التي تخضع لدراسة الجدوى.
- ستعمل وزارة المالية على تعزيز إدارة الدين بالمساعدة التقنية من لدن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA، وكخطوة أولى ستقوم وزارة المالية بطلب المساعدة من أجل تقوية نظام تسجيل الديون لديها.

٢٤. من أجل مكافحة الفساد ستعمل الحكومة على تعزيز تشريعاتها (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الفقرة ٢٦) وبحلول كانون الثاني/يناير٢٠١٧ سيُصادق وسيرسل إلى البرلمان مسودة تعديلات قانون هيئة النزاهة لعام٢٠١١ ، من أجل تعزيز حوكمتها والمساءلة والرقابة والاستقلالية وتزويدها السلطة بما يتفق واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC ويتضمن ذلك وضع نظام شامل للإقرار بالموجودات (داخل العراق وخارجه) من جانب كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء أسرهم وشركائهم (قاعدة معيارية هيكلية SB مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الجدول رقم ٥)، وعلى وفق متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، سيتبنى مجلس الوزراء التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي وسيرسل إلى البرلمان بحلول تشرين الثاني/ديسمبر ٢٠١٦، لتجريم أفعال الفساد كافة بما فيها الثراء غير المشروع والرشوة في القطاع الخاص وعرقلة سير العدالة، وتماشياً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC فإن مجلس الوزراء سيتبنى العديد من مسودات القوانين وسيحيلها على البرلمان في شباط/فبراير٢٠١٧ التي تضع حالياً هيئة النزاهة اللمسات الاخيرة عليها من أجل تقوية الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وتتضمن مسودات مشاريع القوانين الوصول إلى المعلومات وتضارب المصالح واسترداد الأصول وحماية المخبرين والشهود.

D. رصد المخاطر المالية والحفاظ على استقرار القطاع المالي

٢٥. الأزمة هي زيادة انكشاف البنوك المملوكة للدولة، التي تهيمن على القطاع المصرفي، لخطر (الديون السيادية) إن المصارف الكبرى المملوكة للدولة كمصرف الرشيد والرافدين التي تمثل نسبة ٨٠٪ من موجودات القطاع المصرفي هي ضعيفة التمويل١٢ولا تتوافر فيها السيولة المالية بنحوٍ كبير في الأعوام التي تلت العمليات المالية المشابهة، ومع توفر الأرصدة من البنك المركزي العراقي (الفقرتين ٧ و ١٩) ستتوافر سيولة نقدية كافية للمصارف لتمويل عجز الموازنة (ينظر الجدولين ٨-٩) في العام ٢٠١٦. وستحصل على مكاسب مهمة ١٣من شأنها المساهمة في ربحيتها، لكن مع ذلك سيتزايد انكشافها للمخاطر النقدية السيادية وستتدهور جودة أرصدتها (ائتمانها) في الاقتصاد؛ بسبب الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

٢٦. إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية سينفذان تدابير الإصلاح لتعزيز استقرار القطاع المصرفي: (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الفقرات ٢٧ و٢٩) إذ عين كل من مصرف الرافدين ومصرف الرشيد مدققي حسابات دوليين؛ من أجل تدقيق بياناتها المالية الأخيرة (الفقرة ١٢) وبناءً على النتائج التي ستتمخض عن ذلك التدقيق فإن وزارة المالية ستعد خطة لإعادة هيكلية هذين المصرفين والبنك المركزي العراقي سيشرع بعمل تغييرات تنظيمية بغية تعزيز المعايير الاحترازية والرقابة المصرفية بدعم مستشارين خارجيين ومن مركز المساعدة الفنية لمنطقة لشرق الأوسط METAC التابع لصندوق النقد الدولي).

٢٧. تأسيساً على تقييم الضمانات الوقائية الذي قام به صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي، من أجل توفير رقابة مستقلة على عملياته (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الفقرة ٣٠) وسيصادق مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على الميثاق الجديد (لائحة داخلية جديدة) للجنة التدقيق التي تحضر تمثيل المسؤولين التنفيذيين من البنك المركزي العراقي في اللجنة (معيار هيكلي، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم ٥)، وسيصادق مجلس الوزراء أيضاً بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦ على تعديلات قانون البنك المركزي العراقي وسيقدمه إلى البرلمان من أجل تعزيز الحوكمة للبنك المركزي وإطارالرقابة الداخلي بما يتفق وتوصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه صندوق النقد الدولي معيار هيكلي، (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، الجدول رقم ٥)، وسيدقق المدقق الخارجي

١٢ – رأس المال الموجود في مصرف الرشيد ومصرف الرافدين مساوٍ للنصف وخمس (على التوالي) للحد الأدنى من رأس المال المطلوب بالدينار العراقي لـ ٢٥٠ مليار دينار عراقي (٢١٤ مليون دولار).

١٣ – تحصل حوالات الخزينة على سعر فائدة حقيقي حوالي ٤٪.

للبنك المركزي العراقي بيانات البرنامج النقدي في مواعيد الاختبار (الفقرة ٢٩).

٢٨. ستنفذ الحكومة إصلاحات من أجل تعزيز مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الفقرة٣١)، وسيساهم هذا بتحسين الحوكمة وإعاقة تمويل الإرهاب بما في ذلك تمويل داعش، وتحسين دمج النظام المالي في العراق بالاقتصاد العالمي، وكخطوة أولى ستتبنى الحكومة لائحة تكفل الامتثال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتصل بالإرهاب وتمويله والتوصية رقم ٦ لفرقة العمل المالي المعنية بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب FATF (معيار هيكلي، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، MEFP، الجدول رقم ٥).

قيود البرنامج ومخاطره.

٢٩. قرض الاستعداد الائتماني سيوفر الوصول إلى ٣,٨ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة SDR (حوالي ٥,٤ مليار دولار أو ٢٣٠٪ من الحصة) وتخضع لمراجعات دولية (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية الفقرة ٣٢ والجداول ٣ و٥ و١٠):

- تقدر الفجوة التمويلية الخارجية خلال المدة المحصورة بين ٢٠١٦ –٢٠١٩ (١٨,١ مليار دولار)، التي حددت للمانحين بنسبة ١٢ مليار دولار، بضمنها لصندوق النقد الدولي بنسبة ٥,٤ مليار (الفقرة في الجدول ٣). وبالتالي واستناداً إلى التوقعات الحالية فإن الفجوة المالية ستغلق للمدة ٢٠١٦ – ٢٠١٧، والفجوة المتبقية للأشهر المحصورة بين عامي ٢٠١٨ – ٢٠١٩ تبلغ حوالي ٦,١ مليار دولار، وستكون القدرة على الاستفادة من موارد الصندوق لأول مدة (بنسبة ٤٨ خلال الاثنى عشراً شهراً الأولى) في ضوء الاحتياجات المالية [١٤]، والتكيف المالي للمدة الاولى [١٥]، فضلًا على ذلك الأهداف المتعلقة بتحفيز المانحين وتمويل القطاع الخاص والاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي بمستوى يدعم الثقة. إن السلطات ربما تطلب دعماً مالياً خارجياً إضافياً من دائني نادي باريس من خلال إعادة جدولة صافي القيمة الحالية للدين خلال مدة البرنامج (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، MEFP الفقرة ١٧)، أو ربما من خلال تأجيل إضافي لتعويضات الحرب على الكويت.

١٤ – بحساب صافي إعادة جدولة تعويضات حرب الكويت فإن تمويل الفجوة سيكون ٤,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦ و٣,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٧ و٣,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٨ و١,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٩ (ينظر الجدول رقم ٣).

١٥ – التخفيض من إجمالي الرصيد الأساسي غير النفطي المعدل خلال الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩ (٤,٣ ترليون دينارعراقي و٣,٦ مليار دولار)، تم تحقيق النصف خلال الأعوام ٢٠١٦–٢٠١٧ (٢,٢ ترليون دينار عراقي أي: ١,٩ مليار دولار).

- إن قرض الاستعداد الائتماني سيضع معايير اداء كمية دورية PCs على الموازنة غير النفطية والمخزون من إجمالي الدين العام [١٦]، ومخزون صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي والاحتياطيات الرسمية من العملة الاجنبية وعدم وجود مبالغ متأخرة عن الدفع خارجية جديدة، وهدف تاشيري فصلي IT على الإنفاق الاجتماعي ومخزون المبالغ المتاخرة عن الدفع على الاستثمارات غير النفطية (تحديد سقف) والشرط المسبق و قليل من القواعد المعيارية الهيكلية SB (مذكرة السياسات المالية والاقتصادية، الجدول رقم ٥)، وكما هو الحال مع قرض الاستعداد الائتماني السابق للعراق فإن المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي قدد مخزون صافي الموجودات المحلية واحتياطيات العملة الاجنبية في غضون شهرين من مواعيد الاختبار، إن المدقق الخارجي سيدقق مخزون الدين العام في غضون موعد الانتهاء نفسه، وقد قدم قسم الإحصائيات التابع لصندوق النقد الدولي المساعدة الفنية لضمان إبلاغ السلطات عن البيانات المالية بما يتفق ودليل الإحصائيات المالية الحكومية التابع لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤ .

معايير الأداء الهيكلية على المخزون من صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي والاحتياطيات الرسمية من العملة الأجنبية ستكون عامل ضبط تسمح بأكثر/أو أقل من التمويل النقدي غير المباشر، وكذلك استخدام الاحتياطيات في حالة كون التمويل الأجنبي أقل / أو أعلى من المخطط، مع تحديد سقف على التمويل النقدي الإضافي لحماية الاحتياطيات من العملة الأجنبية، إنَّ معايير الأداء الهيكلية PCs تتضمن إمكانية تعديل مسار التكيف المالي بمناسبة كل مراجعة في حالة اختلاف على المدى المتوسط عائدات النفط و/أو التمويل الخارجي يختلف عما تم تقديمه في هذا التقرير .

جدول نصي رقم ٣ . العراق : المساهمات المالية لملء الفجوة التمويلية بين الأعوام ٢٠١٦و٢٠١٩ (بمليارات الدولارات)

طريقة التسليم	الإجمالي: ٢٠١٦-١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
	١٨,٠٨٩	١,٣٠٦	٣,٥٠٣	٨,٣٦٣	٤,٩١٧	الفجوة التمويلية الابتدائية
	١١,٩٨٩	٠,٧٠٦	١,٩٩٧-	٨,٣٦٣	٤,٩١٧	تحديد التمويل
ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني	٥,٤٠٠	٠,٦٩٧	١,٣٩٣	١,٣٩٣	١,٩١٧	صندوق النقد الدولي
تطور سياسة الإقراض أو السياسة المعتمدة على الضمانات	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	البنك الدولي

١٦ – تم تقييم الرصيد الأولي غير النفطي بأهداف الدين العام لتحقيق انحسار في نسبة الدين في نهاية البرنامج.

تاجيل تعويضات الحرب لمدة سنة واحدة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٦٠٠-	٤,٦٠٠	٠,٠٠٠	الكويت
الضمان الكامل من قبل حكومة الولايات المتحدة عن السندات الأوروبية الصادرة عن الحكومة العراقية	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	الولايات المتحدة
صرف القروض بمبلغ ٥٠٠ مليون يورو في عام ٢٠١٧ إن أمكن في العام ٢٠١٧، وإلا خلال ٢٠١٧ و٢٠١٩ للتنفيذ مشاريع قطاع الكهرباء ستصدر ضمانات الائتمان إلى الحكومة الألمانية	٠,٥٦٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٦٠	٠,٠٠٠	ألمانيا
تطور سياسات القروض بالتوافق مع تطور سياسات القروض للبنك الدولي في الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إن أمكن وإلا فتتم خلال الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٩	٠,٥٠٠	٠,٠٠٠	٠,٢٠٠	٠,٣٠٠	٠,٠٠٠	اليابان
قروض إضافية بفضل مساهمة الضمان الفرنسية ٤٥٠ مليون دولار إلى مجموعة البنك الدولي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط تحت الاعداد.	٠,٤٥٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٥٠	فرنسا
قروض إضافية بفضل مساهمة الضمان البريطانية ٣٠٠ مليون يورو إلى مجموعة البنك الدولي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط تحت الإعداد.	٠,٤٣٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٣٠	المملكة المتحدة
مشروع قرض لصرف ٤٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٧إن أمكن والا خلال الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٩ بضمنها ١٠٠ مليون دولار للمشروع المشترك للبنك الدولي سد الموصل	٠,٤٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٠٠	٠,٠٠٠	ايطاليا
في العام ٢٠١٦ قروض إضافية تم الحصول عليها بفضل كندا CAD ١٦٠ مليون ضمان لمجموعة البنك الدولي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، تحت الإعداد وفي الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ٣٨ مليون من CAD لدعم مالي آخر	٠,١٤٩	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,١٢٠	كندا

	٠,١٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,١٠٠	٠,٠٠٠	الاتحاد الاوربي
	٦,١٠٠	٥,٥٠٠,٦٠٠	٥,٥٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	الفجوة المالية المتبقية
المصادر: السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي، وموظفو البنك الدولي، السلطات الكويتية، وسلطات البلدان مجموعة الدول الصناعية السبع G7، والمفوضية الأوروبية.						

إن معيار الأداء على الموازنة الأولية غير النفطية ستكون عامل ضبط يقوّم تشديد الهدف في حالة كون التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان (الفقرة ٥) أقل من المخطط .

- مع كل مراجعة برنامج سيتم وضع القليل من القواعد المعيارية الهيكلية في المجالات الضرورية لنجاح البرنامج .
- في حال الانتهاء من التكيف المالي المخطط، ومع اتجاه أسعار النفط على المسار المتوقع، فحينها يتوقع للموازنة أن تكون مستدامة من دون الحاجة للدعم المالي الخارجي .

٣٠. إن قرض الاستعداد الائتماني SBA يخضع لعدة مخاطر وتحقيقها سيزيد من تحديات السياسة، إن الاتفاق بين حكومة إقليم كردستان والسلطات العراقية (الفقرة ٥) ربما لا يُستأنف، وربما يتسبب بمزيد من الإنقسام السياسي؛ وبالتالي يقلل من فرص تنفيذ البرنامج، وقد تواجه السلطات صعوبات في تخفيض فاتورة الأجور، ووقف تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع، فللسلطات سجل حافل على وفق آخر قرض للاستعداد في ظل ظروف سياسية واقتصادية ملائمة أكثر وفي سياق الإجراءات السابقة للشراء، وفي ظل برنامج التمويل السريع RFI كان الأداء ضعيفاً، وعلى الرغم من أن السلطات حققت تقدماً على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق SMB الفقرة (١٢).

وفي ضوء الوضع الأمني الصعب جداً في المناطق التي تحت سيطرة داعش والتوترات مع حكومة إقليم كردستان حول الاستقلالية في مبيعات النفط، وكذلك التوترات الاجتماعية في بقية أنحاء البلاد فإن السلطات ربما تواجه صعوبات في تحشيد الدعم السياسي الضروري من أجل تنفيذ التدعيم المالي والإصلاح المتوخى على وفق قرض الاستعداد الائتماني SBA، فضلاً عن تلك المخاطر والتغيُّرات المتكررة لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشدد من الأعباء على مؤسسات السياسية الاقتصادية والإحصائية التي يفرضها الصراع الدائر والضعف المستمر في توفير بيانات موثوقة لرصد البرنامج، وهذا البرنامج سيتعامل مع تلك المخاطر من خلال الاستعانة بالمساعدة الفنية والخبراء الخارجيين؛ من أجل توفير البيانات المتعلقة بثلاثة من أصل ستة من المعايير الهيكلية، (الفقرة ٢٩) وعلى الرغم من تلك التدابير المزمع اتخاذها إلاَّ أن موثوقية توفير البيانات لرصد البرنامج ستظل غير مؤكدة ولاسيما في المدى القريب، فبرنامج التعامل مع العراق يظهر بوضوح أنه سيبقى معرضاً لمثل هذه المخاطر.

٣١. قدرة العراق على التسديد للصندوق يجب أن تكون مناسبة، إن مجموع ائتمان الصندوق سيصل إلى سقف ١٦٪ من إجمالي الاحتياطيات الرسمية ونسبة ١١٪ من صادرات السلع والخدمات

ونسبة ٧٪ من الدين العام الخارجي (انظر الجدول رقم ١١).

تقييم الخبراء:

٣٢. يواجه العراق صدمة مزدوجة التأثير ناجمة عن هجمات تنظيم داعش والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، إن الصراع المسلح الدائر مع تنظيم دعش يستنزف موارد البلاد وتفضي إلى موجات جديدة من النازحين داخلياً IDPs، وقد تسبب انخفاض أسعار النفط في خلل حاد في ميزانية المدفوعات وكذلك في أزمة مالية، وجرّاء تلك الصدمة انكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ١٩٪ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٤٪ في العام ٢٠١٥ بالنظر للزيادة القوية في إنتاج النفط في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، ومن المتوقع أن ينمو الناتج القومي الحقيقي بنسبة ١٠,٣٪ في العام ٢٠١٦، بسبب الزيادة في إنتاج النفط بنسبة ٢٠٪.

٣٣. السياسات التي وضعتها السلطات للتعامل مع الصدمة مناسبة، ففي المجال المالي فإن السلطات تتصدى للانخفاض الحاد في العوائد بمزيج من سياسات التكيف المالي، معظمها من خلال تخفيض الإنفاق الرأسمالي مع حماية الإنفاق الاجتماعي والتمويل، أما في المجال الخارجي فق عملت السلطات – وعلى نحو ملائم– على ربط عملتها بالدولار التي توفر ركيزة أساسية للاقتصاد، إن الاحتياطات الدولية هي في مستوى مناسب وعلى نطاق واسع ويمكن أن تساعد على التخفيف من وطأة الانخفاض المتوقع من إيرادات صادرات النفط إذا ما بدا التكيّف المالي على وفق قرض الاستعداد الائتماني، وانتعشت إلى حد ما أسعار النفط على المدى المتوسط وقدم المانحون المتوقعون الدعم وحافظ إنتاج النفط على المستوى الحالي.

٣٤. إن حجم التكيّف المالي المتوخى في الأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ مناسب للتصدي للضغط الناجم عن إنخفاض عائدات النفط والإنفاق العالي على الجوانب الأمنية والإنسانية إلاّ أنَّ تكوين الإنفاق يحتاج إلى التحسُّن بمرور الزمن .

إن التكيّف المالي كاستجابة لانخفاض أسعار النفط هو أمر ضروري من أجل الوصول إلى مستوى من الإنفاق على المدى المتوسط يمكن أن تدعمه عائدات النفط المتوقعة إلاَّ أن تركيب التكيّف المالي يأتي من الإنفاق الرأسمالي بدلاً من الفقرات الحالية، ومع الوقت تحتاج السلطات إلى الحدِّ من النفقات الجارية بما في ذلك جداول الرواتب الضخمة ونظام التقاعد الذي لا يمكن تحمله، وإصلاح قطاع الكهرباء والإعانات والمشاريع المملوكة للدولة؛ من أجل إفساح المجال أمام إنفاق استثماري أكبر وأكثر فاعلية الذي يفضي إلى النمو، ويجب حماية الاستثمار النفطي لضرورته في توليد عوائد نفطية لتمويل معظم الإنفاق العام .

٣٥. بعض التمويل غير المباشر للبنك المركزي من الحكومة لاغنى عنه في هذه المرحلة الحاسمة،

في الوقت الذي يكون فيه هذا النوع من تمويل الموازنة غير مثالي، إلاَّ أن الاحتياجات التمويلية الكبيرة تجعله ضرورياً نظراً لأن التكيُّف المالي أعلى من المخطط في الإنفاق الحكومي، الذي يكون ضرورياً من نواحٍ أخرى، ويمكن أن يهدد التوازن السياسي والاجتماعي الهش في العراق، فضلاً على ذلك سيكون من الصعب جمع المزيد من التمويل الأجنبي بنحوٍ أعلى من المقرر في برنامج الاستعداد الائتماني SBA .

٣٦. كان من المؤسف أن تتراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع الداخلي والخارجي لتمويل جزء من موازنة عام ٢٠١٥ والتزام السلطات لمنع تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع هو أمر ضروري لإستئناف الإدارة المالية السليمة، وتحتاج السلطات إلى أن تسدد لشركات النفط الأجنبية في الوقت المناسب من أجل ضمان عوائد النفط وأن تكون قادرة على تمويل الإنفاق والإيرادات العامة، وتحتاج أيضاً إلى تعزيز نظام الإدارة المالية PFM من أجل تسجيل المبالغ المتأخرة عن الدفع القائمة بدقة، وكذلك التسديد لهم بعد التأكد من صحتها للحيلولة دون تراكم مبالغ متأخرة عن الدفع.

٣٧. تحتاج الإدارة المالية العامة PFM إلى تحديث من أجل تحسين نوعية الإنفاق وأن تسيطر السلطات على تنفيذ الموازنة؛ ولتحقيق هذه الغاية فمن الضروري أن تتخذ السلطات خطوات لأجل تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة PFM، وإعداد التقارير المالية والدين الشاملة ومراقبة الالتزام ونظام الخزينة الموحد ونظام معلومات الإدارة المالية وإصلاح إدارة الاستثمارات العامة .

٣٨. إن الخطوات من أجل تعزيز تشريعات مكافحة الفساد هي موضع ترحيب، إذْ إنَّ زيادة استقلالية هيئة النزاهة، وتجريم جميع أعمال الفساد، والتعديلات التشريعية المتوخاة كل ذلك سيعزز من الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وإن تنفيذ نظام الإعلان الشامل من أجل الوصول إلى كبار المسؤولين الحكوميين سيحسن من فرص دمج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي.

٣٩. إن الخطوات التي تعزز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي وتزيل القيود على النقد الاجنبي، وتنفّذ تدابير تعزيز مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهابAML/CFT ستكون موضع ترحيب، وستحسن من اندماج النظام المالي المحلي بالاقتصاد العالمي.

٤٠. تحتاج البنوك المملوكة للدولة التي تهيمن على النظام المصرفي إلى إعادة هيكلة، فمن الضروري تدقيق البيانات المالية لاثنين من البنوك المملوكة للدولة (الرشيد والرافدين) على وفق المعايير الدولية وثمة حاجة أيضاً إلى أن يستتبع ذلك تصميم خطط وتنفيذها لإعادة هيكلة هذه البنوك.

٤١ . يجب تنفيذ اتفاق تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان، إن اقتراح التحول إلى أساليب من شأنها تحويل صافي عائدات النفط التي تولدت في حكومة إقليم كردستان وتحويلها من الأخيرة إلى موازنة الحكومة الاتحادية وينبغي كذلك دراستها ومن دون تأخير، فإيجاد أساليب لتنفيذ اتفاق تقاسم الموازنة من شأنه أن يضع كلا من الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان في وضع أفضل لمواجهة هجمات تنظيم داعش وصدمة أسعار النفط.

٤٢. توازن المخاطر المرتبطة بقرض الاستعداد الائتماني SBA تميل لأن تكون سلبية، إن مخاطر الانحدار للاتجاه السفلي عاليةً جداً وهي تنبع أساساً من انخفاض أسعار النفط، واستمرار الصراع مع تنظيم داعش والتوترات السياسية والضعف الإداري، بما في ذلك الضعف المرتبط بالبيانات المتعلقة برصد البرامج، فضلاً عن تصميم وتنفيذ تدابير لتقليص فاتورة الأجور على المدى المتوسط، ومنع تراكم المستحقات المتأخرة عن الدفع، وللتخفيف من هذه المخاطر فقد تبنّت السلطات تدابير التكيّف المالي التي تتحاشى التقاطعات السياسية الحساسة وتبنّت إصلاحات هيكلية حيث يقدم فيها الشركاء المساعدة الفنية، للحدّ من مخاطر الإبلاغ الخاطئ، وقد دعت السلطات إلى مدققين خارجيين للإبلاغ عن البيانات على ثلاثة من أصل ستة معايير هيكلية PC وكذلك المساعدة الفنية لتعزيز الإبلاغ عن التقارير المالية، أما عن سيناريو الصعود حين تكون أسعار النفط أعلى من المبرمج فإن ذلك يمكن أن يقلل من الاختلالات المالية والخارجية.

٤٣. يوصي الخبراء باستكمال المراجعة الأولى والثانية من برنامج مراقبة خبراء الصندوق والموافقة على هذا الطلب لمدة ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني SBA، ويعتقد الخبراء أن السياسات المنصوص عليها في مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP كافية للتعامل مع احتياجات الموازنة وميزان المدفوعات العاجلة التي سببتها هجمات داعش، وانهيار أسعار النفط، وتحقيق القدرة على تحمل الدين.

الجدول رقم ١ العراق : مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة ، بين العامين ٢٠١٣و ٢٠٢١

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
		تقديرات	البرنامج١	تقديرات	البرنامج	ايرادات البرنامج	توقعات	البرنامج			
النمو الاقتصادي والأسعار											
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(النسبة المئوية للتغيير)	٧,٦	٠,٤-	١,٥	٢,٤-	١٠,٦	١٠,٣	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (النسبة المئوية للتغيير)	١٢,٤	-٥,١	-٨,٠	-١٨,٧	٠,٠	-٥,٠	٠,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي(النسبة المئوية للتغيير)	٠,٠	-٤,٧	-٢٤,١	-٢٧,٠	-٥,٣	-١٣,٢	٧,٨	٥,٣	٥,٠	٥,٢	٤,٧
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار) الأمريكي)	٧,٠٢١	٦,٤٩٢	٤,٩٠٠	٤,٥١٤	٤,٩٤٢	٤,١٦١	٤,٣٩٥	٤,٥٤٢	٤,٧٤٥	٤,٩٦٢	٥,١٦٤
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دينار عراقي)	٢٧٣,٦	٢٥٩,٥	٢٠٠,٩	١٨٥,١	٢١٠,٣	١٧٧,١	١٩١,٨	٢٠٣,٤	٢١٧,٩	٢٣٣,٨	٢٤٩,٦
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	١٤٨,٠	١٤٢,٦	١٣٢,٢	١٢٣,٤	١٣٦,١	١٢٢,٣	١٢٧,٥	١٣٥,٧	١٤٥,٧	١٥٨,٠	١٧١,٤
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٢٣٤,٦	٢٢٢,٥	١٧٢,٣	١٥٨,٧	١٧٨,٣	١٥٠,١	١٦٢,٦	١٧٢,٤	١٨٤,٧	١٩٨,١	٢١١,٥
إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)/٢	٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٤
تصدير النفط (مليون برميل يوميا) /٣	٢,٤	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦
أسعار صادرات النفط العراقية (برميل /دولار أمريكي)	١٠٢,٩	٩٧,٠	٥٠,١	٤٧,٥	٤٥,٠	٣٤,٥	٤٠,٣	٤٢,٥	٤٤,٦	٤٦,٤	٤٧,٥
تضخم سعر المستهلك (نسبة المئوية للتغيير ، نهاية المدة)	٣,١	١,٦	٣,٠	٢,٣	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
تضخم سعر المستهلك (نسبة المئوية للتغيير، المعدل)	١,٩	٢,٢	١,٩	١,٤	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠

(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)										
الحساب القومي										
إجمالي الاستثمار المحلي	٢٦,٩	٢٧,٠	٢١,٢	٢٧,٥	٢٠,٧	٢١,٩	٢٠,٨	٢٠,٢	١٩,٧	١٩,٣	١٨,٩
ومنه: العام	١٧,٤	١٩,٣	١٢,٥	١٨,٢	١٢,٢	١٢,٤	١١,٧	١١,١	١٠,٦	١٠,٢	٩,٨
إجمالي الاستهلاك المحلي	٦٩,٥	٧٢,١	٨٥,٦	٧٩,٠	٨٤,٦	٨٨,٨	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٤,٣	٨٣,٦	٨٢,٣
ومنه: العام	٢١,٠	١٩,٠	٢٥,٦	٢٤,٩	٢٨,٠	٢٩,٤	٢٦,٧	٢٤,٩	٢٢,٩	٢١,٠	١٩,٤
إجمالي الادخار القومي	٢٨,٣	٢٦,٢	١٤,٢	٢١,٠	١٥,٢	١٠,٩	١١,٥	١٤,٣	١٥,٢	١٦,٠	١٧,٧
ومنه العام	١١,٤	١٤,٠	١,٩-	٤,١	٢,١	١,٩-	٠,٥	٥,٢	٧,٢	٨,٦	٩,٦
الادخار : الموازنة الاستثمارية	١,٤	٠,٨-	٧,٠-	٦,٤-	٥,٥-	١١,٠-	٩,٢-	٥,٩-	٤,٥-	٣,٣-	١,٣-
(بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مالم يذكر خلاف ذلك)											
التمويل العام											
العائدات الحكومية والمنح	٤٢,٢	٤٠,٢	٣٠,٧	٣٤,٣	٣٨,٨	٣٦,٢	٣٨,٧	٣٨,٥	٣٨,٢	٣٧,٣	٣٦,١
عائدات النفط الحكومية	٣٨,٦	٣٨,٠	٢٧,٤	٣١,٢	٣٤,٦	٣٢,٠	٣٤,٤	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٢,٩	٣١,٥
العائدات غير النفطية الحكومية	٣,٥	٢,٣	٣,٢	٣,١	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٥
الإنفاق ومنه :	٤٨,٠	٤٥,٨	٤٥,١	٤٨,٥	٤٩,٠	٥٠,٨	٤٩,٨	٤٤,٥	٤١,٨	٣٩,١	٣٦,٧
الإنفاق الجاري	٣٠,٦	٢٦,٥	٣٢,٧	٣٠,٣	٣٦,٨	٣٨,٤	٣٨,١	٣٣,٤	٣١,٢	٢٨,٩	٢٦,٩
الإنفاق الرأسمالي	١٧,٤	١٩,٣	١٢,٥	١٨,٢	١٢,٢	١٢,٤	١١,٧	١١,١	١٠,٦	١٠,٢	٩,٨
الموازنة المالية الإجمالية (بما في ذلك المنح)	٥,٨-	٥,٦-	١٤,٥-	١٤,٣-	١٠,٢-	١٤,٧-	١١,١-	٦,٠-	٣,٦-	١,٨-	٠,٦-
الموازنة الأولية المالية غير النفطية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٦٧,٦-	٥٨,٧-	٥٢,١-	٥١,٦-	٥٦,٣-	٥٣,٣-	٥٠,٢-	٤٦,٤-	٤٢,٥-	٣٨,٥-	٣٤,٨-

الموازنة الأولية المالية غير النفطية المعدلة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	٦٧,٦-	٦٧,١-	٥٦,٢-	٥٣,٦-	٥٦,٣-	٥٣,٣-	٥٠,٢-	٤٦,٤-	٤٢,٥-	٣٨,٥-	٣٤,٨-
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٧٤,١	٧١,٣	٦١,١	٥٨,٣	٦٢,٨	٥٩,٤	٥٦,٦	٥٢,٨	٤٨,٩	٤٥,٠	٤١,٣
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (نسبة مئوية من النمو الحقيقي السنوي)	١٧,٢	٩,٤-	٢١,٩-	٣٠,١-	٢,٨	١,٢-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٣-
فقرات المذكرة :											
صندوق تنمية العراق / وزارة المالية الحساب بالدولار (بمليارات الدولارات) ٤/	٦,٣	٠,٧	١,٠	٢,٤	١,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
اجمالي الدين الحكومي (نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي) ٥/	٣١,٢	٣٣,٥	٦١,٧	٦٣,٩	٦٦,٠	٧٩,٠	٨٤,٠	٨٥,٢	٨٣,١	٧٩,٣	٧٤,٩
اجمالي الدين الحكومي (بمليارات الدولارات) ٥/	٧٣,١	٧٤,٦	١٠٦,٣	١٠٠,٢	١١٧,٧	١١٨,٥	١٣٦,٥	١٤٦,٩	١٥٣,٥	١٥٧,١	١٥٨,٤
الدين الحكومي الداخلي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٥,٣	٢٥,٩	٣٤,١	٤٢,٣	٣٤,٣	٤٧,٧	٤٩,٦	٤٩,١	٤٤,٨	٣٩,٢	٣٣,١
الدين الحكومي الداخلي (بمليارات الدولارات)	٥٩,٣	٥٧,٦	٥٨,٨	٦٧,١	٦١,١	٧١,٦	٨٠,٧	٨٤,٦	٨٢,٧	٧٧,٦	٧٠,١
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي ما لم يذكر خلاف ذلك)											

المؤشرات النقدية											
النمو في احتياطي النقود	١٢,٦	-٩,٦	٠,١	-١٢,٦	٢,١	-٣,٥	٢,٨	٩,٢	٧,٤	٧,٦	١٠,٤
النمو في النقود بمعناها الواسع	١٥,٩	٣,٦	٩,٧	-٩,٠	١١,٦	٨,٦	٦,٨	٩,٢	٧,٤	٧,٦	١٠,٤
سياسة سعر الفائدة (نهاية المدة)	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	...	...	...	...	...	...	...
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي ما لم يذكر خلاف ذلك)											
القطاع الخارجي											
الحساب الجاري	١,٤	-٠,٨	-٧,٠	-٦,٤	-٥,٥	-١١,٠	-٩,٢	-٥,٩	-٤,٥	-٣,٣	-١,٣
الميزان التجاري	٩,٦	٧,٤	-٢,١	-٠,١	١,٥	-٣,١	١,١	١,٣	٢,٢	٢,٨	٤,١
صادرات السلع	٣٨,٣	٣٧,٧	٢٧,٠	٣١,١	٣٣,٣	٣٠,٤	٣٢,٨	٣٢,٦	٣٢,١	٣١,١	٣٠,٨
إيرادات السلع	-٢٨,٧	-٣٠,٣	-٢٩,٠	-٣١,٢	-٣١,٨	-٣٣,٥	-٣١,٧	-٣١,٣	-٣٠,٠	-٢٨,٣	-٢٦,٦
عموم الموازنة الخارجية	-١,٣	-١٠,٥	-٨,١	-٩,٣	-٦,٢	-١٠,٣	-٧,٤	-٣,٠	-٢,٤	-١,١	٠,٩
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات) ٦/	٧٧,٨	٦٦,٧	٥١,١	٥٣,٤	٤٢,٥	٤٢,٧	٤٠,١	٣٩,٣	٣٥,٤	٣١,٥	٣١,٦
لأشهر من صادرات السلع والخدمات	١٠,٨	١٢,٧	٨,٤	٩,٩	٦,٨	٧,٨	٧,٠	٦,٧	٥,٩	٥,١	٥,٠
سعر صرف الدينار العراقي (دينار لكل دولار متوسط المدة.	١,١٦٦	١,١٦٦	١,١٦٦	١,١٦٧	...	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف المعدل الفعلي الحقيقي (النسبة المئوية للتغيير في نهاية المدة) ٧/	٦,٥	٤,٦	...	٧,٥	...	...	...	...	...	...	...

المصادر : السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق
المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق والتوقعات.
١/تقرير صندوق النقد الدولي رقم . ٦/١١ العراق : برنامج مراقبة خبراء الصندوق .
٢/إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال ٢٠١٣ و٢٠١٤ .
٣/ تعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).
٤/ التقدير المعدل لحساب سنة كاملة من تحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في الاعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ التي تم تحويل المبالغ الفعلية فيها في الأشهر ٢ و٥ على التوالي .
٥/ تعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها إلى من البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي كحساب بالدولار الأمريكي (الأرصدة من العوائد النفطية) آيار /مارس في العام ٢٠١٤ .
٦/ بضمنها المبالغ المتأخرة عن الدفع .
٧/ ابتداءاً من العام ٢٠١٤ حسابات الأرصدة بالدولار من عوائد النفط، بدءاً من العام ٢٠١٥ تستثنى من تعريف حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي .
٨/ التقدير يعني إنه إيجابي .

الجدول رقم ٢. العراق: الحساب القومي ٢٠١٣- ٢٠١٢

(كنسبة مئوية)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
		تقديرات	تقديرات	إيرادات البرنامج	البرنامج	البرنامج			
	مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي				نسبة النمو السنوي بالأسعار الثابتة				
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	٤,٣	-٤,٨	-٢٢,٣	-٢٠,٥	٠,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠
التعدين والنفط والخام والاستخراج	٤٩,٧	٤,٢	١٢,٦	٢٠,٥	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٨	٠,٩
النفط الخام	٤٩,٤	٤,٣	١٢,٨	٢٠,٦	٠,٧	٠,٠	١,٥	٠,٨	٠,٩
التعدين الآخر	٠,٣	-٢٦,٣	-٥٧,٦	-١٥,٠	٠,٧	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٣,٥
الصناعة	١,٥	-٢١,٧	-٢٣,٤	-١٥,٠	٢,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٥	٨,٥
الكهرباء والماء	١,١	١٤,٠	-٨,٧	٠,٠	٠,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٥	٦,٥
البناء	٨,٧	-٩,١	-٦٢,٣	-٣٠,٠	٠,٥	١٥,٠	١٥,٠	١٦,٠	١٥,٠
النقل والخزن والاتصالات	٧,٢	٥,٤	-٢٢,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٣,٠	٣,٣	٣,٣
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٨,٥	-٢,٨	-٩,٠	-٤,٢	٢,٠	-٤,٤	١,٨	٣,٤	٣,٦
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٧,٢	-٧,٦	-١,٣	٢,٧	-٣,٦	٣,٣	٣,٩	٤,٣	٣,٩
التمويل وخدمات التأمين	١,٧	-٣٧,٨	-٣٥,٦	-٢٥,٠	٢,٩	٠,٠	١٠,٠	١٥,٠	١٥,٠
العقارات	٥,٥	١,٩	٥,٣	٦,٠	-١٠,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٠

الخدمات الشخصية والمجتمع والاجتماعية	١٢,٢	٨,٥-	٢,٠-	٠,٩-	٤,٠	٠,٣	١,٣-	٠,٢-	٠,٢-
منتجو الخدمات الحكومية	٩,٩	١١,٠-	١,١	١,١	٠,٦-	٠,٧	١,٦-	٠,٨-	٠,٨-
الخدمات الشخصية	٢,٣	٢,٥	١٤,٠-	١٠,٠-	٠,٧	٢,٠-	٠,٣	٣,١	٣,٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	١٠٠,٤	٠,٥-	٢,٥-	١٠,٣	٧,٠-	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
أقل: المحتسبة رسوم خدمة البنك	٠,٤	٢٠,٩-	٣٤,٢-	١٠,٣	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عناصر الانتاج ثابتة	١٠٠,٠	٠,٤-	٢,٤-	١٠,٣	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
زائدا: الضرائب غير المباشرة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠,٠	٠,٤-	٢,٤-	١٠,٣	٠,٠	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	٤٩,٤	٤,٣	١٢,٨	٢٠,٦	٠,٥	٠,٠	١,٥	٠,٨	٠,٩
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	٥٠,٦	٥,١-	١٨,٧-	٥,٠-	٠,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم .

جدول رقم ٣. العراق: الحسابات المالية للحكومة المركزية بين الاعوام ٢٠١٣ و٢٠٢١

(بترليونات الدنانير العراقية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج ١/	prel	التوقعات	عوائد البرنامج ١/		البرنامج			
العوائد والمنح	١١٥,٤	١٠٤,٤	٦١,٦	٦٣,٥	٨١,٧	٦٤,٠	٧٤,٢	٧٨,٣	٨٣,٣	٨٧,٢	٩٠,٠
الإيرادات	١١٥,٤	١٠٤,٤	٦١,٦	٦٣,٥	٨١,٧	٦٤,٠	٧٤,٢	٧٨,٣	٨٣,٣	٨٧,٢	٩٠,٠
النفط	١٠٥,٧	٩٨,٥	٥٥,١	٥٧,٧	٧٢,٨	٥٦,٦	٦٦,١	٦٩,٦	٧٣,٩	٧٦,٩	٧٨,٧

إيرادات تصدير النفط الخام	١٠٤,١	٩٧,١	٥٣,٨	٥٧,٢	٦٩,٨	٥٣,٦	٦٢,٥	٦٥,٩	٦٩,٢	٧٢,٠	٧٣,٧
غير النفطية	٩,٧	٥,٩	٦,٥	٥,٨	٨,٨	٧,٤	٨,٢	٨,٧	٩,٤	١٠,٣	١١,٣
المنح	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الإنفاق	١٣١,٢	١١٩,٠	٩٠,٧	٨٩,٨	١٠٣,١	٩٠,٠	٩٥,٥	٩٠,٦	٩١,١	٩١,٤	٩١,٦
النفقات الجارية	٨٣,٧	٦٨,٩	٦٥,٦	٥٦,١	٧٧,٤	٦٨,٠	٧٣,١	٦٧,٩	٦٧,٩	٦٧,٥	٦٧,٢
الأجور والرواتب التقاعدية	٤١,١	٤٠,٣	٤٥,٩	٤٢,٢	٥٠,٩	٤٦,١	٤٥,٤	٤٤,٧	٤٤,٠	٤٣,٣	٤٢,٦
الأجور	٣٢,٥	٣١,٨	٣٤,٤	٣٣,١	٣٩,١	٣٦,١	٣٥,٤	٣٤,٧	٣٤,٠	٣٣,٣	٣٢,٦
الرواتب التقاعدية	٨,٦	٨,٤	١١,٥	٩,٠	١١,٨	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
السلع والخدمات	١٦,٣	٩,١	٥,٤	٣,٩	٨,١	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
التحويلات	٢٠,٠	١٣,٩	١٢,٦	٨,٧	١٥,٦	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢
صافي شبكة الأمان الاجتماعي (بضمنها البطاقة التموينية)	٧,٦	٧,٦	٦,٦	٤,٥	٧,٦	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣
التحويلات إلى المصارف المملوكة للدولة	١,٩	١,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
التحويلات الأخرى	١٠,٥	٤,٨	٣,٥	١,٩	٥,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤
فوائد المدفوعات	١,٠	٠,٧	١,٧	١,٣	٢,٩	٢,٨	٣,١	٤,٢	٤,٨	٥,١	٥,٥
تعويضات الحرب ٣/	٥,٢	٤,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات الاستثمارية	٤٧,٦	٥٠,١	٢٥,١	٣٣,٧	٢٥,٧	٢٢,٠	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٤,٤
النفقات الاستثمارية غير النفطية	٣٢,٣	٢٦,٣	١١,٤	١٤,٧	١١,٠	٧,٤	٧,٦	٧,٩	٨,٢	٨,٧	٩,١
النفقات الاستثمارية النفطية	١٥,٣	٢٣,٨	١٣,٧	١٩,١	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٨	١٥,٠	١٥,١	١٥,٢
الرصيد (بضمنه المنح)	١٥,٨-	١٤,٦-	٢٩,١-	٢٦,٤-	٢١,٤-	٢٦,٠-	٢١,٢-	١٢,٣-	٧,٨-	٤,٢-	١,٦-

الرصيد (باستثناء المنح)	١٥,٩-	١٤,٦-	٢٩,١-	٢٦,٤-	٢١,٤-	٢٦,٠-	٢١,٢-	١٢,٣-	٧,٨-	٤,٢-	١,٦-
التباين الإحصائي	١,٣-	٤,٤-	٠,٠	٠,٠	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل	١٧,٢	١٨,٩	٢٩,١	٢٦,٤	٢١,٤	٢٦,٠	٢١,٢	١٢,٣	٧,٨	٤,٢	١,٦
التمويل الخارجي	١٢,٧	٥,٩	١,٧-	٣,٣	١,٨	١,٤-	٠,٨	٠,٦	٣,٧-	٦,٠-	٨,٦-
قروض الموازنة	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٤,٦	١,٢	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٢,٨	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السندات الأوروبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض المشاريع	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥
إطفاء الديون	١,١-	١,٨-	١,٧-	١,٦-	٢,١-	٢,١-	١,٣-	١,٤-	٤,٣-	٦,٥-	٩,١-
الأصول الموجودة في الخارج	١٣,٨	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٢,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب الذي في الذمة	٠,٠	٧,٩	٤,١-	٤,٦-	٠,٠	٠,٦-	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع				٤,١		٤,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

التمويل الداخلي	٤,٥	١٣,٠	٣٠,٨	٢٣,٠	١٩,٧	٢١,٥	١٠,٥	٧,٥	١٠,٠	١٠,٢	١٠,٢
التمويل المصرفي	٤,٦	٤,٧	٢٥,٨	١٨,٠	١٧,١	١٦,٦	١٠,٥	٧,٥	١٠,٠	١٠,٢	١٠,٢
البنك المركزي العراقي	٤,٢	٣,٥	١٥,٩	١٠,١	٩,٤	١٢,٦	٦,٤	٣,٦	٤,٠	٢,٥	٢,٥
القروض	٠,٠	٠,٠	١٧,٦	٦,٤	٩,٤	١٢,٦	٦,٤	٣,٦	٤,٠	٢,٥	٢,٥
الودائع	٤,٢	٣,٥	١,٧-	٣,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصارف التجارية	٠,٣	١,٢	٩,٩	٧,٩	٧,٧	٤,٠	٤,١	٣,٩	٦,٠	٧,٧	٧,٧
القروض	٠,٣	١,٢	٩,٩	٧,٩	٣,٧	٠,٠	٤,١	٣,٩	٦,٠	٧,٧	٧,٧
الودائع					٤,٠	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٧,٥	٢,٥	٢,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب الذي في الذمة				٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع	٠,٠	٢,٣	٥,٠	٥,٢	٢,٤-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفجوة التمويلية الابتدائية:					٠,٠	٥,٨	٩,٩	٤,١	١,٥	٠,٠	٠,٠
لمن حدد له التمويل /٤					٠,٠	٥,٨	٩,٩	٢,٤-	٠,٨	٠,٠	٠,٠
الفجوة المالية المتبقية					٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٠,٧	٠,٠	٠,٠
فقرات المذكرة											
الإنفاق المتعلق بالأمن (تجهيزات الجيش والشرطة ورواتبهم)	١٦,٤	١٦,٦	١٥,٦	١٥,٠	١٧,٩	١٦,٥	١٦,٢	١٥,٩	١٥,٦	١٥,٣	١٥,٠
إيرادات تصدير النفط من حكومة إقليم كردستان	١١,٦	٢,٦	٣,٤	٣,٢	١٠,٧	٨,٢	٩,٦	١٠,١	١٠,٦	١١,٠	١١,٣
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	١٥,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١٣,١	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٨
الإنفاق الأولي غير النفطي	١٠٩,٧	٨٩,٦	٧٥,٣	٦٩,٥	٨٥,٥	٧٢,٦	٧٢,١	٧١,٧	٧١,٣	٧١,١	٧٠,٨

الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل	١٠٩,٧	١٠١,٦	٧٧,٨	٧٢,٠	٨٥,٥	٧٢,٦	٧٢,١	٧١,٧	٧١,٣	٧١,١	٧٠,٨
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (النمو الحقيقي السنوي،٪) /٥	١٧,٢	٩,٤-	٢٤,٨-	٣٠,١-	٦,٧	١,٢-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٣-
الرصيد الأولي غير النفطي المعدل	١٠٠,٠-	٨٣,٧-	٦٨,٨-	٦٣,٧-	٧٦,٧-	٦٥,٢-	٦٤,٠-	٦٢,٩-	٦١,٩-	٦٠,٨-	٥٩,٦-
الرصيد المالي الأولي غير النفطي المعدل /٥	١٠٠,٠-	٩٥,٧-	٧٤,٣-	٦٦,٢-	٧٦,٧-	٦٥,٢-	٦٤,٠-	٦٢,٩-	٦١,٩-	٦٠,٨-	٥٩,٦-
إجمالي الدين العام	٨٥,٢	٨٧,٠	١٢٤,٠	١١٨,٢	١٣٨,٩	١٣٨,٩	١٦١,١	١٧٣,٣	١٨١,٢	١٨٥,٣	١٨٦,٩
معدل سعر تصدير النفط العراقي (بالدولار للبرميل)	١٠٢,٩	٩٧,٠	٥٠,١	٤٧,٥	٤٥,٠	٣٤,٥	٤٠,٣	٤٢,٥	٤٤,٦	٤٦,٤	٤٧,٥
إجمالي تمويل البنك المركزي العراقي إلى عجز الموازنة	٤,٢	٣,٥	١٥,٩	١٠,١	٩,٤	١٢,٦	٦,٤	٣,٦	٤,٠	٢,٥	٢,٥

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم .

١/ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ١١/١٦ . العراق برنامج مراقبة خبراء الصندوق – تحرير الصحافة . تقرير الخبراء

٢/بالنسبة للأعوام ٢٠١٣- ٢٠١٤ تؤشر التحويلات من خارج الموازنة إلى المصارف الحكومية المملوكة للدولة الممولة من قبل مصرف الرافدين .

٣/ تخصص خمسة٪ من تصديرات النفط لتمويل تعويضات حرب الكويت بموجب قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ١٤٨٣ .

٤/ للمزيد من التفاصيل ينظر الجدول النصي رقم ٣ .

٥/ تعديل الحساب لتقديرات سنة كاملة لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في العام ٢٠١٤ و٢٠١٥ ، التي حققت التحويلات الفعلية فقط لشهرين الثاني والخامس على التوالي .

الجدول رقم (٤) العراق: الحسابات المالية للحكومة المركزية الفصلية للأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧

(بترليونات الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٦								٢٠١٧			
	آذار /مارس		حزيران /يونيو		أيلول /سبتمبر		كانون الأول / ديسمبر		اذار	حزيران	أيلول	كانون الأول
	البرنامج [1]	التقديرات	ايرادات البرنامج [1]	التقديرات	الإيرادات المتوقعة [1]	التقديرات	إيرادات البرنامج [1]	التقديرات	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
العوائد والمنح	١٥,٥	١٠,١	٣٤,٥	٢٥,٦	٥٦,٢	٤٣,٤	٨١,٧	٦٤,٠	١٨,٣	٣٦,٩	٥٥,٥	٧٤,٢
العوائد	١٥,٥	١٠,١	٣٤,٥	٢٥,٦	٥٦,٢	٤٣,٤	٨١,٧	٦٤,٠	١٨,٣	٣٦,٩	٥٥,٥	٧٤,٢
النفط	١٣,٧	٩,٠	٣٠,١	٢٢,٢	٤٩,٧	٣٨,١	٧٢,٨	٥٦,٦	١٦,٣	٣٢,٨	٤٩,٤	٦٦,١
غير النفط	١,٨	١,١	٤,٣	٣,٤	٦,٥	٥,٣	٨,٨	٧,٤	٢,٠	٤,١	٦,١	٨,٢
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات	٢٧,٤	١٤,٣	٥٢,٧	٤٤,٨	٧٨,٥	٦٧,٤	١٠٣,١	٩٠,٠	٢٢,٥	٤٥,٠	٧٢,٩	٩٥,٥
النفقات الجارية	٢٠,٣	١١,٥	٣٩,٧	٣٣,٨	٥٩,٠	٥٠,٩	٧٧,٤	٦٨,٠	١٦,٩	٣٣,٨	٥٦,١	٧٣,١
الأجور والرواتب التقاعدية	١٣,٤	٩,٦	٢٦,١	٢٣,٠	٣٨,٨	٣٤,٦	٥٠,٩	٤٦,١	١١,٣	٢٢,٧	٣٤,٠	٤٥,٤
الأجور	١٠,٣	٧,٤	٢٠,١	١٨,٠	٢٩,٨	٢٧,١	٣٩,١	٣٦,١	٨,٨	١٧,٧	٢٦,٥	٣٥,٤
الرواتب التقاعدية	٣,١	٢,٣	٦,٠	٥,٠	٩,٠	٧,٥	١١,٨	١٠,٠	٢,٥	٥,٠	٧,٥	١٠,٠
السلع والخدمات	٢,١	٠,٢	٤,١	٣,٠	٦,٢	٤,٤	٨,١	٥,٩	١,٥	٣,٠	٤,٤	٥,٩
التحويلات	٤,١	١,٠	٨,٠	٦,٦	١١,٩	٩,٩	١٥,٦	١٣,٢	٣,٣	٦,٦	٩,٩	١٣,٢

شبكة الأمان الاجتماعي (بضمنها البطاقة التموينية)	٢,٠	٠,٣	٣,٩	٣,٢	٥,٨	٤,٧	٧,٦	٦,٣	١,٦	٣,٢	٤,٧	٦,٣
التحويلات إلى المصارف المملوكة للدولة [٢]	٠,٦	٠,٣	١,٢	١,٣	١,٨	١,٩	٢,٤	٢,٥	٠,٦	١,٣	١,٩	٢,٥
التحويلات الأخرى	١,٥	٠,٥	٢,٩	٢,٢	٤,٢	٣,٣	٥,٦	٤,٤	١,١	٢,٢	٣,٣	٤,٤
فائدة المدفوعات	٠,٨	٠,٦	١,٥	١,٢	٢,٢	٢,٠	٢,٩	٢,٨	٠,٧	١,٥	٢,٣	٣,١
تعويضات الحرب /٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٤	٥,٤
النفقات الاستثمارية	٧,٠	٢,٩	١٣,٠	١١,٠	١٩,٥	١٦,٥	٢٥,٧	٢٢,٠	٥,٦	١١,٢	١٦,٨	٢٢,٤
النفقات الاستثمارية غير النفطية	٣,٢	٠,١	٥,٥	٣,٧	٨,٢	٥,٥	١١,٠	٧,٤	١,٩	٣,٨	٥,٧	٧,٦
النفقات الاستثمارية النفطية	٣,٩	٢,٨	٧,٥	٧,٣	١١,٢	١١,٠	١٤,٧	١٤,٧	٣,٧	٧,٤	١١,١	١٤,٨
الموازنة (بضمنها المنح)	-١١,٩	-٤,٢	-١٨,٣	-١٩,٣	-٢٢,٣	-٢٤,٠	-٢١,٤	-٢٦,٠	-٤,١	-٨,١	-١٧,٤	-٢١,٢
الموازنة (باستثناء المنح)	-١١,٩	-٤,٢	-١٨,٣	-١٩,٣	-٢٢,٣	-٢٤,٠	-٢١,٤	-٢٦,٠	-٤,١	-٨,١	-١٧,٤	-٢١,٢
التمويل	١١,٩	٤,٢	١٨,٣	١٩,٣	٢٢,٣	٢٤,٠	٢١,٤	٢٦,٠	٤,١	٨,١	١٧,٤	٢١,٢
التمويل الخارجي	-٠,٥	٠,٢	-١,١	-١,٧	-٠,٥	-٥,٧	١,٨	-١,٤	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٥	٠,٨
قروض الموازنة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٢	٣,٠	٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢

المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السندات الاوربية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	٢,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢
قروض المشاريع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٨
إطفاء الدين	٠,٥-	٠,٥-	١,١-	١,١-	٢,١-	٢,١-	١,٦-	١,٦-	١,١-	٠,٣-	٠,٩-	١,٣-
الأصول الموجودة في الخارج	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحسابات التي في الذمة	٠,٠	٠,٦-	٠,٠	٠,٦-	٠,٦-	٠,٠	٠,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
المبالغ المتاخرة عن الدفع	٠,٠	١,٣	٠,٠	٠,٠	٤,١-	٠,٠	٤,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل المحلي	١٢,٤	٤,١	١٩,٣	٢٠,٩	٢١,٥	١٩,٧	٢٨,١	٢٢,٨	٢٠,٩	١٩,٣	٧,٠	١٠,٥
تمويل المصرف	١٢,٤	٤,١	١٥,٥	١٣,٤	١٦,٦	١٧,١	٢٠,٧	١٩,١	١٣,٤	١٥,٥	٥,٧	١٠,٥
البنك المركزي العراقي	٤,٤	٢,٩	٥,٨	٨,٣	١٢,٦	٩,٤	١٢,٧	٨,٠	٨,٣	٥,٨	٢,٥	٦,٤
القروض	٤,٤	٢,٩	٥,٨	٨,٣	١٢,٦	٩,٤	١٢,٧	٨,٠	٨,٣	٥,٨	٢,٥	٦,٤
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصارف التجارية	٨,٠	١,١	٩,٧	٥,١	٤,٠	٧,٧	٨,٠	١١,٠	٥,١	٩,٧	٣,٢	٤,١
القروض	٨,٠	١,١	٩,٧	٥,١	٠,٠	٣,٧	٨,٠	١١,٠	٥,١	٩,٧	٣,٢	٤,١
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٧,٥	٧,٥	٥,٠	٧,٥	٥,٠	٧,٥	٥,٠	٢,٥	٢,٥
الحسابات التي في الذمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع	٠,٠	٠,٠	١,٢-	٠,٠	٢,٥-	٢,٤-	٠,٠	١,٢-	٠,٠	٠,٠	١,٣-	٢,٥-
الفجوة التمويلية الابتدائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٨	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٧	١,٨	٩,٩

ومنها التمويل الذي تم تحديده /٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٨	٠,٧	١,٨	٨,٠	٩,٩
الفجوة المالية المتبقية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فقرات المذكرة													
الإنفاق المتصل بالامن (الجيش والشرطة والمعدات والرواتب)	٤,٧	٣,٧	٩,٢	٨,٣	١٣,٦	١٢,٤	١٧,٩	١٦,٥	٤,١	٨,١	١٢,٢	١٦,٢
الإنفاق الاجتماعي	٤,٤	٢,٨	٨,٧	٧,٤	١٣,٨	١٢,٦	١٨,٩	١٨,٢	٢,٩	٧,٤	١٢,٦	١٨,٢
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	٠,٠	٠,٠	٤,٥	٣,٩	٨,٠	٦,٨	١٣,١	٩,٨	٢,٥	٤,٩	٧,٤	٩,٨
الإنفاق الأولي غير النفطي	٢٢,٨	١١,٠	٤٣,٧	٣٦,٣	٦٥,١	٥٤,٤	٨٥,٥	٧٢,٦	١٨,٠	٣٦,١	٥٤,١	٧٢,١
الرصيد الأولي غير النفطي	-٢٠,٩	-٩,٩	-٣٩,٤	-٣٢,٩	-٥٨,٦	-٤٩,١	-٧٦,٧	-٦٥,٢	-١٦,٠	-٣٢,٠	-٤٨,٠	-٦٤,٠

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم: ١٦/١١ العراق برنامج مراقبة خبراء الصندوق .

٢/ يشمل التحويلات من خارج الموازنة إلى المصارف المملوكة للدولة .

٣/ خمسة٪ من صادرات النفط على النحو المنصوص عليه لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٤٨٣ لتمويل تعويضات حرب الكويت .

٤/ للمزيد من التفاصيل ينظر الجدول النصي رقم ٣ .

الجدول رقم ٥ . العراق : الحسابات المالية للحكومة المركزية ، للأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٣
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج [1]	.Prel	البرنامج [1]	إيرادات البرنامج	البرنامج	البرنامج			
العوائد والمنح	٤٢,٢	٤٠,٢	٣٠,٧	٣٤,٣	٣٨,٨	٣٦,٢	٣٨,٧	٣٨,٥	٣٨,٢	٣٧,٣	٣٦,١
العوائد	٤٢,٢	٤٠,٢	٣٠,٧	٣٤,٣	٣٨,٨	٣٦,٢	٣٨,٧	٣٨,٥	٣٨,٢	٣٧,٣	٣٦,١
النفط	٣٨,٦	٣٨,٠	٢٧,٤	٣١,٢	٣٤,٦	٣٢,٠	٣٤,٤	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٢,٩	٣١,٥
غير النفط	٣,٥	٢,٣	٣,٢	٣,١	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٥
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات	٤٨,٠	٤٥,٨	٤٥,١	٤٨,٥	٤٩,٠	٥٠,٨	٤٩,٨	٤٤,٥	٤١,٨	٣٩,١	٣٦,٧
النفقات الجارية	٣٠,٦	٢٦,٥	٣٢,٧	٣٠,٣	٣٦,٨	٣٨,٤	٣٨,١	٣٣,٤	٣١,٢	٢٨,٩	٢٦,٩
الأجور والرواتب التقاعدية	١٥,٠	١٥,٥	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٤,٢	٢٦,٠	٢٣,٧	٢٢,٠	٢٠,٢	١٨,٥	١٧,١
الأجور	١١,٩	١٢,٣	١٧,١	١٧,٩	١٨,٦	٢٠,٤	١٨,٤	١٧,٠	١٥,٦	١٤,٢	١٣,١
الرواتب التقاعدية	٣,١	٣,٢	٥,٧	٤,٩	٥,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٩	٤,٦	٤,٣	٤,٠
البضائع والسلع	٦,٠	٣,٥	٢,٧	٢,١	٣,٨	٣,٣	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٤
التحويلات	٧,٣	٥,٣	٦,٢	٤,٧	٧,٤	٧,٥	٦,٩	٦,٥	٦,١	٥,٧	٥,٣
شبكة الأمان الاجتماعي	٢,٨	٢,٩	٣,٣	٢,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٥
التحويل إلى المصارف المملوكة للدولة [2]	٠,٧	٠,٦	١,٢	١,٣	١,١	١,٤	١,٣	١,٢	١,١	١,١	١,٠
التحويلات الأخرى	٣,٨	١,٨	١,٨	١,٠	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٩	١,٨
فائدة المدفوعات	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٧	١,٤	١,٦	١,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢
تعويضات الحرب [3/]	١,٩	١,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات الاستثمارية	١٧,٤	١٩,٣	١٢,٥	١٨,٢	١٢,٢	١٢,٤	١١,٧	١١,١	١٠,٦	١٠,٢	٩,٨
الإنفاق الاستثماري غير النفطي	١١,٨	١٠,١	٥,٧	٧,٩	٥,٢	٤,٢	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٧	٣,٧
الإنفاق الاستثماري النفطي	٥,٦	٩,٢	٦,٨	١٠,٣	٧,٠	٨,٣	٧,٧	٧,٣	٦,٩	٦,٥	٦,١
الموازنة (بضمنها المنح)	٥,٨-	٥,٦-	١٤,٥-	١٤,٣-	١٠,٢-	١٤,٧-	١١,١-	٦,٠-	٣,٦-	١,٨-	٠,٦-
الموازنة (باستثناء المنح)	٥,٨-	٥,٦-	١٤,٥-	١٤,٣-	١٠,٢-	١٤,٧-	١١,١-	٦,٠-	٣,٦-	١,٨-	٠,٦-
التباين الاحصائي	٠,٥-	١,٧-	٠,٠	٠,٠	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	٦,٣	٧,٣	١٤,٥	١٤,٣	١٠,٢	١٤,٧	١١,١	٦,٠	٣,٦	١,٨	٠,٦
التمويل الخارجي	٤,٦	٢,٣	٠,٨-	١,٨	٠,٨	٠,٨-	٠,٤	٠,٣	١,٧-	٢,٦-	٣,٤-
قروض الموازنة	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٥	١,٤	٢,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السندات الأوروبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,١	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض المشاريع	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٢

إطفاء الديون	-٠,٤	-٠,٧	-٠,٨	-٠,٩	-١,٠	-١,٢	-٠,٧	-٠,٧	-٢,٠	-٢,٨	-٣,٦
الموجودات في الخارج	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
وحدات السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٤	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحسابات التي في الذمة	٠,٠	٣,٠	-٢,٠	-٢,٥	٠,٠	-٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٠,٠	-٢,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل الداخلي	١,٧	٥,٠	١٥,٣	١٢,٤	٩,٣	١٢,٢	٥,٥	٣,٧	٤,٦	٤,٤	٤,١
تمويل المصارف	١,٧	١,٨	١٢,٨	٩,٧	٨,١	٩,٤	٥,٥	٣,٧	٤,٦	٤,٤	٤,١
البنك المركزي العراقي	١,٥	١,٤	٧,٩	٥,٥	٤,٥	٧,١	٣,٣	١,٨	١,٨	١,١	١,٠
القروض	٠,٠	٠,٠	٨,٨	٣,٤	٤,٥	٧,١	٣,٣	١,٨	١,٨	١,١	١,٠
الودائع	١,٥	١,٤	-٠,٨	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البنوك التجارية	٠,١	٠,٥	٤,٩	٤,٣	٣,٧	٢,٣	٢,١	١,٩	٢,٧	٣,٣	٣,١
القروض	٠,١	٠,٥	٤,٩	٤,٣	١,٨	٠,٠	٢,١	١,٩	٢,٧	٣,٣	٣,١
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩	٢,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤	٤,٢	١,٣	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحسابات التي في الذمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع	٠,٠	٠,٩	٢,٥	٢,٨	-١,٢	-١,٤	-١,٣	-١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفجوة التمويل الابتدائية لم:	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٣	٥,٢	٢,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٠
لمن حدد التمويل [٤]	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٣	٥,٢	-١,٢	٠,٤	٠,٠	٠,٠
الفجوة التمويلية المتبقية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٠
فقرات المذكرة		٣,٧	٩,٢	٨,٣	١٣,٦	٣٦,٢	١٧,٩	١٦,٥	٤,١	٨,١	
الإنفاق المتعلق بالأمن الجيش والشرطة والتجهيزات والرواتب	٦,٠	٦,٤	٧,٨	٨,١	٨,٥	٩,٣	٨,٥	٧,٨	٧,٢	٦,٥	٦,٠
وزارة المالية العراقية الحساب بالدولارات في البنك المركزي العراقي أشهر من الأجور والرواتب التقاعدية	...	٠,٢	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الإنفاق الجاري (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)	٣٠,٦	٢٦,٥	٣٢,٧	٣٠,٣	٣٦,٨	٣٨,٤	٣٨,١	٣٣,٤	٣١,٢	٢٨,٩	٢٦,٩
الإنفاق الاستثماري الأولي غير النفطي)	٤٠,١	٣٤,٥	٣٧,٥	٣٧,٥	٤٠,٧	٤١,٠	٣٧,٦	٣٥,٢	٣٢,٧	٣٠,٤	٢٨,٤
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي/[٥]	٤٠,١	٣٩,١	٣٨,٨	٣٨,٩	٤٠,٧	٤١,٠	٣٧,٦	٣٥,٢	٣٢,٧	٣٠,٤	٢٨,٤

الرصيد الأولي غير النفطي (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي	-٣٦,٥	-٣٢,٣	-٣٤,٢	-٣٤,٤	-٣٦,٥	-٣٦,٨	-٣٣,٣	-٣٠,٩	-٢٨,٤	-٢٦,٠	-٢٣,٩
الرصيد الأولي غير النفطي المعدل /٥	-٣٦,٥	-٣٦,٩	-٣٧,٠	-٣٥,٨	-٣٦,٥	-٣٦,٨	-٣٣,٣	-٣٠,٩	-٢٨,٤	-٢٦,٠	-٢٣,٩
إجمالي الدين العام (بالنسبة المؤية من الناتج المحلي الإجمالي	٣١,٢	٣٣,٥	٦١,٧	٦٣,٩	٦٦,٠	٧٩,٠	٨٤,٠	٨٥,٢	٨٣,١	٧٩,٣	٧٤,٩
إجمالي تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)	١,٥	١,٤	٧,٦	٥,٥	٣,٣	٧,١	٣,٣	١,٨	١,٨	١,١	١,٠

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي وتوقعاتهم.

١/ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ١١/١٦ تحرير الصحفي لبرنامج خبراء الصندوق.

٢/ للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤ تتضمن التحويلات خارج الموازنة للبنوك المملوكة للدولة الممولة من قبل مصرف الرافدين.

٣/ حساب ٥٪ من صادرات النفط بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ لتمويل تعويضات حرب الكويت .

٤/ للمزيد من التفاصيل الجدول رقم ٣ .

٥/ التقدير المعدل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان لمدة سنة كاملة في الأعوام ٢٠١٤و٢٠١٥ التي تمثل التحويلات الفعلية التي تم تحويلها للشهرين الثاني والخامس على التوالي .

الجدول رقم ٦ . العراق: الحسابات المالية للحكومة المركزية ٢٠١٣ و٢٠٢١

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي٪

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج ١	Prel.	البرنامج ١	العوائد المتوقعة	البرنامج	البرنامج			
العوائد والمنح	٧٨,٠	٧٣,٢	٤٦,٦	٥١,٤	٦٠,٠	٥٢,٤	٥٨,٢	٥٧,٧	٥٧,٢	٥٥,٢	٥٢,٥
العوائد	٧٧,٩	٧٣,٢	٤٦,٦	٥١,٤	٦٠,٠	٥٢,٤	٥٨,٢	٥٧,٧	٥٧,٢	٥٥,٢	٥٢,٥
النفط	٧١,٤	٦٩,١	٤١,٧	٤٦,٧	٥٣,٥	٤٦,٣	٥١,٨	٥١,٣	٥٠,٧	٤٨,٧	٤٥,٩
غير النفط	٦,٥	٤,١	٤,٩	٤,٧	٦,٥	٦,١	٦,٤	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٦,٦
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات	٨٨,٧	٨٣,٤	٦٨,٦	٧٢,٨	٧٥,٨	٧٣,٦	٧٤,٩	٦٦,٨	٦٢,٥	٥٧,٨	٥٣,٤
النفقات الجارية	٥٦,٥	٤٨,٣	٤٩,٦	٤٥,٥	٥٦,٩	٥٥,٦	٥٧,٣	٥٠,١	٤٦,٦	٤٢,٧	٣٩,٢
الأجور والرواتب التقاعدية	٢٧,٨	٢٨,٢	٣٤,٧	٣٤,٢	٣٧,٤	٣٧,٧	٣٥,٦	٣٢,٩	٣٠,٢	٢٧,٤	٢٤,٩

الأجور	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٦,٠	٢٦,٨	٢٨,٨	٢٩,٥	٢٧,٧	٢٥,٦	٢٣,٣	٢١,١	١٩,٠
الرواتب التقاعدية	٥,٨	٥,٩	٨,٧	٧,٣	٨,٦	٨,٢	٧,٨	٧,٤	٦,٩	٦,٣	٥,٨
البضائع والسلع	١١,٠	٦,٤	٤,١	٣,٢	٥,٩	٤,٨	٤,٦	٤,٣	٤,٠	٣,٧	٣,٤
التحويلات	١٣,٥	٩,٧	٩,٥	٧,١	١١,٤	١٠,٨	١٠,٤	٩,٧	٩,١	٨,٤	٧,٧
شبكة الأمان الاجتماعي	٥,١	٥,٣	٥,٠	٣,٦	٥,٦	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٣,٧
التحويلات إلى الشكرات المملوكة للدولة ٢/	١,٣	١,١	١,٨	١,٩	١,٨	٢,٠	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٦	١,٥
التحويلات الأخرى	٧,١	٣,٤	٢,٧	١,٥	٤,١	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٦
فائدة المدفوعات	٠,٧	٠,٥	١,٣	١,١	٢,١	٢,٣	٢,٥	٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,٢
تعويضات الحرب ٣/	٣,٥	٣,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النفقات الاستثمارية	٣٢,١	٣٥,١	١٩,٠	٢٧,٣	١٨,٩	١٨,٠	١٧,٥	١٦,٧	١٥,٩	١٥,١	١٤,٢
الإنفاق الاستثماري غير النفطي	٢١,٨	١٨,٥	٨,٦	١١,٩	٨,١	٦,٠	٦,٠	٥,٨	٥,٦	٥,٥	٥,٣
الإنفاق الاستثماري النفطي	١٠,٣	١٦,٧	١٠,٤	١٥,٤	١٠,٨	١٢,٠	١١,٦	١٠,٩	١٠,٣	٩,٦	٨,٩
الموازنة (بضمنها المنح)	١٠,٧-	١٠,٢-	٢٢,٠-	٢١,٤-	١٥,٨-	٢١,٢-	١٦,٧-	٩,٠-	٥,٤-	٢,٦-	٠,٩-
الموازنة (باستثناء المنح)	١٠,٧-	١٠,٢-	٢٢,٠-	٢١,٤-	١٥,٨-	٢١,٢-	١٦,٧-	٩,٠-	٥,٤-	٢,٦-	٠,٩-
التباين الإحصائي	٠,٩-	٣,١-	...	٠,٠	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	١١,٦	١٣,٣	٢٢,٠	٢١,٤	١٥,٨	٢١,٢	١٦,٧	٩,٠	٥,٤	٢,٦	٠,٩
التمويل الخارجي	٨,٥	٤,١	١,٣-	٢,٧	١,٣	١,١-	٠,٧	٠,٥	٢,٥-	٣,٨-	٥,٠-
قروض الموازنة	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية الدولية	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السندات الأوروبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٧	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قروض المشاريع	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٣
إطفاء الديون	٠,٨-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٥-	١,٧-	١,٠-	١,٠-	٣,٠-	٤,١-	٥,٣-
الموجودات في الخارج	٩,٣	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
وحدات السحب الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٦	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحسابات التي في الذمة	٠,٠	٥,٥	٣,١-	٣,٧-	٠,٠	٠,٥-	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٠,٠	٣,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل الداخلي	٣,١	٩,١	٢٣,٣	١٨,٧	١٤,٤	١٧,٦	٨,٢	٥,٦	٦,٩	٦,٤	٥,٩
تمويل المصارف	٣,١	٣,٣	١٩,٥	١٤,٦	١٢,٦	١٣,٦	٨,٢	٥,٦	٦,٩	٦,٤	٥,٩

البنك المركزي العراقي	٢,٩	٢,٥	١٢,٠	٨,٢	٦,٩	١٠,٣	٥,٠	٢,٧	٢,٧	١,٦	١,٥
القروض	٠,٠	٠,٠	١٣,٣	٥,٢	٦,٩	١٠,٣	٥,٠	٢,٧	٢,٧	١,٦	١,٥
الودائع	٢,٩	٢,٥	١,٣-	٣,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البنوك التجارية	٠,٢	٠,٨	٧,٥	٦,٤	٥,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٤,١	٤,٩	
القروض	٠,٢	٠,٨	٧,٥	٦,٤	٢,٧	٠,٠	٣,٢	٢,٩	٤,١	٤,٩	٤,٥
الودائع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٩	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التمويل غير المصرفي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٧	٦,١	٢,٠	١,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحسابات التي في الذمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المبالغ المتأخرة عن الدفع	٠,٠	١,٦	٣,٨	٤,٢	١,٨-	٢,٠-	٢,٠-	١,٨-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل الابتدائية لم:	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٧	٧,٨	٣,٠	١,١	٠,٠	٠,٠
لمن حدد له التمويل/ ٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٧	٧,٨	١,٧-	٠,٦	٠,٠	٠,٠
الفجوة المالية المتبقية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٨	٠,٥	٠,٠	٠,٠
فقرات المذكرة											
الإنفاق المتعلق بالأمن الجيش والشرطة والتجهيزات والرواتب	١١,٠	١١,٦	١١,٨	١٢,٢	١٣,١	١٣,٥	١٢,٧	١١,٧	١٠,٧	٩,٧	٨,٨
وزارة المالية العراقية الحساب بالدولارات في البنك المركزي العراقي أشهر من الأجور والرواتب التقاعدية	...	٠,٢	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الإنفاق الجاري (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)	٥٦,٥	٤٨,٣	٤٩,٦	٤٥,٥	٥٦,٩	٥٥,٦	٥٧,٣	٥٠,١	٤٦,٦	٤٢,٧	٣٩,٢
الإنفاق الاستثماري الأولي غير النفطي	٧٤,١	٦٢,٩	٥٧,٠	٥٦,٣	٦٢,٨	٥٩,٤	٥٦,٦	٥٢,٨	٤٨,٩	٤٥,٠	٤١,٣
الإنفاق الأولي غير النفطي المعدل (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي ٥/)	٧٤,١	٧١,٣	٥٨,٩	٥٨,٣	٦٢,٨	٥٩,٤	٥٦,٦	٥٢,٨	٤٨,٩	٤٥,٠	٤١,٣
الرصيد الأولي غير النفطي (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي	٦٧,٦-	٥٨,٧-	٥٢,١-	٥١,٦-	٥٦,٣-	٥٣,٣-	٥٠,٢-	٤٦,٤-	٤٢,٥-	٣٨,٥-	٣٤,٨-

الرصيد الاولي غير النفطي المعدل ٥/	-٦٧,٦	-٦٧,١	-٥٦,٢	-٥٣,٦	-٥٦,٣	-٥٣,٣	-٥٠,٢	-٤٦,٤	-٤٢,٥	-٣٨,٥	-٣٤,٨
إجمالي الدين العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٥٧,٦	٦١,٠	٩٣,٨	٩٥,٨	١٠٢,٠	١١٤,٣	١٢٦,٣	١٢٧,٨	١٢٤,٣	١١٧,٣	١٠٩,٠
إجمالي تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)	٢,٩	٢,٥	١٢,٠	٨,٢	٦,٩	١٠,٣	٥,٠	٢,٧	٢,٧	١,٦	١,٥
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (تريليونات الدنانير العراقية)	١٤٨,٠	١٤٢,٦	١٣٢,٢	١٢٣,٤	١٣٦,١	١٢٢,٣	١٢٧,٥	١٣٥,٧	١٤٥,٧	١٥٨,٠	١٧١,٤

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي وتوقعاتهم.

١/ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ١١/١٦ تحرير الصحفي لبرنامج خبراء الصندوق.

٢/ للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤ ، تتضمن التحويلات خارج الموازنة للبنوك المملوكة للدولة الممولة من قبل مصرف الرافدين.

٣/ حساب ٥٪ من صادرات النفط بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ لتمويل تعويضات حرب الكويت .

٤/ للمزيد من التفاصيل الجدول رقم ٣ .

٥/ التقدير المعدل لتحويلات الحكومة الأتحادية إلى حكومة إقليم كردستان لمدة سنة كاملة في الأعوام ٢٠١٤و٢٠١٥ والتي تمثل التحويلات الفعلية التي تم تحويلها للشهرين الثاني والخامس على التوالي .

الجدول رقم ٧ العراق: ميزان المدفوعات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣
(بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج ١	التقديرات	البرنامج ١	إيرادات البرنامج	البرنامج	البرنامج			
الميزان التجاري	٢٢,٥	١٦,٦	-٣,٥	-٠,٢	٢,٨	-٤,٧	١,٧	٢,٢	٤,٠	٥,٦	٨,٨
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٩,٦	٧,٤	-٢,١	-٠,١	١,٥	-٣,١	١,١	١,٣	٢,٢	٢,٨	٤,١
الصادرات	٨٩,٨	٨٤,٠	٤٦,٤	٤٩,٣	٥٩,٤	٤٥,٦	٥٣,٣	٥٦,٢	٥٩,٣	٦١,٦	٦٥,١
النفط الخام ٢/	٨٩,٤	٨٣,٥	٤٦,٢	٤٩,٠	٥٩,١	٤٥,٤	٥٣,٠	٥٥,٨	٥٨,٩	٦١,٠	٦٤,٠
الصادرات الاخرى	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,١
الإيرادات	-٦٧,٣	-٦٧,٤	-٥٠,٠	-٤٩,٥	-٥٦,٦	-٥٠,٣	-٥١,٥	-٥٤,٠	-٥٥,٣	-٥٦,٠	-٥٦,٣
إيرادات القطاع الخاص	-٣٩,٨	-٣٥,٢	-٢٨,٥	-٣٠,١	-٣٢,٩	-٣١,٥	-٣١,٥	-٣٢,٥	-٣٣,٥	-٣٣,٦	-٣٣,٨
الإيرادات الحكومية	-٢٧,٥	-٣٢,٢	-٢١,٥	-١٩,٤	-٢٣,٧	-١٨,٨	-٢٠,٠	-٢١,٥	-٢١,٨	-٢٢,٤	-٢٢,٥
صافي الخدمات	-١٣,٩	-١٤,٦	-٨,١	-١٠,١	-١٢,٢	-١١,٥	-١١,٢	-١١,٢	-١١,٣	-١١,٢	-١١,٣

المبالغ المستلمة	٣,٣	٤,١	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٢,٨	٣,٣	٣,٧	٤,٢	٥,٢	٦,٥
المدفوعات	-١٧,٢	-١٨,٧	-١٢,٠	-١٣,٧	-١٦,١	-١٤,٣	-١٤,٥	-١٤,٩	-١٥,٥	-١٦,٥	-١٧,٨
صافي الدخل	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٣	-٠,٤	-٠,٤	-١,٠	-١,١	-١,١	-٠,٩	-٠,٢
صافي التحويلات	-٤,٩	-٣,٢	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,٠	-٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
صافي القطاع الخاص	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الصافي الرسمي	-٥,٠	-٣,٣	٠,٠	-٠,١	٠,٠	٠,٠	-٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب الجاري	٣,٢	-١,٧	-١٢,٠	-١٠,٢	-٩,٨	-١٦,٥	-١٥,٠	-١٠,١	-٨,٤	-٦,٦	-٢,٧
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١,٤	-٠,٨	-٧,٠	-٦,٤	-٥,٥	-١١,٠	-٩,٢	-٥,٩	-٤,٥	-٣,٣	-١,٣
حساب رأس المال	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب المالي	-٠,٢	-٠,٩	-١,٩	١٢,٦	-١,٣	١,١	٣,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٥
حافظة الاستثمار والاستثمار المباشر (صاف) ٣/	٥,٧	٤,٦	١,٠	٣,٠	٢,٠	-١,٢	١,٠	٣,٠	٤,٠	٥,٣	٥,٩
رؤوس الأموال الاخرى، صافٍ	-٥,٩	-٥,٤	-٢,٩	٩,٦	-٣,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٠,٠	-١,٠	-١,٤
الرسمي، صافٍ	-٠,٤	-١,٠	-٠,٥	-٠,٤	-٠,١	-٠,٢	-٠,٤	-٠,٤	-٢,٣	-٣,٤	-٥,٩
الموجودات	-٢,٨	-٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الالتزامات	٢,٤	٢,٥	-٠,٥	-٠,٤	-٠,١	-٠,٢	-٠,٤	-٠,٤	-٢,٣	-٣,٤	-٥,٩
المصروفات ٤/	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٤
اطفاء الديون	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٩	-١,٠	-١,١	-١,٠	-٢,٨	-٣,٩	-٦,٣
القطاع الخاص ، صافٍ	-٥,٦	-٤,٤	-٢,٤	١٠,٠	-٣,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٤,٥
السهو والخطأ	-٦,١	-٢٠,٩	٠,٠	-١٧,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إجمالي الموانة	-٣,١	-٢٣,٤	-١٣,٩	-١٤,٧	-١١,٠	-١٥,٤	-١٢,٠	-٥,١	-٤,٤	-٢,٣	١,٨
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-١,٣	-١٠,٥	-٨,١	-٩,٣	٦,٢	-١٠,٣	٧,٤	-٣,٠	-٢,٤	-١,١	٠,٩
التمويل	٣,١	٢٣,٤	١٣,٩	١٤,٧	١١,٠	١٠,٥	٣,٧	١,٦	٣,١	٢,٣	-١,٨
صندوق تنمية العراق (زيادة -)٥/	١١,٨	٥,٦	-٠,٣	-١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)	-٨,٥	١١,٩	١٥,٩	١٥,٠	٨,٦	١٠,٧	٢,٦	٠,٨	٣,٩	٤,٠	-٠,١
اثتمان الصندوق (صافٍ)	-٠,٢	-٠,٨	٠,٧	٠,٧	-٠,١	-٠,١	٠,٠	-٠,٢	-٠,٩	-١,٧	-١,٧
البنك الدولي	...	٠,٠	١,٢	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
السندات الأوروبية	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
القرض الأمريكي						٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (دعم الموازنة)						٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

التغيير في المبالغ المتأخرة عن الدفع (السالب = التناقص)				٣,٥		٣,٥-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التغيير في المبالغ لموجودة في الذمة (السالب = التناقص)	...	٦,٧	٣,٥-	٣,٩-	٠,٠	٠,٥-	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفجوة التمويلية الابتدائية	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٩	٨,٤	٣,٥	١,٣	٠,٠	٠,٠
لمن حدد له التمويل /٦				٠,٠	٠,٠	٤,٩	٨,٤	٢,٠-	٠,٧	٠,٠	٠,٠
فقرات المذكرة											
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية المدة) ٧/	٧٧,٨	٦٦,٧	٥١,١	٥٣,٤	٤٢,٥	٤٢,٧	٤٠,١	٣٩,٣	٣٥,٤	٣١,٥	٣١,٦
لأشهر من صادرات السلع والخدمات	١٠,٨	١٢,٧	٨,٤	٩,٩	٦,٨	٧,٨	٧,٠	٦,٧	٥,٩	٥,١	٥,٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢٣٤,٦	٢٢٢,٥	١٧٢,٣	١٥٨,٧	١٧٨,٣	١٥٠,١	١٦٢,٦	١٧٢,٤	١٨٤,٧	١٩٨,١	٢١١,٥
منها الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٢٦,٩	١٢٢,٣	١١٣,٤	١٠٥,٩	١١٥,٤	١٠٣,٦	١٠٨,١	١١٥,٠	١٢٣,٥	١٣٣,٩	١٤٥,٢

المصادر: السلطات العراقية تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم.

١/التقرير القطري صندوق النقد الدولي رقم ١١/١٦ العراق، برنامج مراقبة خبراء الصندوق – التحرير الصحفي وتقرير الخبراء .

٢/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال الشركة العامة لتسويق النفط العراقية .

٣/يستثنى من ذلك إصدار السندات الأوروبية المخطط لها بين الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ التي تم تقديمها كجزء من تمويل ميزان المدفوعات .

٤/ يستثنى من ذلك المصروفات المتوقعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٩ التي ستساهم في سد الفجوة التمويلية وهناك المزيد من التفاصيل في الجدول رقم ٣ لتقرير الخبراء.

٥/ تعكس التحويلات إلى صندوق تنمية العراق من البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في آيار/مايو عام ٢٠١٤ .

٦/ للمزيد من التفاصيل ينظر الجدول رقم ٣ .

٧/ بدءاً من العام ٢٠١٤ بضمنها أرصدة الإيرادات النفطية بالدولار، يستثنى من ذلك حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي من التعريف بدءا من العام ٢٠١٥بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي .

الجدول رقم ٨ . العراق : المسح النقدي بين ٢٠١٣ و٢٠٢١ بمليارات الدنانير العراقية ما لم ينص على خلاف ذلك

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج ١	التقديرات	البرنامج ١	إيرادات البرنامج	البرنامج ١	البرنامج			
صافي الموجودات الأجنبية						٦١,٩٢٨	٥٥,٩٧٧		٤٩,١٥٦	٤٤,٩١٧	٤٥,٠٧٢
ومنها البنك المركزي العراقي	٨٨,٥٤٤	٧٦,٥٦٣				٥٠,٦٩٤	٤٧,٦٤٥		٤٢,١٦١	٣٧,٤٩٧	٣٧,٦٥١
صافي الموجودات المحلية		٩,٨٢٠-		٦,٥٠٠		٢٩,٦٢٢	٤١,٧٩٤		٦٥,٥١٨	٧٨,٤٣٣	٩١,٠٦٥

المستحقات المحلية	-٥,١٥٠	-٢٥٨	٣٠,٤٠١	١٧,٣١٣	٥٠,٧١٥	٤١,٤٣٥	٥٥,٨٠٦	٦٧,٤٥٥	٧٩,٧٣٠	٩٢,٧٤٥	١٠٥,٤٧٧
صافي المستحقات على الحكومة العامة	-٢٧,٠٢١	-٢٤,٥٧٦	٣,٢١٧	-٨,٢٣٠	٢١,٦٧١	١٥,٨٩٣	٢٨,٨٩٥	٣٨,٩٢٧	٤٨,٩١٥	٥٩,٠٩٦	٦٩,٢٦١
المستحقات على الحكومية العامة	١١,٨٥٦	١٥,٨٩٢	٤٣,٨٧٣	٢٨,٥١٦	٥٨,٣٢٦	٤٨,٦٣٩	٦١,٦٤٠	٧١,٦٧٣	٨١,٦٦١	٩١,٨٤١	١٠٢,٠٠٧
المطلوبات الحكومية العامة	-٣٨,٨٧٦	-٤٠,٤٦٨	-٤٠,٦٥٦	-٣٦,٧٤٦	-٣٦,٦٥٦	-٣٢,٧٤٦	-٣٢,٧٤٦	-٣٢,٧٤٦	-٣٢,٧٤٦	-٣٢,٧٤٦	-٣٢,٧٤٦
المطالبات على القطاعات الاخرى	٢١,٨٧١	٢٤,٣١٨	٢٧,١٨٤	٢٥,٥٤٣	٢٩,٠٤٤	٢٥,٥٤١	٢٦,٩١٢	٢٨,٥٢٨	٣٠,٨١٥	٣٣,٦٥٠	٣٦,٢١٦
صافي الفقرات الأخرى)	-١٤,٧١٠	-٩,٥٦٢	-١٢,٥٦٢	-١٠,٨١٣	-١٢,٥٦٢	-١١,٨١٣	-١٤,٠١٣	-١٤,١١٣	-١٤,٢١٣	-١٤,٣١٣	-١٤,٤١٣
النقود بمعناها الواسع	٨٩,٣٧٩	٩٢,٦٣٨	١٠١,٦٦٧	٨٤,٢٧٢	١١٣,٤٤٤	٩١,٥٥٠	٩٧,٧٧١	١٠٦,٧٩٦	١١٤,٦٧٤	١٢٣,٣٥٠	١٣٦,١٣٧
النقد خارج المصارف	٣٤,٩٩٥	٣٦,٠٧١	٤٠,٧٤٣	٣٤,٨٥٥	٤٤,٧٠٦	٣٣,٦٤٣	٣٢,٢٧٨	٣٥,٢٥٨	٣٥,٢٤٠	٣٧,٩٠٦	٤١,٨٣٥
الودائع القابلة للتحويل	٤٣,٣٤٢	٤١,٣٤٨	٤٤,٥٣٤	٣٤,٦٥٩	٥٠,٢٤٥	٤٠,٦١٤	٤٥,٩٣٥	٥٠,١٧٥	٥٥,٧١٣	٥٩,٩٢٨	٦٦,١٤٠
الودائع الأخرى	١١,٠٤١	١٥,٢١٨	١٦,٣٩٠	١٤,٧٥٧	١٨,٤٩٢	١٧,٢٩٣	١٩,٥٥٨	٢١,٣٦٤	٢٣,٧٢١	٢٥,٥١٦	٢٨,١٦١
فقرات المذكرة											
النقود بمعناها الواسع (النسبة المئوية للنمو)	١٥,٩	٣,٦	٩,٧	-٩,٠	١١,٦	٨,٦	٦,٨	٩,٢	٧,٤	٧,٦	١٠,٤
النقود بمعناها الواسع (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٣٢,٧	٣٥,٧	٥٠,٦	٤٥,٥	٥٣,٩	٥١,٧	٥١,٠	٥٢,٥	٥٢,٦	٥٢,٨	٥٤,٥
velocity (based M٢ on non-oil GDP)	١,٧	١,٥	١,٣	١,٥	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
الائتمان الموجه للاقتصاد (نسبة) (النمو)	١٤,٧	١١,٢	١١,٨	٥,٠	٦,٨	٠,٠	٥,٤	٦,٠	٨,٠	٩,٢	٧,٦
الائتمان الموجه للاقتصاد (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)	١٤,٨	١٧,١	٦,٠٢	٢٠,٧	٢١,٣	٢٠,٩	٢١,١	٢١,٠	٢١,١	٢١,٣	٢١,١

المصادر: السلطات العراقية تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم.

١/التقرير القطري صندوق النقد الدولي رقم ١١/١٦ العراق، برنامج مراقبة خبراء الصندوق – التحرير الصحفي وتقرير الخبراء .

الجدول رقم ٩ العراق: الحسابات الختامية للبنك المركزي العراقي
(بمليارات الدنانير العراقية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
			البرنامج ١	التقديرات	البرنامج ١	إيرادات البرنامج	البرنامج	البرنامج			
صافي الموجودات الأجنبية	٨٨,٥٤٤	٧٦,٥٦٣	٥٧,٦٧٥	٦٣,٣٣٢	٤٨,٣٢٥	٥٠,٦٩٤	٤٧,٦٤٥	٤٦,٧٥٣	٤٢,١٦١	٣٧,٤٩٧	٣٧,٦٥١
الموجودات الأجنبية	٩٢,٣١٤	٧٩,٢٧٣	٦١,١٣٥	٦٣,٣٤٣	٥١,٧٢٣	٥٠,٧٠٥	٤٧,٦٥٦	٤٦,٧٦٣	٤٢,١٧٢	٣٧,٥٠٧	٣٧,٦٦٢

احتياطي الموجودات الرسمي	٩٠,٧٤٢	٧٧,٧٢٠	٥٩,٥٨٣	٦٢,٩٨٣	٥٠,١٧٠	٥٠,٣٤٥	٤٧,٢٩٦	٤٦,٤٠٣	٤١,٨١٢	٣٧,١٤٧	٣٧,٣٠٢
الذهب	١,٩٠٢	٤,٠٣٨	٤,٣٦١	٣,٦٢٦	٤,٧١٠	٣,٩١٦	٤,٢٢٩	٤,٥٦٨	٤,٩٣٣	٥,٣٢٨	٥,٧٥٤
الأخرى	٨٦,٧٢٣	٧٢,٥٤٥	٥٤,٧٨٤	٥٩,٣٥٧	٤٥,١٧١	٤٦,٤٢٩	٤٣,٠٦٧	٤١,٨٣٦	٣٦,٨٧٩	٣١,٨٢٠	٣١,٥٤٨
حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	٢,١١٧	١,١٣٦	٤٣٨	٠	٢٨٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الموجودات الأجنبية الأخرى	١,٥٧٢	١,٥٥٣	١,٥٥٣	٣٦٠	١,٥٥٣	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠
الالتزامات الأجنبية	-٣,٧٧١	-٢,٧٠٩	-٣,٤٦٠	-١٠	-٣,٣٩٨	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠	-١٠
صافي الموجودات المحلية	-١٥,٢٦٥	-١٠,٣١١	٨,٦١٣	-٥,٤٤٥	١٩,٣٣٣	٥,١٨٠	٩,٧٧٧	١٥,٩٧٠	٢٥,١٨٨	٣٤,٩٤٩	٤٢,٣٠٤
الموجودات المحلية	٨٦٤	٦٠٠	١٧,٠٧٩	٣,٠٣١	٢٤,١٩٨	١٧,٣١٠	٢٣,٧٠٥	٢٧,٣٣٢	٣١,٣٢٧	٣٣,٨٢٧	٣٦,٣٢٧
صافي المستحقات الحكومية العامة	٧٥١	٥١٣	١٦,٩٩٢	٢,٩٣٧	٢٤,١١١	١٧,٢١٥	٢٣,٦١٠	٢٧,٢٣٧	٣١,٢٣٢	٣٣,٧٣٢	٣٦,٢٣٢
القروض للحكومة المركزية	٢,٧٥٦	٢,٤٥٦	٣,٧٠٥	٢,٤٦٦	٣,٥٩٢	٢,٢٦٦	٢,٢٦٦	٢,٢٦٦	٢,٢٦٦	٢,٢٦٦	٢,٢٦٦
الحيازات من حوالات الخزينة المخصومة	٠	٣١	١٥,٢٢٧	٦,٢٢٥	٢٢,٢٢٧	١٨,٨١١	٢٥,٢٠٦	٢٨,٨٣٣	٣٢,٨٢٨	٣٥,٣٢٨	٣٧,٨٢٨
المطالبات الأخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ودائع النقد المحلي	-١,٨٩٥	-١,١٠٧	-٧٧٥	-١,٥٢٢	-٥٤٢	-١,٠٦٦	-١,٠٦٦	-١,٠٦٦	-١,٠٦٦	-١,٠٦٦	-١,٠٦٦
ودائع النقد الخارجي	-١٠٩	-٨٦٧	-١,١٦٦	-٤,٢٣٢	-١,١٦٦	-٢,٧٩٦	-٢,٧٩٦	-٢,٧٩٦	-٢,٧٩٦	-٢,٧٩٦	-٢,٧٩٦
أدوات السياسة النقدية /٢	-١٠,٧٩٧	-٦,٥٦٧	-٤,١٢٢	-٦,٤٥٥	-٥٢١	-١٠,١٢٦	-١١,٩٢٤	-٩,٣٥٨	-٤,١٣٥	٣,١٢٥	٧,٩٨١
صافي الفقرات الأخرى	-٥,٣٣١	-٤,٣٤٣	-٤,٣٤٣	-٢,٠٠٤	-٤,٣٤٣	-٢,٠٠٤	-٢,٠٠٤	-٢,٠٠٤	-٢,٠٠٤	-٢,٠٠٤	-٢,٠٠٤
احتياطي النقود	٧٣,٢٥٩	٦٦,٢٣١	٦٦,٢٨٨	٥٧,٨٨٨	٦٧,٦٥٨	٥٥,٨٧٤	٥٧,٤٢٢	٦٢,٧٢٣	٦٧,٣٤٩	٧٢,٤٤٥	٧٩,٩٥٥
العملة المتداولة	٤٠,٦٣٠	٣٩,٨٨٤	٤٣,٩٧٣	٣٨,٥٨٥	٤٧,٠٦٤	٣٥,٥٩٣	٣٦,٠٠٤	٤٠,٣٩٨	٤٣,٨٤٠	٤٨,٠٣٤	٥٤,٢١٥
احتياطيات البنوك	٣٢,٦٢٩	٢٦,٣٤٧	٢٢,٣١٦	١٩,٣٠٢	٢٠,٥٩٥	٢٠,٢٨١	٢١,٤١٨	٢٢,٣٢٥	٢٣,٥١٠	٢٤,٤١١	٢٥,٧٤٠
الالتزامات السائلة الأخرى	٢٠	٢٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فقرات المذكرة											
احتياطي النقود (النمو السنوي، بالنسبة المئوية)	١٢,٦	-٩,٦	٠,١	-١٢,٦	٢,١	-٣,٥	٢,٨	٩,٢	٧,٤	٧,٦	١٠,٤
العملة المتداولة (النمو السنوي، بالنسبة المئوية)	١٤,٤	٣,١	١٠,٣	-٣,٣	٧,٠	-٧,٨	١,٢	١٢,٢	٨,٥	٩,٦	١٢,٩
إجمالي النقد الاجنبي (بملايين الدولارات الأمريكية) ٣/	٧٧,٨٢٣	٦٦,٦٥٥	٥١,١٠٠	٥٣,٣٧٥	٤٢,٥١٧	٤٢,٦٦٥	٤٠,٠٨١	٣٩,٣٢٥	٣٥,٤٣٤	٣١,٤٨١	٣١,٦١٢

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم .

١/ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ١١/١٦ ، العراق برنامج مراقبة خبراء الصندوق – التحرير الصحفي، وتقرير الخبراء.

٢/هذا يتضمن بنحوٍ رئيس الخدمات الثابتة قصيرة الأجل والودائع بالدولار الأمريكي للبنوك التجارية والودائع بالعملة المحلية وحوالات البنك المركزي .

٣/ بدءا من العام ٢٠١٤ تعكس الأرصدة لصندوق تنمية العراق التي تم نقلها من البنك الاحتياطي الفدرالي لنيويورك إلى البنك المركزي العراقي كحساب بالدولار الأمريكي (الأرصدة بالدولار الأمريكي من إيرادات النفط) في آيار /مايو ٢٠١٤ ، تم استثناء حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق من التعريف منذ العام ٢٠١٥ بناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي .

الجدول رقم ١٠. العراق: الجدول الزمني المقترح للمراجعات والمشتريات بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، للأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩

بملايين حقوق السحب الخاصة	مبالغ الشراء نسبة من الحصة	بملايين الدولارات الأمريكية	الموعد المتاح	الظروف
٤٥٥	٢٧,٣	٦٣٩	في أو بعد ٧ تموز/يوليو ، ٢٠١٦	مصادقة مجلس الإدارة على اتفاق الاستعداد الائتماني
٤٥٥	٢٧,٣	٦٣٩	في أو بعد ١٥ أيلول سبتمبر ٢٠١٦	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في حزيران/ يونيو ٢٠١٦ والانتهاء من المراجعة الأولى بموجب الاتفاق .
٤٥٥	٢٧,٣	٦٣٩	في أو بعد ١٥ كانون الأول سبتمبر عام ٢٠١٦	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ والانتهاء من المراجعة الثانية بموجب الاتفاق .
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	في او بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧	الالتزام بمعايير الاداء المستمرة وتنتهي في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٦ والانتهاء من المراجعة الثالثة بموجب الاتفاق .
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	في أو بعد ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في آذار/ مارس ٢٠١٧ والانتهاء من المراجعة الرابعة بموجب الاتفاق .
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	On or after September 15, 2017	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في حزيران/ يونيو ٢٠١٧ والانتهاء من المراجعة الخامسة بموجب الاتفاق
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	On or after December 15, 2017	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ والانتهاء من المراجعة السادسة بموجب الاتفاق .
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	On or after March 15, 2018	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في كاون الأول /ديسمبر ٢٠١٧ واتمام المراجعة السابعة بموجب الاتفاق
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	On or after June 15, 2018	الالتزام بمعايير الاداء المستمرة وتنتهي في اذار /مارس ٢٠١٨ واتمام المراجعة الثامنة بموجب الاتفاق
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	On or after September 15, 2018	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في حزيران/ يونيو ٢٠١٨ واتمام المراجعة التاسعة بموجب الاتفاق .
٢٤٧	١٤,٨	٣٤٨	On or after December 15, 2018	الالتزام بمعايير الاداء المستمرة وتنتهي في ايلول /سبتمبر ٢٠١٨ واتمام المراجعة العاشرة بموجب الاتفاق
٢٤٥	١٤,٧	٣٤٧	On or after March 15, 2019	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة وتنتهي في كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٨ واتمام المراجعة الحادية عشر بموجب الاتفاق .
٢٤٥	١٤,٧	٣٤٧	On or after June 15, 2019	الالتزام بمعايير الاداء المستمرة وتنتهي في اذار /مارس ٢٠١٩ واتمام المراجعة الثانية عشر
٣,٨٣١	٢٣٠,٣	٥,٣٩٦	الإجمالي بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني	

الجدول رقم ١١. العراق: مؤشرات ائتمان الصندوق بين عامي ٢٠١٥و٢٠٢١

بملايين من وحدات السحب الخاصة ما لم يذكر خلاف ذلك

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٨١٠٢	٩١٠٢	٠٢٠٢	١٢٠٢
المدفوعات من أرصدة الصندوق (الاستعداد الائتماني أداة التمويل السريع)	١٩٨	٥٦٣١	٧٨٩	٦٨٩	٢٩٤	٠	٠
الاستعداد الائتماني	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بالنسبة المئوية من حصة صندوق النقد الدولي (قديمة)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أداة التمويل السريع ٥١٠٢	١٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بالنسبة المئوية من حصة صندوق النقد الدولي (قديمة)	٥٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاستعداد الائتماني ٦١٠٢	٠	٥٦٣١	٩٨٧	٦٨٩	٢٩٤	٠	٠
بالنسبة المئوية من حصة صندوق النقد الدولي (قديمة)	٠	٢٨	٩٥	٩٥	٠٣	٠	٠
الالتزامات (صندوق النقد الدولي واداة التمويل السريع)	٢٣٤	٤٥	٢٣	٣٦١	٥٨٦	١٥٢١	٧١٢١
الاستعداد الائتماني ٢٠٠٩ (الإجمالي)	٧٢٤	٧٣	٠	٠	٠	٠	٠
تسديد أداة التمويل السريع ١/	٠	٠	٠	١١١	٤٤٦	٣٣٤	٠
التغيُّرات الإجمالية والفائدة	٠	٩	٢٢	٤١	٦٢	٤٦	٢٦
حصة صندوق النقد الدولي بالمائة (الحالية)		١	١	٢	٤١	٥٥	٧٣
الالتزامات الإجمالية كنسبة مؤية من :							
صادرات السلع والخدمات	١	٠	٠	٠	٢	٣	٣
الدين العام الخارجي	١	٠	٠	٠	١	٢	٢
إجمالي الاحتياطيات	١	٠	٠	١	٣	٦	٥
الناتج المحلي الإجمالي	٠	٠	٠	٠	١	١	١
حصة صندوق النقد الدولي (قديمة)	٦٣	٥	٣	١٤	٨٥	٥٠١	١٠٢
حصة صندوق النقد الدولي (الحالية)		٣	٢	١٠	١٤	٥٧	٧٣
المبالغ المسددة للصندوق (الاستعداد الائتماني واداة التمويل السريع)	٨٢٩	٦٥٢٢	٣٤٢٣	٣٤٢٣	٣٩٩٣	٢٩٧٢	٠٠٦١
الاستعداد الائتماني،٢٠٠٩	٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أداة التمويل السريع ٢٠١٥	١٩٨	١٩٨	١٩٨	٠٨٧	٤٣٣	٠	٠
الاستعداد الائتماني،٢٠١٦		١٣٦٥	٢٣٥٢	٣٣٣٨	٣٦٥٩	٢٧٩٢	١٦٠٠
اجمالي مبالغ الصندوق غير المسددة كنسبة مؤية من :							
صادرات السلع والخدمات	١	٣	٦	٩	١١	٧	٤
الدين العام الخارجي	٢	٤	٦	٧	٧	٥	٣
إجمالي الاحتياطيات	٢	٧	١١	١٥	١٦	١٣	٧
الناتج المحلي الإجمالي	١	٢	٣	٣	٣	٢	١
حصة صندوق النقد الدولي (قديمة)	٧٨	١٩٠	٢٧٣	٣٤٧	٣٣٦	٢٣٥	١٣٥
حصة صندوق النقد الدولي (الحالية)		١٣٦	١٩٥	٢٤٨	٢٤٠	١٦٨	٩٦

المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي وتوقعاتهم .

١/ إعادة تسديد الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع تعتمد على التزامات خدمة الدين التي أعيد جدولتها .

الجدول رقم ١٢ إجمالي المتطلبات التمويلية والموارد، بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩
مليارات الدولارات الأمريكية

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١ . . متطلبات التمويل الإجمالية	٢٢,٠-	١٨,٠-	١٠,٤-	٦,٦-
٢ . إجمالي التمويل المتاح	١٧,١	٩,٦	٦,٩	٥,٣
المحلية	١٨,٢	٨,٩	٦,٤	٨,٥
حوالات الخزينة والسندات	١٧,٠	١١,٠	٨,٥	٨,٥
O/W مشتريات البنك المركزي العراقي	١٠,٧	٥,٤	٣,١	٣,٤
الأخرى [١/]	١,٢	٢,١-	٢,١-	٠,٠
الخارجية	١,٢-	٠,٧	٠,٥	٣,١-
تمويل المشاريع	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٥
السندات الأوروبية	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٠
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قرض الولايات المتحدة	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اخرى [٢/]	٥,٨-	١,٠-	١,٢-	٣,٦-
٣ . الفجوة التمويلية الابتدائية	٤,٩	٨,٤	٣,٥	١,٣
لمن حدد له التمويل [٣/]	٤,٩	٨,٤	٢,٠-	٠,٧
للاستعداد الائتماني	١,٩	١,٤	١,٤	٠,٧
٤ . الفجوة التمويلية المتبقية	٠,٠	٠,٠	٥,٥	٠,٦
فقرات المذكرة				
إجمالي الاحتياطيات الدولية				
مليارات الدولارات الأمريكية	٤٢,٧	٤٠,١	٣٩,٣	٣٥,٤
أشهر من الايرادات	٧,٨	٧,٠	٦,٧	٥,٩
سعر الصرف، المعدل	١١٨٠,٠	١١٨٠,٠	١١٨٠,٠	١١٨٠,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ وتتضمن قروض المصارف التجارية وسحب الودائع وإطفاء الديون والمبالغ المتأخرة عن الدفع .

٢/ بضمنها إطفاء الديون والمبالغ المتأخرة عن الدفع .

٣/ للمزيد من التفاصيل ينظر الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم ١٣ مؤشرات كفاية الاحتياطي بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٩

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الاحتياطيات بمليارات الدولارات الأمريكية ١	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٤	٤٢,٧	٤٠,١	٣٩,٣	٣٥,٤
الاحتياطيات لأشهر من صادرات السلع والخدمات	١٠,٨	١٢,٧	٩,٩	٧,٨	٧,٠	٦,٧	٥,٩
الاحتياطيات من خدمة الديون الخارجية المستحقة القادمة	٣,٦١٥	٣,٥٣٦	٦٧٣	٩٠٣	٤١٣	٥١٥	٣٨٣
الاحتياطيات بالنسبة المئوية لاحتياطي النقود	١٢٣,٩	١١٧,٣	١٠٧,٥	٩٠,١	٨٢,٤	٧٤,٠	٦٢,١
الاحتياطيات من النقود بمعناها الواسع	١٠١,٥	٨٣,٩	٧٣.٩	٥٥,٠	٤٨,٤	٤٣,٥	٣٦,٥
الاحتياطيات كنسبة من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات ٢ /٣/	٢٥٩	٢٢٤	١٩٥	١٦٢	١٣٨	١٣٣	١١٤
الاحتياطيات كنسبة معدلة من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات ٤/	...	...	١٢٥	١٢٨	١٠٨	١٠٣	٨٨

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم .

١/ بدءا من العام ٢٠١٤ تضمن أرصدة الحسابات بالدولار الأمريكي من عائدات النفط .

٢/ الاحتياطيات ضمن نسبة ١٠٠–١٥٠ بالمئة من مقياس كفاية الاحتياطيات، تعد كافية . مقياس كفاية الاحتياطيات مثمن بعائدات التصدير والنقود بمعناها الواسع والدين على المدى القصير والمخزون من الاوراق المالية الأخرى .

٣/ المخزون من الاوراق المالية الأخرى تبقى ثابتة بالمستوى الذي بقيت عليه بالعام ٢٠١٢ نظرا لعدم توفر البيانات المتعلقة بالاستثمار الدولي للعراق في السنوات اللاحقة، هذا قد يؤدي إلى عدم الدقة لاسيما في السنوات الاخرى .

٤/ الاحتياطيات ضمن نسبة ١٠٠–١٥٠ بالمئة تعد كافية، إن مقياس كفاية الاحتياطيات المعدل أضاف مدة للحساب لمراعاة احتمال انخفاض أسعار النفط إلى أقل من المتوقع (٣١ ٪ انحسرت الأسعار السنوية في العام ٢٠١٥ وإلى ١٥٪ في الأعوام ٢٠١٦–٢٠١٩) .

الملحق الأول: العراق – تحليل مدى القدرة على تحمل الدين العام والخارجي..

إن انخفاض أسعار النفط العالمية والصراع مع داعش من المتوقع أن يفضي إلى عجزٍ مالي كبير في العام ٢٠١٦ وما بعدها، وعلى الرغم من جهود التدعيم المالي الجارية، إلاّ أن الاقتراض الجديد لتمويل العجز سيزيد من مخزون الدين العام بشدة في العام ٢٠١٦ وبنحوٍ تدريجي في المدى المتوسط بما ينسجم مع تضييق العجز المالي. من المتوقع أن ينمو الدين الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٩٪ في العام ٢٠١٦ ويصل إلى ذروته بمستوى ٨٥٪ قبل الشروع في المسار التنازلي (أي حسابه من المستوى الأدنى)، ليصل إلى نسبة ٧٥ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢١، ويتوقع للدين الداخلي أن يتزايد إلى نسبة ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة، ويصل إلى ذروته بمستوى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ ثم ينحسر إلى نسبة ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية المدة المتوقعة، عملت التوصية المتعلقة بتنفيذ خطط التدعيم المالي، لأبقاء الدين بمستوى يمكن تحمله في المدى المتوسط، مع ذلك فإن تنفيذ خطط التدعيم المالي والمستوى العالي من الدين الخارجي والحجم الكبير من الاحتياجات التمويلية وحساسية صدمات الاقتصاد الكلي شكلت مخاطر على القدرة على تحمل الديون، هذه المخاطر تم التخفيف من

وطأتها جزئياً من خلال حقيقة أن ثلث الاحتياجات التمويلية الإجمالية تُدُّور إلى ديون قصيرة الأجل من قبل المصارف المملوكة للدولة ونسبة ٥٧٪ من الدين الخارجي يتكون من بقايا المبالغ المتأخرة عن الدفع التي لايزال يتعيّن إعادة هيكلتها على وفق شروط نادي باريس.

١ . توقعات الدين على وفق سيناريو خط الأساس ازدادت سوءاً بالمقارنة مع DSA السنة السابقة، وتم تنقيح تقديرات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتناقص من نسبة (٦٩ إلى ٦٤٪) نظراً لانخفاض تقديرات الخبراء للدين المحلي على وفق سجلات السلطات التي كان يقابلها تعديل جزئي بزيادة الدين لدائني نادي باريس بالتوافق مع البيانات المستقاة من نادي باريس، مع ذلك فقد تدهورت التوقعات لعام ٢٠١٦ وما بعده نتيجة لانحسار أسعار النفط المتزايد في أواخر العام ٢٠١٥، والاقتراض الجديد سيكون ضرورياً من أجل تمويل العجز المالي الكبير في الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨، ففي العام ٢٠١٦ من المتوقع أن تصل الاحتياجات التمويلية الإجمالية إلى نسبة ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي والدين إلى ٧٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وإن نسبة الدين في العراق يُتوقع أن تصل إلى ذروتها بمستوى ٨٥٪ في العام ٢٠١٨ وبعد ذلك تبدأ بالانحسار بالتوافق مع تحسن الموازنة المالية، ويتوقع للدين أن ينحدر إلى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢ إلاَّ أنَّ الاحتياجات التمويلية الإجمالية تبقى مرتفعة نظراً لتسديد الدين الخارجي والتحويل (التدوير) الكبير لحوالات الخزينة التي أيضاً تنعكس على أرتفاع الديون قصيرة الأجل مع مرور الوقت.

٢ . تكوين الدين المحلي يتوقع أن يرتفع من نسبة ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ إلى ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ طالما أن الاحتياجات التمويلية في هذه السنة سيتم تلبيتها على الأغلب من خلال استخدام إصدار السندات المحلية وقروض البنوك والتمويل النقدي غير المباشر من خلال عمليات إقراض لمصرفي الرشيد والرافدين، مع تمويل خارجي إضافي في العام ٢٠١٦ سيقدم بشروط ميسرة سيزيد من الدين الداخلي من نسبة ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نسبة ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦، والدين الداخلي يتوقع أن يبلغ ٧٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦ الذي يتضمن أيضاً مخزون المبالغ المتأخرة عن الدفع الخارجية لمبلغ ٤١ مليار دولار التي تراكمت في حقبة الحكومة السابقة قبل عام ٢٠٠٣ ولاتزال قيد التفاوض، وتفترض DSA أن تلك المبالغ المتأخرة عن الدفع سوف لن يتم تسويتها خلال المدة المتوقعة، وسيصل الدين الداخلي إلى ذروته بنسبة ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ وسينحسر تدريجياً بحوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢١ .

٣. كانت أخطاء التوقعات لمتغيّرات الاقتصاد الكلي الرئيسة في العراق كبيرةً مقارنة مع البلدان الأخرى، الأمر الذي يثير الشكوك بشأن التوقعات بأسعارالنفط والصراع وضعف البيانات، وتمثل التوقعات

بشأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والموازنة الأولية لأن تكون متفائلة، وأن العراق يفتقر إلى تعديلات التوزيع لمدة ثلاث سنوات وهذا الأمر يؤكد المخاطر الكامنة في كون ضبط الأوضاع المالية المقررة في إطار البرنامج ربما لا ينفذ بالكامل وهذا من شأنه زيادة مستويات الدين بنحوٍ أكبر[١٧] .

١ . المخاطر من مستوى الدين العالي في العراق والاحتياجات المالية الإجمالية تم التخفيف من وطأتها جزئياً من خلال حقيقة أن النسبة الكبيرة من الاحتياجات التمويلية ستدوّل من خلال المصارف المملوكة للدولة وأن الدين الداخلي يتكون من بقايا المبالغ المتأخرة عن الدفع التي يتعيّن إعادة هيكلتها من خلال شروط نادي باريس.

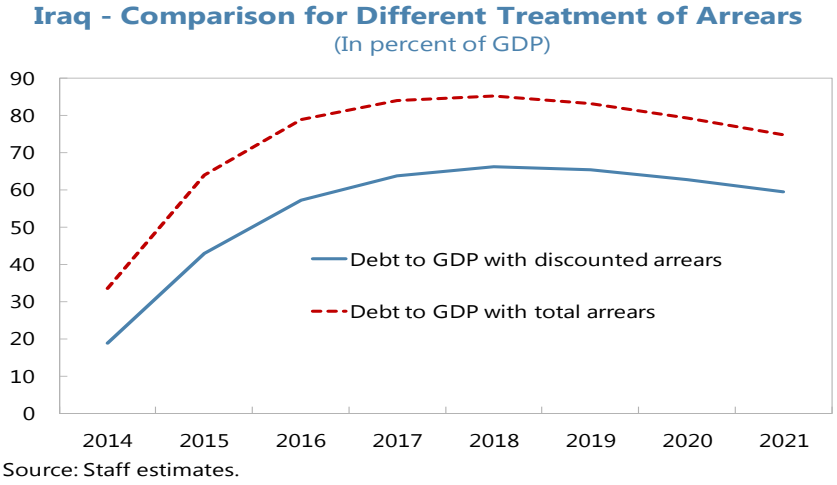

Source: Staff estimates.

إنَّ ثلث الاحتياجات المالية ستدور من خلال الدين قصير الأجل من قبل البنوك المملوكة للدولة التي تحصل على أرصدتها من البنك المركزي، الأمر الذي يقلّل من مخاطر عدم التدوير، فضلاً على ذلك أن ٥٧٪ من مخزون الدين الخارجي في العام ٢٠١٦ يتكون من المبالغ الداخلية المتأخرة عن الدفع (الفقرة ٢) وإذا ما تم إعادة هيكلتها في نادي باريس فإن ذلك سيقلل من الديون ويخفف من مخاطر النقد الأجنبي، تم تسوية المبالغ المتأخرة عن الدفع الخارجية في اجتماع نادي باريس لعام ٢٠٠٤ إذ تم الاتفاق على تخفيض ٨٠٪ من صافي القيمة الحالية للدين، وإذا ما تم تخفيض المبالغ المتأخرة عن الدفع الخارجية إلى ٢٠٪ من أصل ٤١ مليار فحينها ستنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧٩ إلى ٥٧٪

١٧ – بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني يلتزم العراق بتخفيض الرصيد.

في العام ٢٠١٦ ويصل إلى ذروته بمستوى ٦٦٪ في العام ٢٠١٨ قبل انحساره إلى مستوى ٥٩٪ في نهاية المدة المتوقعة .

١ . تؤشر اختبارات الاجهاد أن نسبة الدين والاحتياجات التمويلية للعراق حساسة للصدمات، فإجمالي الدين في العراق هو عرضة لصدمة النمو لكن صدمة سعر الفائدة أو تدهور الموازنة الأولية سيزيد من الدين والاحتياجات التمويلية في المدى المتوسط.

- صدمة النمو: إذا تم تخفيض نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع بإنحراف معياري واحد (الذي تضمن تخفيض النمو الحقيقي بنسبة ٥ نقاط في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨) فإن نسبة الدين ستصل إلى ذروتها بنسبة ١٠٥٪ من الناتج المحلي الحقيقي في العام ٢٠١٨ قبل أن ينحسر تدريجياً ليصل إلى ٩٣٪ في العام٢٠٢١ .
- صدمة الموازنة الأولية: يفترض هذا السيناريو تدهور الموازنة الأولية بنسبة ٤ نقاط من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ والعام ٢٠١٨، فإن العجز الكبير سيزيد من نسبة الدين إلى نسبة ٩٣ في العام ٢٠١٨ وإلى نسبة ٨٢٪ في نهاية المدة المتوقعة.
- صدمة سعر الفائدة الحقيقي: إن زيادة نسبة سعر الصرف الحقيقي بـ١٠ نقاط سيعمل على زيادة نسبة الدين إلى نسبة ٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩ وإلى نسبة ٨٤٪ في العام٢٠٢١ [١٨].
- صدمة سعر الصرف الحقيقي: ومن شإن انخفاض قيمة الاستهلاك الحقيقي بنسبة (٢٠٪ من انخفاض القيمة الاسمية للاستهلاك) أن يُغيّر من مسار الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحوٍ طفيف لكون أن الناتج المحلي الإجمالي سيضَخَّم حينما تحصل الصدمة، وسيزداد الناتج المحلي الإجمالي بالتزامن مع صدمة الدين.
- مجموع الصدمات: إن جمع تلك الصدمات سيزيد الدين إلى نسبة ١١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ والعام ٢٠١٩، وسينحسر الدين إلى نسبة ١١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية المدة المتوقعة.

١ . يفترض اختبار الاجهاد في (DSA) الخارجي أن نسبة الدين الخارجي للعراق هي أيضاً حساسة للصدمات، وفي الوقت الذي سيرتفع فيه مسار الدين الخارجي في العراق بنحوٍ هامشي فقط

١٨- تستند منهجية DSA (تحليل القدرة على تحمل الدين) لتوليد صدمات أسعار الفائدة إلى قاعدة معامل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من معدل التضخم، كون هذه المنهجية ستولد صدمة كبيرة في حالة العراق؛ لذا تم تكييف الصدمة بزيادة أكثر اعتدالاً بنسبة ١٠٪ بالمعدل الحقيقي .

كاستجابة لسعر الفائدة أو صدمة النمو، فإن صدمة الحساب الجاري وتناقص القيمة الحقيقة للاستهلاك سيفضي إلى زيادة جوهرية في الدين الخارجي.

- صدمة الحساب الجاري من غير الفائدة: إن الزيادة في الحساب الجاري باستثناء فائدة المدفوعات بمقدار نصف انحراف معياري في كل سنة من عام ٢٠١٧ وما بعدها سيعمل على زيادة الدين الخارجي إلى نسبة ٥٦٪ في العام ٢٠١٨ قبل يتجه نزولاً إلى نسبة ٥٠٪ في العام ٢٠٢١ .
- صدمة تناقص قيمة الاستهلاك الحقيقية: إن من شإن تناقص قيمة الاستهلاك الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠٪ في العام ٢٠١٦ سيعمل على رفع الدين الخارجي إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ لكن نسبة الدين ستنحسر إلى ٥٣٪ بحلول العام٢٠٢١ .
- مجموع الصدمات: من شإن فصل واحد من صدمات الانحراف المعياري لسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو الحقيقي في الحساب الجاري أن يرفع نسبة الدين الخارجي إلى ٥٤٪ في العام ٢٠١٨ ونسبة ٤٣٪ في نهاية المدة المتوقعة.

Figure 1. Iraq: Public Sector Debt Sustainability Analysis(DSA)—Risk Assessment

Heat Map

Debt level 1/	Real GDP Growth Shock	Primary Balance Shock	Real Interest Rate Shock	Exchange Rate Shock	Contingent Liability shock
Gross financing needs 2/	Real GDP Growth Shock	Primary Balance Shock	Real Interest Rate Shock	Exchange Rate Shock	Contingent Liability Shock
Debt profile 3/	Market Perception	External Financing Requirements	Change in the Share of Short-Term Debt	Public Debt Held by Non-Residents	Foreign Currency Debt

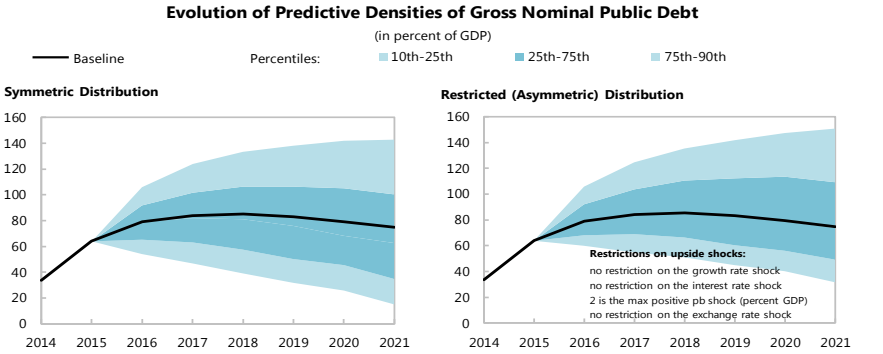

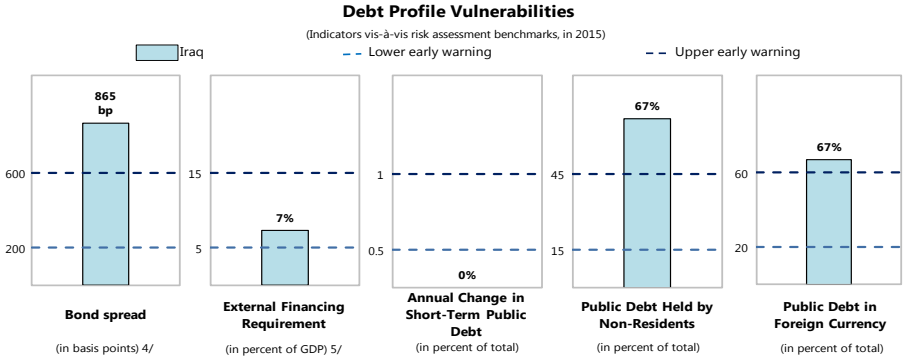

Figure 2. Iraq: Public Debt Sustainability Analysis—Realism of Baseline Assumptions

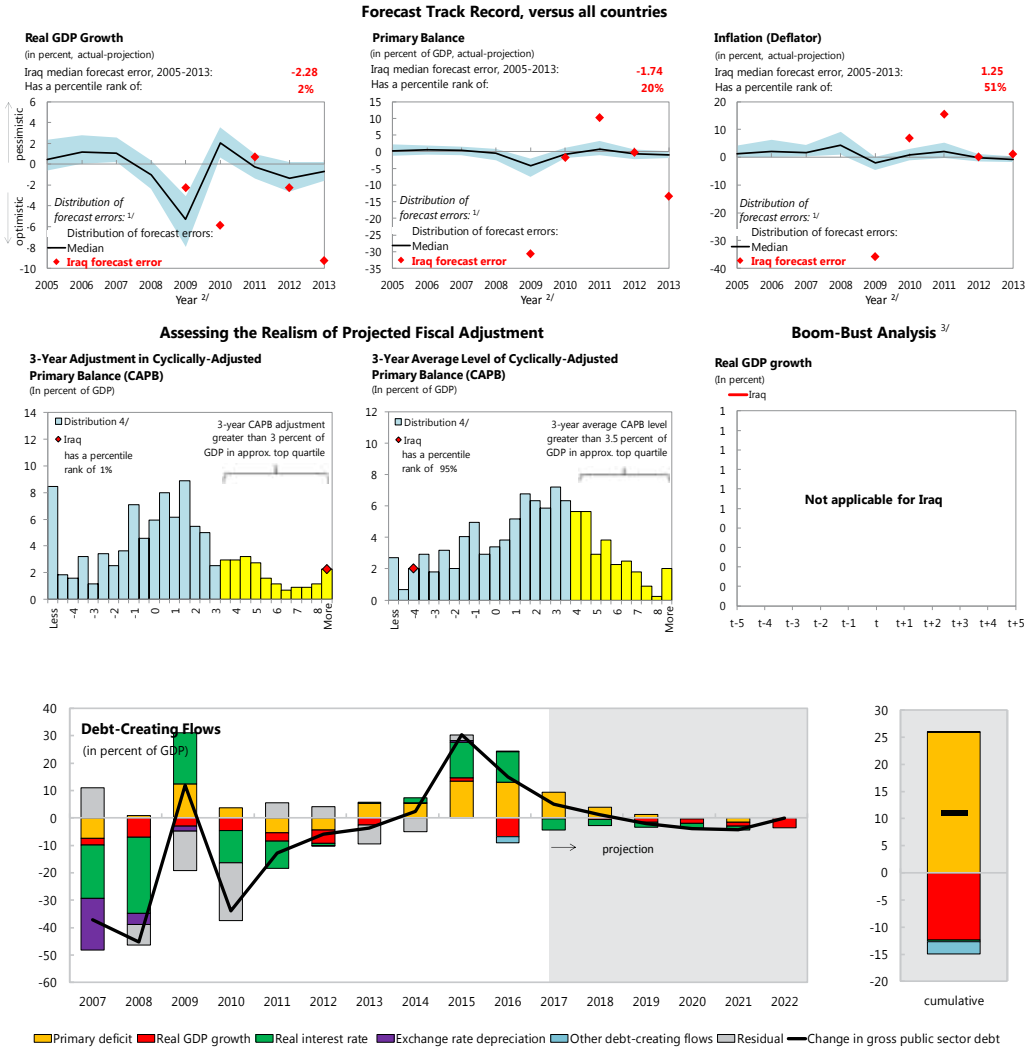

Figure 3. Iraq: Public Debt Sustainability Analysis—Composition of Public Debt and Alternative Scenarios

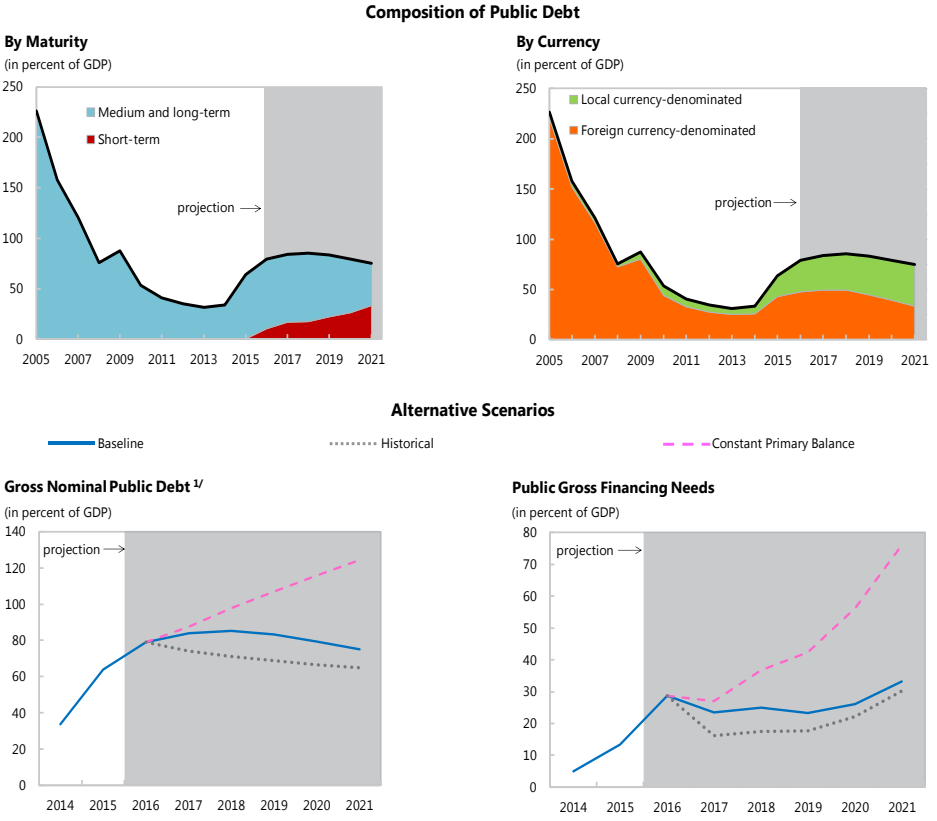

Figure 4. Iraq: Public Sector Debt Sustainability Analysis (DSA)—Stress Tests

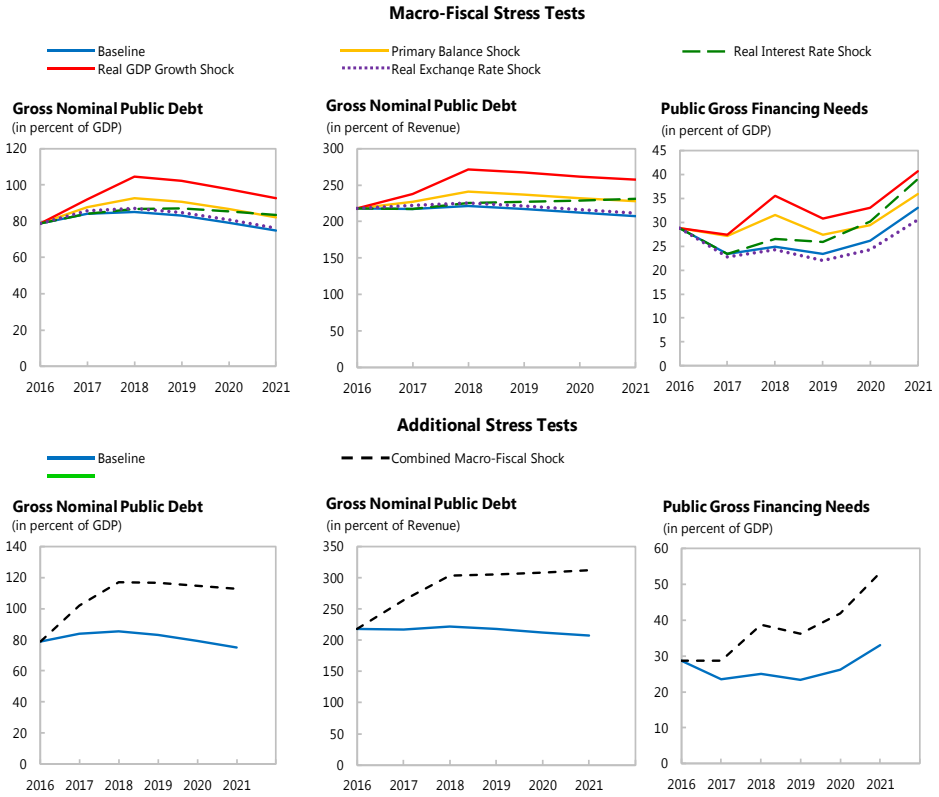

Underlying Assumptions

(in percent)

Primary Balance Shock	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Real GDP growth	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
Inflation	-13.2	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
Primary balance	-13.1	-13.2	-7.7	-1.4	0.4	1.6
Effective interest rate	2.0	2.2	2.8	3.1	3.0	3.1
Real Interest Rate Shock						
Real GDP growth	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
Inflation	-13.2	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
Primary balance	-13.1	-9.4	-4.0	-1.4	0.4	1.6
Effective interest rate	2.0	2.2	4.6	5.6	6.0	6.3
Combined Shock						
Real GDP growth	10.3	-4.6	-4.3	2.0	1.9	2.0
Inflation	-13.2	6.6	4.0	5.0	5.2	4.7
Primary balance	-13.1	-13.2	-9.7	-1.4	0.4	1.6
Effective interest rate	2.0	2.4	4.5	5.6	6.0	6.3

Real GDP Growth Shock	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Real GDP growth	10.3	-4.6	-4.3	2.0	1.9	2.0
Inflation	-13.2	6.6	4.0	5.0	5.2	4.7
Primary balance	-13.1	-12.6	-9.7	-1.4	0.4	1.6
Effective interest rate	2.0	2.2	2.8	3.2	3.0	3.2
Real Exchange Rate Shock						
Real GDP growth	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
Inflation	-13.2	17.8	5.3	5.0	5.2	4.7
Primary balance	-13.1	-9.4	-4.0	-1.4	0.4	1.6
Effective interest rate	2.0	2.4	2.5	2.7	2.7	2.9

Source: IMF staff.

الجدول رقم 2 العراق: إطار القدرة على تحمل الدين الخارجي للأعوام 2011 و2021

المئة من الناتج المحلي الإجمالي ما لم يذكر خلاف ذلك

	الفعلي							المتوقع					
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥			٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
خط الأساس: الدين الخارجي	٣٢,٨	٢٧,٧	٢٥,٣	٠,٦	٤٢,٣			٤٧,٧	٤٩,٦	٤٩,١	٤٤,٨	٣٩,٢	٣٣,١
التغير في الدين الخارجي	-١١,١	-٥,١	-٢,٤	٠,١	١٦,٤			٥,٥	١,٩	٠,٥	-٤,٣	-٥,٦	-٦,٠
تدفقات خلق الديون المحددة (٤ +٨ +٩)	-٢٤,٢	-١٢,٩	-٥,٨	٠,٥	١٥,٠			٧,٢	٨,٤	٣,٨	١,٤	-٠,٢	-٢,٢
عجز الحساب الجاري باستثناء مدفوعات الفائدة	-١٢,٤	٧,٠-	-١,٦	-٠,٩	٦,١			١٠,٦	٨,٤	٥,٠	٣,٧	2.7	٠,٨
العجز في موازنة السلع والخدمات	-١٣,٣	-٨,٥	-٣,٦	٣٩,٦	٦,٥			١٠,٨	٥,٨	٥,٢	٣,٩	٢,٩	١,٢
الصادرات	٤٤,٤	٤٤,٥	٣٩,٧	٣٨,٧	٣٣,٣			٣٢,٢	٣٤,٨	٣٤,٧	٣٤,٤	٣٣,٧	٣٣,٨
الإيرادات	٣١,١	٣٦,٠	٣٦,٠	-٢,١	٣٩,٨			٤٣,٠	٤٠,٦	٤٠,٠	٣٨,٣	٣٦,٦	٣٥,٠
صافي الديون غير المنشئة للتدفقات الرأسمالية	-١,٠	-١,٣	-٢,٤	١,٦	-١,٩			٠,٨	-٠,٦	-١,٧	-٢,٢	-٢,٧	-٢,٨
ديناميات الدين التلقائية ١/	-١٠,٨	-٤,٦	-١,٧	٠,٣	١٠,٧			-٤,٢	٠,٦	٠,٦	-٠,١	-٠,٢	-٠,٣
المساهمات من سعر الفائدة الاسمي	٠,٤	0.3	٠,٣	٠,١	٠,٣			٠,٤	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٥
المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	-٢,٥	-٣,٩	-٢,٠	١,٣	٠,٩			-٤,٦	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٩	-٠,٨	-٠,٧
المساهمة من تغييرات السعر وسعر الصرف	-٨,٧	-١,٠	٠,٠	٠,٥	٩,٥			...	...	...	...	...	...
٢/ المتبقي،التغيّر في إجمالي الاصور الأجنبية inc (٢-٣) ٣/	١٣,١	٧,٨	٣,٣	٠,٦	١,٤			-١,٧	-٦,٥	-٤,٣	-٥,٧	-٥,٤	-٣,٨
نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات (٪)	٧٣,٩	٦٢,٢	٦٣,٧	٦٥,٣	١٢٦,٨			١٤٨,١	١٤٢,٥	١٤١,٤	١٣٠,٣	١١٦,٢	٩٧,٩
اجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية (بمليارات الدولارات الامريكية	-٢١,٩	-١٣,٧	-٢,٢	٣,٣	١١,٦			٢٣,٩	١٨,٤	١٨,٣	١٤,٤	١٤,٥	١٣,١

كنسبة من الناتج المحلي	-١١,٨	-٦,٣	-٠,٩	١,٥	٧,٣	عشر سنوات	عشر سنوات	١٥,٩	١١,٣	١٠,٦	٧,٨	٧,٣	٦,٢
السيناريو مع المتغيرات الرئيسة المعدلات التأرخية ٥								٤٧,٧	٣٤,٣	٢٣,٧	١٣,٣	٤,٥	-٢,٣
افتراضات الاقتصاد الكلي الرئيسة الكامنة خط الأساس						المعدل التاريخي	الانحراف المعياري						
وراء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	٧,٥	١٣,٩	٧,٦	-٠,٤	-٢,٤	٥,٢	٤,٧	١٠,٣	٠,٥	٠,٧	٢,٠	١,٩	٢,٠
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (التغير في المئة)	٢٤,٧	٣,٠	٠,٠	-٤,٧	-٢٧,٠	٨,٩	٢١,٧	-١٤,٣	٧,٨	٥,٣	٥,٠	٥,٢	٤,٧
سعر الفائدة الاسمي (بالدولار٪)	١,١	١,١	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,٤	٠,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٦	١,٣
نمو الصادرات (بالدولار الأمريكي٪)	٥٢,٠	١٧,٧	-٤,١	-٥,٣	-٤٠,٠	١٣,٩	٣٤,٨	-٨,٥	١٧,٠	٥,٨	٦,١	٥,٢	٧,١
نمو الإيرادات (بالدولار الأمريكي٪)	٨,٥	٣٥,٨	٧,٨	١,٩	-٢٦,٧	١٣,٤	١٩,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٣	٢,٨	٢,٤	٢,٢
الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة الصافية	١٢,٤	٧,٠	١,٦	-٠,٥	-٦,١	٣,٤	٧,٣	-١٠,٦	-٨,٤	-٥,٠	-٣,٧	-٢,٧	-٠,٨
صافي تدفقات رأس المال غير المنشئة للدين	١,٠	١,٣	٢,٤	٢,١	١,٩	١,٤	٠,٧	-٠,٨	٠,٦	١,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٨

المصاد : صندوق النقد الدولي وبيانات البلد وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/تشتق على أساس [r – g – ea+١)r + (r+١)g)]/(g+r+gr+١) الاوقات السابقة على إجمالي الدين، حيث r = سعر الفائدة الحقيقي الاسمي الفعلي على الدين الخارجي وr = التغير في معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي المحلي بالدولار الأمريكي وg = نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وe = القيمة الاسمية (الزيادة في قيمة الدولار للعملة المحلية) و a= نسبة الدين بالعملة المحلية مقومة بإجمالي الدين الخارجي.

٢/المساهمة من الأسعار وأسعار الصرف المعرفة على النحو الآتي [-r+١)r+(ea+١)g)]/(g+r+gr+١) الأوقات السابقة على إجمالي الدين r= الزيادة مقدرة بقيمة العملة المحلية(e > ٠) وارتفاع التضخم (بالاستناد إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي).

٣/للتوقعات، الخط يتضمن تأثير تغيرات الأسعار وأسعار الصرف.

٤/ تُعرَف على أساس العجز في الحساب الجاري زائداً إطفاء الديون على المدى المتوسط والطويل الامد زائداً بنهاية المدة السابقة .

٥/ المتغيرات الرئيسة تتضمن نمو الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي ونمو معامل انكماش الدولار وتدفقات من غير الدين ومن غير الحساب الجاري الحالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Figure 5. Iraq: External Debt Sustainability: Bound Tests 1/ 2/

(External debt in percent of GDP)

Baseline and historical scenarios

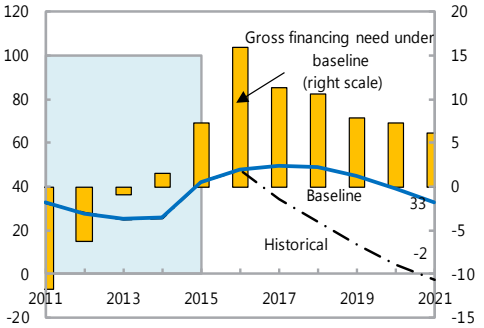

Interest rate shock (in percent)

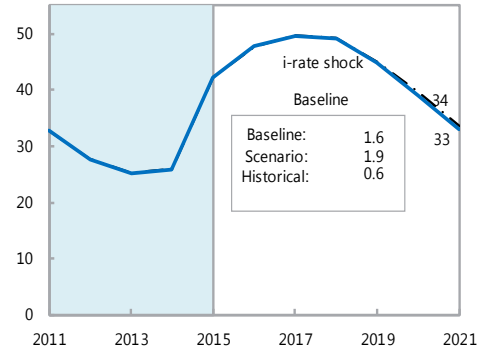

Growth shock

(in percent per year)

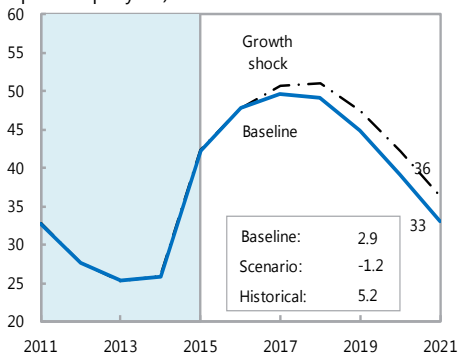

Non-interest current account shock

(in percent of GDP)

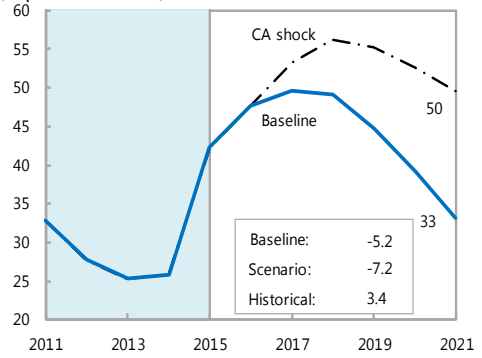

Combined shock 3/

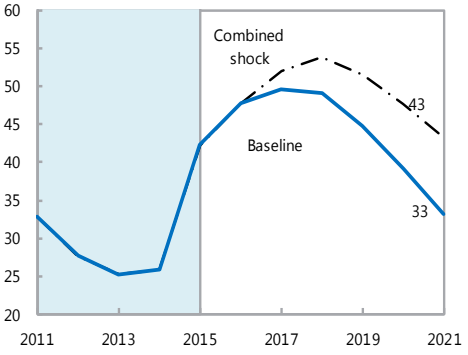

Real depreciation shock 4/

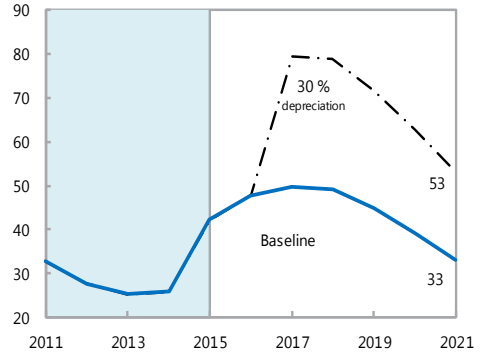

الملحق الأول: خطاب نوايا
بغداد في ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٦
السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي.
١٩ .٧٠٠th Street, N.W.
Washington, DC ٢٠٤٣١, USA

عزيزتي السيدة لاغارد،

١. كما تعلمون، لقد أصيب الاقتصاد العراقي بصدمتين مزدوجتين منذ منتصف ٢٠١٤.

٢. الأولى هي الهجمات التي شنها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التي عرضت العراق إلى خطر شديد، وقد حققت القوات الأمنية العراقية تقدماً ملحوظاً في حربها ضد تنظيم داعش، بمساعدة شركائنا الدوليين، غير أن هذه الهجمات أسفرت عن إزهاق آلاف الأرواح وتسببت في أزمة إنسانية طاحنة. فقد شُرِّد أكثر من أربعة ملايين شخص في المحافظات الشمالية منذ شهر يونيو/حزيران ٢٠١٤، فضلاً عن ٢٥٠ ألف لاجئ سوري نزح إلى العراق منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا المجاورة، ويُلاحَظ أن حوالي نصف النازحين داخلياً هم من الأطفال الذين أُجبروا على العيش في ظروف صعبة والتعرض إلى مخاطر صحية جسيمة، وتفرض أزمة اللاجئين ضغوطاً كبيرةً أيضاً على شبكة البنية التحتية والخدمات العامة، وفضلاً عن ذلك فقد دمرت الحرب الأصول والبنية التحتية العامة والخاصة، ولا تزال تشكّل عائقاً كبيراً أمام النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي، كما تسببت في إضعاف حركة التجارة المحلية والخارجية.

٣. أما الصدمة الثانية فتمثلت في هبوط أسعار النفط العالمية بنسبة ٥٠٪ تقريباً منذ منتصف ٢٠١٤، مما تسبب في صدمة خارجية كبيرة لميزان المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة اللذين يعتمدان في الأساس على عائد تصدير النفط، وأدت الصدمة إلى تدهور شديد في رصيد الحساب الجاري، واستنفدت احتياطياتنا الدولية من النقد الأجنبي، وأحدثت عجزاً كبيراً في الموازنة وفجوة واسعة في تمويلها.

٤. ولمعالجة هذه الصدمات، بدأت الحكومة في بداية عام ٢٠١٥ بتنفيذ عملية تصحيح كبيرة للأوضاع المالية العامة دعمناها بالبدء في برنامج يتابعه خبراء الصندوق وافقتم عليه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، ويهدف هذا البرنامج إلى إثبات جودة الأداء بغية الانتقال في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق تمويلي محتمل مع الصندوق، وقد وضحنا في المذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، بأننا حققنا ثلاثة من الأهداف الإرشادية الخمسة في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ واذار/مارس ٢٠١٦ فضلاً عن جميع المعايير الهيكلية الثلاثة للمراجعة الأولى في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

٥. وعلى هذه الخلفية، تطلب الحكومة عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات ويتيح الحصول على ٣٨٣١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٣٠٪ من حصة عضويتنا)، وتتعهد الحكومة بأن تنفذ في المدة ٢٠١٦-٢٠١٩ السياسات الاقتصادية والمالية الموضحة في المذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية للوصول بالنفقات تدريجياً إلى مستوى أقل واحتواء الدين في حدود يمكن الاستمرار بتحملها، وتصف المذكرة عملية الضبط المالي الكبيرة التي أجرتها الحكومة بالفعل في عام ٢٠١٥ والخطط الرامية إلى مواصلة تنفيذها في ٢٠١٦، وستقتصر الحكومة في عام ٢٠١٦ على تنفيذ ٨٥٪ من مستوى الإنفاق الأولي غير النفطي المجاز في الموازنة التي وافق عليها البرلمان لعام ٢٠١٦ لأن أسعار النفط أصبحت أقل بكثير مؤخراً من مستوى ٤٥ دولار للبرميل الذي استندت إليه موازنة ٢٠١٦، وفي ظل قوانين إدارة المالية العامة المطبقة في العراق، يجوز للحكومة أن تقوم بالتنفيذ دون مستوى الموازنة المعتمدة من البرلمان حينما تقل الإيرادات عما افترضته الموازنة، وللحدِّ من أثر الضبط المالي على الفقراء، ستقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي وتتعهد بألاّ يصل إلى حد أدنى معين أثناء مدة اتفاق الاستعداد الائتماني، وتصف المذكرة أيضاً سياسة النقد الأجنبي، وإدارة المالية العامة، والرقابة المصرفية، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتدابير مكافحة الفساد التي تتعهد الحكومة بتنفيذها في المدة ٢٠١٦-٢٠١٩.

٦. وترى الحكومة أن التدابير والسياسات المحددة في المذكرة المرفقة ملائمة لبلوغ أهداف هذا البرنامج وستتخذ أي خطوات أخرى يمكن أن تكون ضرورية لبلوغها، وسوف تتشاور الحكومة مع خبراء الصندوق حول اعتماد هذه التدابير قبل إجراء أي تعديل في السياسات الموضحة في المذكرة المرفقة.

٧. وستقدم الحكومة لخبراء الصندوق المعلومات ذات الصلة المشار إليها في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة بشأن التقدم المحقق في ظل البرنامج.

٨. وتنوي الحكومة إعلان محتوى تقرير خبراء الصندوق، بما في ذلك هذا الخطاب، والمذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية، ومرفق المعلومات التابع لهذا التقرير. ومن ثم فإنها تجيز لخبراء الصندوق نشر هذه الوثائق على موقعه الإلكتروني بمجرد موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق الاستعداد الائتماني. مع خالص التحية

علي محسن إسماعيل العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي وكالةً

هوشيار محمود زيباري
وزير مالية العراق

المرفقات:
مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

١.مذكرة التفاهم الفنية.

الملحق الأول – مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية

١. تعرض مذكرةُ السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) المستجداتِ الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة خلال المدة ٢٠١٥ – ٢٠١٦، والآفاقَ الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية والمالية للمدة ٢٠١٦ – ٢٠١٩، فيما يتعلّق باتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) لأجل العراق مع صندوق النقد الدولي (IMF).

الخلفية والمستجدات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة، والأداء في ظلّ برنامج مراقبة خبراء الصندوق:

A.الخلفية:

٢. لقد وضعت الهجماتُ التي قام بها ما يُسمّى بتنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) (داعش أو تنظيم داعش ISIS اختصاراً) العراقَ في خطر مهول، وقد حقّقت القوات الأمنية العراقية تقدّماً ملحوظاً في محاربتها هذا التنظيم؛ وذلك بمساعدة شركائنا الدوليين، وفي حقيقة الأمر فإنّ تلك القوات الأمنية استردّت جزءاً كبيراً من المناطق، التي كان تنظيمُ داعش قد سيطر عليها في أعقاب الغزو الذي شنّه عليها، ومع ذلك فمن غير المحتمل أن تضع هذه الحربُ أوزارها في القريب العاجل، بل إنّها سوف تستمرُّ في التأثير على حياة العراقيين، وعلى الاقتصاد الوطني العراقي كذلك.

٣. وقد أدت هجمات تنظيم داعش أيضاً إلى زيادة عدد الأشخاص النازحين داخلياً (في العراق)؛ ويُقدَّرُ عددُ هؤلاء النازحين بحوالي ٣,٧ ملايين نازح في إبريل/نيسان ٢٠١٦، وكذلك فإنّ ما يَقرُب من١٠ ملايين عراقي (أو ثلث عدد سكان العراق تقريباً) يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، ومع وجود ٢٤٦ ألف لاجئ سوري داخل العراق، فإنّ هذا البلد يعد رابع أكبر بلدان المنطقة التي تستضيف اللاجئين السّوريين الفارّين من سوريا، ويُقيم معظم هؤلاء اللاجئين السوريين، الذين تشكِّل النساء والأطفال نسبة ٦٠٪ منهم، في شمال العراق الذي يضمّ أيضاً إقليم كردستان، حيثُ مُنح اللاجؤون السوريون في هذا الإقليم الإقامة، التي يتضمّن منحهم حقوقاً أخرى، ومنها الحق في العمل، إنّ تدفّق اللاجئين إلى العراق يُضيف المتاعب إلى الوضع الإنساني الداخلي فيه، وهو وضعٌ صعبٌ أصلاً، تواجهه الحكومة العراقية.

٤. تبنت الحكومة العراقية وثيقة إصلاحات شاملة، في سياق استمرار أجندتها للإصلاح السياسي والاقتصادي، ترتكز تلك الوثيقة إلى الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء في أغسطس ٢٠١٥، وتتركز خطة الإصلاح على ستة محاور رئيسة، وهي: الأمن، وإعادة الاستقرار والإعمار في المناطق المحررة، والنزاهة والشفافية، والعمل التنفيذي، والتشريعات، واختيار الإدارات العليا وتعيين الموظفين، وتفعيل الإقراض

للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية، وتهدف الإصلاحات إلى تحسين الموازنة وزيادة الإيرادات على المدى المتوسط- البعيد بمبلغ يتراوح بين ٢٠-٣٣ ترليون دينار عراقي سنويا. وتشمل الخطوات الأولى، وتبدأ قبل تموز ٢٠١٦ التحسينات الإدارية التي لا تتطلب تغييرات في القوانين، وتفعيل ضرائب جديدة، وإدخال تعديلات على أنظمة الإعانات الحالية، وتهدف أيضاً إلى تفعيل دور هيئة النزاهة.

B. المستجدات الاقتصادية الأخيرة:

٥. انكمشَ الناتجُ المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠١٥ رغم الزيادة القوية بنسبة ١٢,٨٪ في الإنتاج النفطي، الذي يقع برمته في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، ويُقدَّرُ أيضاً بأنّ الناتج غير النفطي قد انكمش كذلك بنسبة ١٨,٧٪ [١٩]. وفي المدة من يناير/كانون الثاني – مايو/آيار ٢٠١٦، أنتج العراق ٤,٤ مليون برميل يومياً ويقدر الإنتاج في إقليم كردستان وشركات نفط الشمال ونفط الوسط ليصل إلى ٠,٨ مليون برميل يومياً، وصدرت الحكومة الاتحادية ٣,٣ مليون برميل يومياً بمتوسط سعر بلغ ٢٩ دولاراً للبرميل، مقارنة بـ٤٥ دولاراً أمريكياً في موازنة ٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٥ كان متوسط معدّل التّضخُّم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك منخفضاً، حيث بلغ مستواه ١,٤٪، ولكن من المحتمل أن يكون هذا التقدير أقلّ من قيمته الحقيقية، لأنّ التّغطية التي يشملها الرقم القياسي لأسعار المستهلك تستثني المناطق التي يحتلها تنظيم داعش، وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك سالباً في شهر أبريل/ نيسان ٢٠١٦ قد بلغ ١,٩٪، على أساس سنوي مقارن.

٦. اتّسع حجم العجز في الحساب الجاري فوصل إلى نسبة ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، مُموَّلاً بصفة رئيسة من استعمال ١٣ مليار دولار أمريكي من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية، التي انخفض حجمها إلى ٥٣,٤ مليار دولار أمريكي، أي ما يُعادل قيمة ٩,٩ أشهر من الواردات من السّلع والخدمات في نهاية عام ٢٠١٥.

٧. ازداد العجزُ المالي بنسبة ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥؛ وذلك بسبب هبوط أسعار النفط على الرغم من إجرا التدعيم المالي، الأمر الذي خفّض الرّصيد الأولي غير النّفطي المعَدَّل

١٩. تتضمن هذه التقديرات مناطق العراق كافة، ومنها المناطق التي يحتلها تنظيم داعش، ولحساب هذه التقديرات، فقد جرى إدخال تعديل على أرقام الإنتاج التي جمعها المكتب الإحصائي بالجهاز المركزي للإحصاء بعد شهر حزيران ٢٠١٤، لتفسر حقيقة أنّ أرقام الجهاز المركزي للإحصاء لا تُبلِّغ عن معظم الإنتاج داخل المناطق التي يحتلها تنظيم داعش منذ ذلك التأريخ، ويتألّف هذا التعديل من إجراء تعديل بنسبة ٤٪ فأكثر في إنتاج القطاعات غير النفطية، باستثناء القطاع الحقيقي، والخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية؛ وذلك لأن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء ما زالت تتضمن إنتاج المناطق التي يحتلها تنظيم داعش لهذه القطاعات.

بنسبة ١٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والإنفاق الأولي غير النفطي المعَدَّل[٢٠] بنسبة ٣٠٪ بالقيمة الحقيقية، الذي جاء في معظمه من خلال حالات الخفض في الاستثمارات غير النفطية، وفي السلع والخدمات، والتحويلات. وقد تمّ تمويل العجز الناتج عن ذلك، في معظمه أيضاً، عن طريق إصدار حوالات الخزينة التي شاركت فيها المصارف الحكومية (الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة)، من طريق القروض التي قدّمتها هذه المصارف (بمبلغ يُعادل نسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ومنها كذلك نسبة ٤٤٪ أُعيد تمويلها من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي، وكذلك تم تمويل العجز من خلال قرضين من صندوق النقد الدولي[٢١] والبنك الدولي بلغت قيمة كل منهما ١,٢ مليار دولار، وسحب الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف المملوكة للدولة (بقيمة ٣,٧ تريليون دينار عراقي؛ أي ما يمثّل نسبة ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من طريق تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع للموردين المحليين ٥,٢ تريليون دينار عراقي أو ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، الفقرة ١١ وشركات النفط الدولية (٤,١ تريليون دينار عراقي أو نسبة ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وخلال الربع الأول من العام ٢٠١٦ وصل العجز في المالية العامة إلى نسبة ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووصل العجز الأولي غير النفطي إلى ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إذْ كان الإيراد النفطي أقل بكثير من المخطط، بسبب أسعار النفط التي جاءت أقل من المخطط (الفقرة ٥)، فضلاً عن أن السلطات كانت أولويتها الإنفاق على الرواتب، والتقاعد، والتحويلات، والفوائد على حساب الإنفاق على السلع والخدمات، والاستثمار غير النفطي، واستمر تنفيذ الاستثمار النفطي، وتم تمويله من خلال تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع لشركات النفط الدولية (الفقرة ١١).

٨. إنّ الفارق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية ارتفع من نسبة (٣) في المئة، في المتوسط، في شهر كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٥، إلى حوالي ٩٪ في شهر مايو/آيار ٢٠١٦، في الوقت الذي قلص فيه البنك المركزي العراقي من حجم مزاداته للنقد الأجنبي في السوق الرسمية.

٩. ازداد العائد على السندات العراقية بالدولار الأمريكي المستحقة في عام ٢٠٢٨ من ٧,٥٪ في شهر آيار/ مايو ٢٠١٥ إلى ١٢,٥٪ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، ثم هبط إلى حوالي ١١٪ في مايو/آيار ٢٠١٦.

١٠. أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، عن منح قرض بقيمة

٢٠ . لتسهيل عملية المقارنة خلال السنوات، تم تعديل العجز الأولي غير النفطي لمراعاة تقديرات التحويلات لسنة الكاملة من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ التي اقتصرت التحويلات الفعلية خلالهما على شهرين و٥ أشهر، على التوالي .

٢١. راجع التقرير القطري عن العراق، الصادر عن صندوق النقد الدولي، رقم ٢٣٥/١٥ – العراق: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع.

(٢,٧) مليار دولار أمريكي لتغطية مبيعات المعدات العسكرية إلى العراق؛ وأعلنت ألمانيا في شهر شباط / فبراير ٢٠١٦ عن منح قرض للعراق لأحد المشاريع بقيمة ٥٠٠ مليون يورو.

C. الأداء في ظل برنامج خبراء الصندوق

١١. كان الأداءُ في ظل برنامج الخبراء[٢٢] مقنعاً إلى حدٍّ كبير.

- تم تحقق ثلاثة من الأهداف الإرشادية الخمسة المطلوب تحقيقها في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق (ينظر الجدول رقم ١).
- ظل الرّصيد الأولي غير النّفطي في مستوى أعلى من الحدّ الأدنى المقرر له في البرنامج، وذلك بمبلغ مقداره ٥,٢ تريليون دينار عراقي (٦,١ مليار دولار أمريكي)؛ وذلك راجعٌ إلى انخفاض مستوى تنفيذ الإنفاق في الرواتب والأُجور، وفي السلع والخدمات، والتحويلات، على الرغم من تجاوز حدّ الإنفاق الاستثماري، وانخفاض أداء الإيرادات غير النفطية.
- تجاوز الرصيد التراكمي لإجمالي احتياطيات البنك المركزي العراقي الحدّ الأدنى المقرر له في البرنامج بحوالي ٢٧٤ مليون دولار أمريكي.
- بقي صافي الموجودات الداخلية للبنك المركزي العراقي في مستوى أدنى من السّقف المقرر له في البرنامج، بمبلغ مقداره ١٣ تريليون دينار عراقي.
- كان الإنفاق في المجال الاجتماعي أقل بقليل من الحد الأدنى المقرر في البرنامج، بمبلغ مقداره (١,٠ تريليون دينار عراقي)؛ وذلك بسبب القيود التي فُرِضَت على النقد في نهاية العام.
- تجاوزت المبالغ المتأخرة عن الدفع الخارجية سقفها الصفري بمبلغ مقداره ٣,٥٥٦ مليار دولار أمريكي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبمبلغ ٤,٦٧٠ مليار دولار أمريكي في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦. ويمثل هذا التجاوز قيمة الفواتير الحقيقية الصحيحة التي أصدرتها شركات النفط العالمية التي هي مستحقة لأكثر من ثلاثة أشهر، وتجري الحكومة مناقشات مع شركات النفط العالمية لتسدد تدريجياً هذه المتأخرات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، للحيلولة دون تراكم أي متأخرات جديدة بعد ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني (معيار أداء مقترح بشأن مخزون المبالغ المتأخرة المستحقة لشركات النفط العالمية ومعيار أداء متواصل مقترح بشأن التراكم الصفري للمبالغ المتأخرة الخارجية الجديدة، ينظر الجدول رقم ٣). إن التسديد لشركات النفط العالمية بالوقت المحدد هو عامل جوهري لضمان الاستثمار النفطي والإيرادات النفطية، التي ستبقى المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق الحكومي والإيرادات في العراق.

٢٢. راجع تقرير صندوق النقد الدولي القطري رقم ١٦/١١ العراق: البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق.

- تشير التقديرات الأولية إلى استيفاء ثلاثة أهداف إرشادية في نهاية مارس/آذار ٢٠١٦ وعدم استيفاء هدفين آخرين (الجدول ١):
- رصيد إجمالي احتياطيات البنك المركزي العراقي تجاوز الحد الأدنى المقرر في البرنامج بمقدار ٧ مليارات دولار.
- بقي صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي أقل من السقف المبرمج بمقدار١٩ تريليون دينار عراقي.
- بقي الميزان الأولي غير النفطي أعلى من الحد الأدنى المبرمج بمقدار ١٠ تريليونات دينار عراقي (٨,٥ دولار أمريكي)، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق في جميع نواحي الإنفاق الأولي غير النفطي (الفقرة ٧).
- جاء الإنفاق الاجتماعي دون الحد الأدنى المبرمج له (بمقدار ١,٦ تريليون دينار عراقي) بسبب محدودية السيولة،وبمساعدة الدعم الدولي، تلتزم الحكومة بتسريع وتيرة الإنفاق الاجتماعي بحلول نهاية العام.
- استوفت الحكومة العراقية جميع القواعد المعيارية الهيكلية المحددة للمراجعة الأولى لبرنامج خبراء الصندوق (الجدول ٢).
- أكملت وزارة التخطيط إجراء مسح على المبالغ المتاخرة عن الدفع المحلية على الإنفاق الاستثماري، المتراكمة من جميع وزارات الحكومة الاتحادية في نهاية شهر فبراير/شباط ٢٠١٥- ٢٠١٦.
- انتهت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي من تجميع قائمة بكل الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وجميع وحدات الإنفاق ووحدات الإنفاق الفرعية للحكومة المركزية لدى البنك المركزي العراقي، والمصارف التجارية المملوكة للدولة كما هي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويصل المبلغ الإجمالي لهذه الودائع إلى ٩,٣ تريليون دينار عراقي منها ٢,٩ تريليون دينار عراقي كان يحتفظ بها البنك المركزي العراقي، و٣,٧ تريليون دينار عراقي في مصرف الرشيد، و٢,٥ تريليون دينار عراقي في مصرف الرافدين، و٠,٢ تريليون دينار عراقي في مصرف التجارة العراقي TBI، وصفر في المصارف الأخرى.
- عيّن مصرف الرشيد ومصرف الرافدين كلاً من إرنست ويونغ لتدقيق البيانات المالية لعام ٢٠١٤ لمصرفي الرشيد والرافدين على وفق المعايير العالمية.
- القاعدة المعيارية الهيكلية للمراجعة الثانية لم يتم استيفاؤها بعد: يتم إحراز تقدم في إعداد تعديلات على مسودة قانون الإدارة المالية العامة من أجل المصادقة عليها من قبل وزير المالية، وسيشكل هذا قاعدة معيارية للمراجعة الأولى من اتفاق الاستعداد الائتماني (الفقرة ٢٥).

السياسات الاقتصادية والمالية للسنوات ٢٠١٦-٢٠١٩:

١٢. لقد تراجع الأفق الاقتصادي منذ التقييم الذي جرى أثناء النقاشات بشأن برنامج خبراء الصندوق في (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) بسبب ما شهدته أسعار النفط العالمية من المزيد من التراجع والانخفاض، وأن التراجع الحاد في أسعار النفط العراقي المتوقعة من ٤٥,٠ دولاراً إلى ٣٤,٥ دولاراً في العام ٢٠١٦ قد أفضى إلى فجوة تمويل كبيرة تصل إلى ١٤ مليار دولار في السنة دون وضع تدابير أخرى موضع التنفيذ أو من دون تمويل لهذه الفجوة، مع إجراء تعديل إضافي على المالية العامة بنسبة ٣٪ في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في العام ٢٠١٦ وبعدها مقارنة ببرنامج خبراء الصندوق (من خلال التدابير الواردة أدناه)، والاستخدام الإضافي لاحتياطيات النقد الأجنبي، يمكن أن تخفض الفجوة التمويلية لتصل إلى ٤,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦ و ١٣,٢ مليار دولار خلال الاعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ التي يمكن لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمانحين سدّها. قد يشتمل التقشف المالي المقترح في العام ٢٠١٦ على خفض العجز الأولي المعدل لغير النفط بنسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مقارنة بموازنة ٢٠١٦، ومن المتوقع أن تتسبب الحرب المستمرة مع داعش، فضلاً عن التقشف المالي الحاد بانخفاض يصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عام ٢٠١٦، ولكن بافتراض مستوى إنتاج النفط الذي تم تحقيقه في بداية ٢٠١٦ نتيجة الاستثمار الكبير في السابق فضلاً عن الاستثمار النفطي المستمر، سيزيد معدل الإنتاج في ٢٠١٦ بنسبة ٢١٪ مقارنة بمعدل العام الماضي، وعليه بنحوٍ عام من المتوقع أن ينمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠,٣٪ في العام ٢٠١٦، ويمكن أن يتسع نطاق العجز في الحساب الجاري ليصل إلى ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ بسبب الانخفاض في أسعار النفط، ولكنه قد يتحسن في المدى المتوسط مع تعافي أسعار النفط بعض الشيء، وتنفّذ الإصلاحات الهيكلية، ويتم إحراز تقدم لاستعادة المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش،وأن من شأن الزيادة في أسعار النفط، والتدعيم المالي -الذي قد تدعو الحاجة إلى مواصلته بعد انتهاء مدة البرنامج- أن يجعل عجز المالية العامة ينخفض إلى أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢١، وأن يعود ميزان المدفوعات ليحقق الفائض من جديد بحلول عام ٢٠٢١، ويمكن أن يصل الدَيْن العام إلى٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ بينما يرتفع إجمالي الاحتياطيات الرسمية من العملة الأجنبية إلى ٣١,٥ مليار دولار بعد مدة الانخفاض الطويلة التي شهدها (٥,١ أشهر من الواردات من السلع والخدمات) في العام ٢٠٢٠.

A. سياسات النقد الأجنبي:

١٣. إن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على ربط العملة بالدولار الأمريكي،إذْ يوفر ربط العملة ركيزة اسمية رئيسة في بيئة يعتريها الكثير من الشكوك فضلاً عن ضعف القدرات في مجال السياسات بسبب الصراع مع داعش، وسيزيد البنك المركزي العراقي من مبيعات النقد الأجنبي لمعاملات الصرف الحالية الصحيحة في السوق الرسمية من أجل تقليص الفارق بين أسعار الصرف في السوق الرسمية وفي السوق الموازي (الفقرة ٨).

١٤. ستقوم الحكومة برفع القيود المتبقية على الصرف وممارسات تعدد أسعاره تدريجياً بهدف القضاء على اختلالات الأسعار، فمثل هذا التوجه نحو قبول الالتزامات بموجب المادة ٨ من مواد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي يمثل إشارة إيجابية إلى مجتمع الاستثمار بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام الصرف المتحرر من القيود ومن ممارسات تعدد أسعار الصرف للمعاملات الدولية الحالية، وبالتالي التمهيد لنشوء مناخ جاذب للأعمال، و كخطوة أولى سيصادق مجلس الوزراء على تعديل قانون الاستثمار ويقدمه إلى البرلمان، أو أن البنك المركزي العراقي سيصدر أنظمة تنفيذية توضيحية لرفع القيود المفروضة على تحويل عائدات الاستثمار؛ مما يؤدي إلى فرض قيود على الصرف (القاعدة المعيارية الهيكلية، الجدول ٥) بحسب التوصية التي تقدّمت بها بعثة المساعدة الفنيّة التابعة لصندوق النقد الدولي مؤخراً، وكخطوة ثانية فإن البنك المركزي العراقي سيقوم في نهاية عام ٢٠١٦ بجعل الحدود الأسبوعية على شراء النقد في المزادات الأسبوعية للعملة الأجنبية تأشيرية، أي أنه سيكون بإمكان أي مصرف يتطلب نقداً إضافياً لتغطية نفقات السفر المشروعة لعملائها أن يحصل على المبلغ المطلوب الذي يتجاوز هذه الحدود بناءً على الوثائق الملائمة، وسيطلع البنك المركزي العراقي الرأي العام على هذه السياسة من خلال شرحها عبر مؤتمر صحفي ونشرها عبر موقعه الإلكتروني الخارجي.

B. سياسة المالية العامة:

١٥. من أجل المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وإبقاء الدين العام عند مستوى يمكن تحمله، تلتزم الحكومة بالسعي في جهودها لتصحيح أوضاع المالية العامة؛ وذلك بهدف مواءمة النفقات مع الموارد المتاحة في الأعوام ما بين ٢٠١٦-٢٠١٩، ويتطلب ذلك ما يأتي: (١) إجراء تخفيضات كبيرة في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل[٢٣] (معيار الأداء PC، ينظر الجدول رقم ٣)، بحوالي١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٤,٣ تريليون دينار عراقي أو ٣,٦ مليار دولار)، خلال الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩ (٢) العمل على تحقيق زيادة

٢٣. يُعرَف عجز المالية العامة الأولي غير النفطي على أنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية، أي باستبعاد مدفوعات الفائدة، انظر مذكرة التفاهم الفنية.

كبيرة معظمها في جانب التمويل المحلي ولكنها تشمل التمويل الخارجي على المدى القصير التي ستكون متوافقة مع الجهود الرامية إلى استمرارية الدين العام عند مستوى يمكن تحمله على المدى المتوسط.

١٦. من أجل التخفيف من آثار التدعيم المالي على السكان تقوم الحكومة بحماية (بالمحافظة على) النفقات الاجتماعية، أي الإنفاق على الصحة والتعليم والتحويلات التي تدعم شبكة الأمان الاجتماعي، والنازحين داخلياً IDPs واللاجئين (الهدف التأشيري، الجدول٣).

١٧. من أجل تعزيز استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، ستقوم الحكومة بتجديد النقاشات مع دائني العراق من غير أعضاء نادي باريس، إذْ لا تزال هنالك مبالغ متأخرة عن الدفع خارجية بمبلغ ٤١ مليار دولار أمريكي تجاه هؤلاء الأعضاء لم يتم إيجاد حل بشأنها وتراكمت إبّان عهد صدام حسين قبل عام ٢٠٠٣، وتشكل هذه المبالغ الجزء الأكبر من إجمالي الدين الخارجي الذي بلغ ٦٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥، وستستمر المفاوضات مع هؤلاء الأعضاء حول تخفيف أعباء الدين بالشروط نفسها المطبقة مع أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته ٨٠٪ من صافي القيمة الحالية (للدين)، وستبحث الحكومة أيضاً مع نادي باريس إمكانية طلب إعادة هيكلة الديون المتبقية لأعضاء نادي باريس بنحوٍ لا يؤثر على صافي القيمة الحالية للدين.

١٨. من أجل تخفيف القيود النقدية في عام ٢٠١٧، اتفقت السلطات مع الحكومة الكويتية على إرجاء آخر لموعد تسديد متأخرات تعويضات الحرب المستحقة للكويت التي تصل إلى ٤,٦ مليار دولار أمريكي (٥,٤ تريليون دينار عراقي أو ما نسبته ٤,٣ في المئة من الناتج المحلي غير النفطي) بعد ٢٠١٧.

١٩. من أجل تسهيل تنفيذ عملية اقتسام الموازنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، تنظر الحكومة الاتحادية في تحسين الطرائق المتبعة، وفي هذا الصدد ينظر الطرفان في استبعاد الإيرادات النفطية لحكومة إقليم كردستان، التي تعتزم تكليف شركات تدقيق دولية بتدقيقها بدءاً من الأول يوليو/تموز ٢٠١٦، إلى جانب تحويلات الموازنة التي تؤول لحكومة إقليم كردستان في ظل ترتيبات تقاسم الموازنة، وفي هذه الأثناء سيتم إدخال تعديل على معيار الأداء حول الميزان الأولي غير النفطي (الفقرة ٣٢) للحكومة في حال لم يتم تنفيذ اتفاق الموازنة مع حكومة إقليم كردستان (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة ١٤).

برنامج المالية العامة في عام ٢٠١٦:

٢٠. في العام ٢٠١٦ تلتزم الحكومة باحتواء العجز الأولي غير النفطي بحيث لا يتجاوز ٦٥,٢ تريليون دينار عراقي (٥٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، مقابل ٧٦,٧ تريليون دينار عراقي (أي ٥٦,٣٪ من الناتج المحلي غير النفطي) في موازنة عام ٢٠١٦. إن مصادقة مجلس الوزراء على التقرير الفصلي لتنفيذ الموازنة وتعميمه على البرلمان الذي يسلط الضوء على الإيرادات والنفقات المتوقعه لما تبقى من ٢٠١٦ يعكس التقليص المذكور في أعلاه، ويفسر التباين بين موازنة ٢٠١٦، والإجراءات التي سيتم

اتخاذها لضمان بقاء تنفيذ الموازنة متماشياً مع إطار الاقتصاد الكلي التي تم الاتفاق عليه ضمن اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)، الذي سيكون إجراءً مسبقاً (شرط مسبق، الجدول ٥). إن موافقة وزير المالية على خطة إنفاق لوحدات الإنفاق تتناسب مع إطار الاقتصاد الكلي المتفق عليه ضمن اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) وتوزيعها على وحدات الإنفاق، وهو إجراء مسبق آخر، وسيتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق التدابير الآتية:

- تحصيل إيرادات غير نفطية تصل إلى ٧,٤ تريليون دينار عراقي كحد أدنى (٦,١٪ من الناتج المحلي غير الإجمالي غير النفطي) مقابل ٨,٨ تريليون دينار عراقي (٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في موازنة عام ٢٠١٦ على الرغم من تخفيض توقعات النمو غير النفطي إلى –٥٪ مقابل صفر في الموازنة، نتيجة إلى التدابير الواردة على النحو الآتي:
- زيادة الإيراد الضريبي من ضريبة الدخل الشخصي من خلال تخفيض الإعفاءات، وسينتج عن ذلك ٠,٣ تريليون دينار عراقي في ٢٠١٦ (الفقرة ٢٣).
- تقليص الإنفاق الأولي غير النفطي إلى ٧٢,٦ تريليونات دينار عراقي (أي ٥٩,٤٪ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) مقابل ٨٥,٥ تريليون دينار عراقي (أي ٦٢,٨٪ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في موازنة عام ٢٠١٦؛ وسيتم تحقيق معظم هذا التخفيض من خلال الإجراءات التالية:
- خفض فاتورة الأجور بما مقداره ٣,٠ تريليون دينار عراقي، من خلال الانسحاب الطبيعي من سوق العمل، وتأخير عمليات تعيين موظفين جدد، وتخفيض المزايا الاختيارية، وتعديل رواتب العاملين في الأجهزة العسكرية والأمنية في ضوء الغياب الملاحظ لعدد من العاملين من دون إجازات؛ ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة مقدارها ٣ تريليونات دينار عراقي في فاتورة الأجور مقارنة بعام ٢٠١٥.
- خفض معاشات التقاعد بمقدار ١,٨ تريليون دينار عراقي، من خلال إنفاذ القواعد القائمة التي تحظر الحصول على معاشات متعددة أو الحصول على معاشات تقاعدية بدون حدة أدنى لمدة المساهمة أو دون سن التقاعد القانوني، ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة مقدارها تريليون دينارعراقي واحد في مدفوعات معاشات التقاعد مقارنة بعام ٢٠١٥.
- خفض بند السلع والخدمات بمقدار ٢,٢ تريليون دينار عراقي، مع إفساح المجال لزيادة رسوم الكهرباء من ٣٦٠ مليار دينار عراقي إلى ٦٧٥ مليار دينار عراقي، نتيجة لزيادة التعرفة بمقدار خمسة أضعاف بناء على قرار مجلس الوزراء (الفقرة ٢٤) ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة مقدارها ١,٩ تريليون دينار عراقي في بند السلع والخدمات مقارنة بعام ٢٠١٥ باستثناء الكهرباء.

- خفض التحويلات بمقدار ٢,٤ تريليون دينار عراقي، بوسائل منها تخفيض الإنفاق على تحديد مخزون الطعام في البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام PDS) في ضوء زيادة مستوى هذا المخزون بنحوٍ يفوق ما تمت برمجته في نهاية ٢٠١٥، ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة في التحويلات مقدارها ٤,٥ تريليون دينار عراقي مقارنة بعام ٢٠١٥، وزيادة مقدارها ١,٨ تريليون دينار عراقي في تحويلات شبكة الأمان الاجتماعية وتشمل زيادة البطاقة التموينية بمقدار ٠,٢ تريليون دينار عراقي.
- خفض النفقات الاستثمارية غير النفطية بمقدار إضافي ٣,٦ تريليون دينار عراقي من خلال تحديد أولويات المشروعات التي بدأ تنفيذها والتركيز في المشروعات الجديدة الأكثر أهمية وتأجيل تنفيذ المشروعات الأخرى للسنوات اللاحقة؛ وسوف ينطوي ذلك على تخفيض مقداره ٧,٣ تريليون دينار عراقي في النفقات الاستثمارية غير النفطية مقارنة بعام ٢٠١٥.
- تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وغيرها من البنود ويتضمن كذلك اقتسام العبء الكبير مع حكومة إقليم كردستان، وهو ما يتناسق بصورة عامة وحصتها في موازنة الحكومة الاتحادية، وبينما كانت ستصل التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان إلى ١٣,١ تريليون دينار عراقي في موازنة ٢٠١٦، إلاّ أنها سوف تنخفض إلى ٩,٨ تريليون دينار عراقي في برنامج المالية العامة المعدل في ٢٠١٦.
- لغايات تمويل عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (٦٥,٢ تريليون دينار عراقي)، ومدفوعات الفائدة (٢,٨ تريليون دينار عراقي) والإنفاق الاستثماري النفطي (١٤,٧ تريليون دينار عراقي، على الحكومة أن تلجأ إلى إيرادات النفط (٥٦,٦ تريليون دينار عراقي)، وإلى التمويل المحلي (٢١,٥ تريليون دينار عراقي) والتمويل الخارجي (٤,٥ تريليون دينار عراقي):
- سيتم تغطية التمويل المحلي من خلال إصدار أذون (حوالات) خزينة (١٤,٩ تريليون دينار عراقي)، حيث سيتم إعادة تمويل ما قد تصل قيمته (١٢,٦ تريليون دينار عراقي) من هذا المبلغ من خلال البنوك التجارية في نافذة الخصم في البنك المركزي العراقي، ومن خلال إصدار سندات وطنية للعامة (للاكتتاب العام) (٥ تريليون دينار عراقي) والسحب من ودائع الحكومة لدى القطاع المصرفي (٤ تريليون دينار عراقي). هذا وستتم إعادة النظر في مبلغ التمويل النقدي غير المباشر من البنك المركزي عند إجراء أول مراجعة وذلك في ظل النجاح في توفير تمويل محلي من خلال طرق أخرى. إذا وصلت إيرادات النفط إلى مستويات أعلى من المفترض في البرنامج، تتعهد الحكومة بادخار الإيرادات النفطية الفائضة التي تفوق المبلغ المفترض في البرنامج من أجل تخفيض التمويل النقدي غير المباشر الذي يقدمه البنك المركزي العراقي لسد عجز الموازنة.

- سيتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض من صندوق النقد الدولي وذلك بموجب اتفاقية الاستعداد الائتماني (١,٩ مليار دولار أمريكي)، والبنك الدولي بموجب قروض سياسات التنمية التي سيتم صرفها في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ ومن خلال إصدار سندات بضمان كامل من الولايات المتحدة (مليار دولار)، وقروض من البنك الدولي بضمان من فرنسا (٤٥٠ مليون دولار)، من المملكة المتحدة (٤٣٠ مليون دولار)، وكندا (١٢٠ مليون دولار أمريكي)، وقرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار)، وإصدار سندات أوروبية (يوروبوند) في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ (مليار دولار). وفضلاً عن ذلك سيتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض المشاريع من الحكومة الأمريكية (٢,٧ مليار دولار، الفقرة ١١)، ومن ألمانيا (١٦٧ مليون يورو، الفقرة ١١)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA (٣٢٣ مليون دولار)، والبنك الدولي (١٢٠ مليون دولار)، وإيطاليا (٦٦ مليون دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (٥٤ مليون دولار).

٢٢. لن تقوم الحكومة باللجوء إلى تراكم المبالغ المتأخرة عن الدفع لتمويل العجز، وإنما تلتزم بسقف الصفر على المتأخرات الخارجية الجديدة أمام دائنيها الخارجيين بعد ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ (معيار الأداء، ينظر الجدول١)، وبالتخلص التدريجي من مخزون المبالغ المتأخرة على الدفع القائمة المستحقة لشركات النفط العالمية بحلول نهاية ٢٠١٦ (١١) وبالقيام بجرد دوري منتظم للمبالغ المتأخرة المحلية مع الأخذ بعين الحسبان عدم تراكم متأخرات جديدة، وبأن يتم تسديد القائمة بعد القيام بإجراء تدقيق مناسب (الفقرة ٢٥)، النقطة الثالثة.

C. الإصلاحات في جانب الإيرادات:

٢٣. لغايات تعزيز الإيرادات، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات الآتية:

- توسعة قاعدة ضريبة الأجور: وافق مجلس الوزراء على شمول ضريبة الدخل على الأجور والرواتب كافة التي يتقاضاها موظفو الحكومة غير العسكريين في درجات أعلى من الدرجة الثانية لتشمل –فضلاً عن الراتب الأساسي– أية مدفوعات إضافية والمكافآت، وساعات العمل الإضافية وأية مخصصات أخرى (باستثناء مخصصات الزوجة والأطفال) (إجراء مسبق، الجدول ٥) ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الإجراء إيرادٌ ضريبيٌ إضافي بمقدار (٠,٣) تريليون دينار عراقي في ٢٠١٦ و(٠,٦) تريليون دينارعراقي في ٢٠١٧ حينما يطبق للعام كاملا.
- تدقيق البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق ٣٠٠/٦٠٠ لدى البنك المركزي العراقي، وذلك للتحقق من وصول جميع إيرادات النفط إلى الخزينة العامة ولمراقبة استخدام الموارد المودعة على ذلك الحساب، وستستمر وزارة المالية بتدقيق حركة جميع المعاملات لميزان

حسابها من العملة الأجنبية (حساب ٣٠٠/٦٠٠) لدى البنك المركزي من قبل شركة تدقيق دولية كل ستة أشهر، وستقوم بنشر تقارير التدقيق على موقعها الإلكتروني خلال ستة أشهر من نهاية كل مدة تدقيق نصف سنوية (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول رقم ٥).

- إجراء تشخيص للقوانين الضريبية والجمركية بهدف تسهيلها وتوسيع القاعدة الضريبية، وستقوم الوزارة بحلول نهاية شهر أيلول من عام ٢٠١٦ بإعداد إجراءات خاصة بالسياسة الضريبية لزيادة الإيرادات الضريبية والجمركية وذلك بدعم فني من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تشمل هذه الإجراءات استحداث ضريبة القيمة المضافة[٢٤] أو ضريبة مبيعات، أو ضريبة دخل على الأجور التقاعدية للأفراد، ضريبة مكوس. وستقوم الحكومة بوضع إجراءات خاصة بالسياسة الضريبية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية في مشروع موازنة عام ٢٠١٧.
- إجراء تشخيص لهيئات الضريبة والجمارك بهدف تحديث كلا الهيئتين وتوسيع القاعدة الضريبية وذلك بدعم فني من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبحلول نهاية كانون الأول من عام ٢٠١٦ ستقوم وزارة المالية باقتراح استراتيجية لتعزيز أداء هيئتي الضريبة والجمارك وذلك بمساعدة فنية من الصندوق والبنك الدولي، وستقوم هيئة الضريبة بحلول نهاية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٦ باقتراح استراتيجية لتطبيق نظام معلومات الأسيكودا (UNCTAD ASYCUDA) في عملها.

D. إصلاحات الإنفاق:

٢٤. من أجل التقليل من الإنفاق ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات الآتية:

- السيطرة على تطور الأجور والمعاشات من خلال مزيج من الإجراءات الآتية:
- تنفيذ عملية تجميد التوظيف في ٢٠١٦ على القطاعات كافة من غير الأمن والصحة والتعليم.
- قيام ديوان الرقابة المالية بإجراء تدقيق لمتلقي الأجور والمعاشات التقاعدية بحلول نهاية – آب ٢٠١٦ لتحديد أولاً الدفعات للعمالة الوهمية والمتقاعدين الوهميين، ثم إلغائها (القواعد المعيارية الهيكلية، الجدول٥).
- تعديل معاملات نظام التقاعد العام كما اقترحه البنك الدولي بنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ [٢٥].

٢٤.قد ينتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ ، والتي أقر مجلس دول التعاون الخليجي فرضها بدءاً من عام ٢٠١٨ تحقيق إيرادات سنوية بنسبة ٢ ٪من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٥. نسبة الى البنك الدولي، فإن تعديل قانون الضمان ٢٠١٤/٩ لإدخال التعديلات الآتية، ينتج عنه وفورات تراكمية تفوق ١ تريليون دينار عراقي حتى ٢٠١٨، و٣١ تريليون دينار عراقي حتى ٢٠٢٨: (١) تخفيض معدل التراكم من ٢,٥٪ الى ١,٥٪ (٢) تقليل الحد الأدنى للخدمة من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة لاستحقاق المعاش التقاعدي (٣) تغيير الراتب الأساسي لاحتساب المعاش التقاعدي من السنوات الثلاث الأخيرة الى السنوات السبع الأخيرة (٤) تخفيف شروط التأهيل للمعاشات التقاعدية للورثة الباقين لتشمل فقط الأزواج والأبوين والأطفال.

- **إصلاح قطاع الكهرباء من خلال مزيج من الإجراءات الآتية:**
- تنفيذ جدول تعرفة الكهرباء التصاعدية الذي وضعته وزارة الكهرباء في ٢٠١٥، الذي من الممكن أن يولد حوالي ٢,٢ ترليون دينار عراقي (١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) كإيراد إضافي لقطاع الكهرباء، وسيتم استخدام الوفورات (الإيرادات الإضافية) في ٢٠١٦ لتمويل الاستثمارالخارج عن الميزانية وتسديد القروض المصرفية لشركات الكهرباء[٢٦] ، بحيث لن تمس الزيادة فئة الاستهلاك دون (٦٠٠ كيلواط ساعة في الشهر) لحماية الأكثر فقراً.
- التقليل من حجم الغاز المحترق من خلال استخدامه لتوليد الكهرباء، الأمر الذي على وفق البنك الدولي، قد يولد حوالي ١,٤ ترليون دينار عراقي (١,٢ مليار دولار، أو ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في شكل وفورات للخزينة في السنة، مع تكلفة مقدماً بقيمة ٠,٥ مليار دولار بدءاً من ٢٠١٧[٢٧] ؛ ولتحقيق هذه الغاية، قامت وزارة النفط بدفع كل المبالغ المتأخرة لشركة غاز البصرة والبالغة ٢٠٤ مليون دولار في العام ٢٠١٥، وستقوم بدفع المبالغ المستحقة لعام ٢٠١٦ والبالغة ١٤٠ مليون دولار أمريكي بنهاية شهر مايو/آيار، وستدفع مقابل مشترياتها الباقية التقديرية من الغاز من شركة غاز البصرة في ٢٠١٦ والبالغة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي خلال مدة التعاقد التي تصل إلى ٤٥ يوماً بعد إصدار الفواتير، وستقوم بتمويل ١٤٥ مليون دينار عراقي على الأقل لموازنتها الاستثمارية لعام ٢٠١٦ من أجل تمويل المشروع الاستثماري للتقليل من حجم الغاز المحترق في شركة غاز البصرة.

٢٦. في ٢٠١٥، كان استهلاك الكهرباء ٤٢ غيغاوات، وبلغت الإيرادات التي تم تحصيلها ٠,٨ تريليون دينارعراقي، بينما بلغت كلفة إنتاج الكهرباء على أساس سعر النفط المزود $٥ للبرميل ٥ تريليونات دينار عراقي، وهناك إمكانية أن تؤدي هذه الزيادة في التعرفة الى زيادة المبيعات إلى ٣ تريليون دينار عراقي وتقليص الفجوة مقارنة بكلفة الإنتاج إلى ٢ تريليون دينار عراقي. وفي ٢٠١٥، استهلكت الحكومة المركزية ٤,٥ غيغاوات. وستؤدي هذه الزيادة في التعرفة الى زيادة تكلفة فاتورة الكهرباء لها من ٧٣ مليار دينار عراقي في ٢٠١٥ الى ٦٧٥ مليار دينار عراقي في ٢٠١٦، مقارنة بمبلغ ٣٦٠ مليار دينارعراقي في موازنة ٢٠١٦. وتم رفع الائتمان لاستهلاك الكهرباء على هذا الأساس في برنامج المالية العامة المنقح لعام ٢٠١٦ (الفقرة ٢٠).

٢٧. البنك الدولي كانون الأول ٢٠١٥، ٦٢، ص. ٢٨.

- **إصلاح نظام البطاقة التموينية (PDS)[٢٨]:**

تضع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قاعدة بيانات للاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل (PMT) بمساعدة من البنك الدولي، وحين استكمال قاعدة البيانات المذكورة، سيكون لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قاعدة بيانات سيتم استخدامها لتحديد الاستحقاق للحصول على التحويلات النقدية بناءً على الموازنة المتوافرة، وسيمكن استخدام لقاعدة البيانات نفسها من قبل برامج أخرى (مثل نظام التوزيع العام) لااستهداف الأسر الفقيرة لتحصل على المساعدة (النقدية أو العينية)، بناءً على الدرجات التي حصلت عليها على مقياس الرعاية الاجتماعية، كما هو محدد في الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل.

- إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة: إنَّ المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة في العراق تضم مجموعة كبيرة من الكيانات العامة، بما فيها الدوائر/الإدارات والأجهزة الوزارية، وتوجد في العراق ١٧٦ مؤسسة مملوكة للدولة يعمل فيها ما يزيد على ٥٥٠ ألف موظف، وتشير التقديرات إلى أن نسبة العمالة الزائدة بينهم تتراوح ما بين ٣٠٪ و٥٠٪، لذلك فهي من الناحية الهيكلية تسبب خسائر وتشكل عبءاً كبيراً على الموارد العامة، ومع هذا لا توجد معلومات دقيقة عن نطاق التكاليف وحجمها الذي يتحملها الاقتصاد والقطاع المالي والمالية العامة في العراق من هذا المؤسسات المملوكة للدولة نتيجة لضعف إبلاغ بيانات أهم الإحصاءات المالية والاقتصادية بشأن المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة البالغ عددها ١٧٦ مؤسسة، وبالمثل فإن الشفافية المالية في المؤسسات المملوكة للدولة محدودة، وبدأت الحكومة –بمساعدة من البنك الدولي– بإنشاء قاعدة بيانات لرصد المخاطر التي تشكلها المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة على المالية العامة، وبناءً على هذه المعلومات سوف تضع الحكومة تدابير لإعادة هيكلة المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة حين إجراء المراجعات المستقبلية في ظل «اتفاق الاستعداد الائتماني».

٢٨. في ٢٠١٥، كان استهلاك الكهرباء ٤٢ غيغاوات، وبلغت الإيرادات التي تم تحصيلها ٠,٨ تريليون دينارعراقي، بينما بلغت كلفة إنتاج الكهرباء على أساس سعر النفط المزود $٥ للبرميل ٥ تريليونات دينار عراقي، وهناك إمكانية أن تؤدي هذه الزيادة في التعرفة الى زيادة المبيعات إلى ٣ تريليون دينار عراقي وتقليص الفجوة مقارنة بكلفة الإنتاج إلى ٢ تريليون دينار عراقي. وفي ٢٠١٥، استهلكت الحكومة المركزية ٤,٥ غيغاوات. وستؤدي هذه الزيادة في التعرفة الى زيادة تكلفة فاتورة الكهرباء لها من ٧٣ مليار دينار عراقي في ٢٠١٥ الى ٦٧٥ مليار دينار عراقي في ٢٠١٦، مقارنة بمبلغ ٣٦٠ مليار دينارعراقي في موازنة ٢٠١٦. وتم رفع الائتمان لاستهلاك الكهرباء على هذا الأساس في برنامج المالية العامة المنقح لعام ٢٠١٦ (الفقرة ٢٠).

E. إصلاحات الإدارة المالية العامة:

٢٥. من أجل تعزيز ضبط الإنفاق من المالية العامة، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات الآتية:

- سيقوم وزير المالية بالموافقة على مسودة جديدة لقانون الإدارة المالية على وفا ملاحظات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن المسودة الأخيرة المقدمة لمجلس شورى الدولة (القاعدة المعيارية الهيكلية، الجدول٥)، وستحتوي هذه المسودة على: موافقة وزارة المالية المسبقة على الالتزامات متعددة السنين، وتقريري موازنة: واحد على أساس نقدي، والآخر سيحتوي بنحوٍ تدريجي على عناصر مبنية على أساس الاستحقاق، وتدوين النية الحالية لاستثمار أي إيراد نفطي فائض في الأصول المحلية.
- تحسين الإبلاغ بشأن إحصاءات مالية الحكومة (GFS)، بناءً على توصيات المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي، ستقوم وزارة المالية بإرسال جداول الإبلاغ المالي (بما في ذلك الإيرادات والنفقات والتمويل) لخبراء صندوق النقد الدولي في نهاية كانون الأول ٢٠١٥، ونهاية آذار ٢٠١٦ ونهاية حزيران ٢٠١٦، على وفق دليل إحصائيات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤ (GFSM ٢٠١٤، القاعدة المعيارية الهيكلية للمراجعة الأولى، الجدول٥)، وستقوم بنشر جداول الإبلاغ المالي الفصلية على وفق لدليل إحصائيات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤ مع مدة فاصلة أمدها فصل واحد على الموقع الإلكتروني الخارجي لوزارة المالية بدءاً من ١ كانون الثاني ٢٠١٧.

- **مسح المتأخرات المحلية وتدقيقها ودفعها:**
- سترصد الحكومة بمسوحات فصلية تراكم المبالغ المتأخرة على الدفع من خلال القيام بالتسجيل بصورة منهجية وبالتفصيل ورصد الالتزامات القائمة غير المدفوعة على أساس منتظم. وستقوم الحكومة بمسحٍ لجميع المتأخرات المحلية (الدفعات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً بنهاية حزيران/يونيو ٢٠١٦، بما فيها: (١) الإنفاق الجاري (رواتب ومعاشات تقاعدية وسلع وخدمات ومشتريات رأسمالية) بإدارة وزارة المالية، (٢) الاستثمارات غير النفطية (مشاريع وأي عقوبات ذات صلة) بإدارة وزارة التخطيط وستقوم وزارة المالية بتفصيل تقرير حول جميع هذه المتأخرات للوزارات المشمولة (قاعدة هيكلية معيارية للمراجعة الأولى، الجدول ٥).
- على أساس كل من هذه المسوحات، ستعد الحكومة خططاً للتسديد المنظم للمبالغ المتأخرة عن الدفع، بعد تدقيق مستقل للمتأخرات من ديوان الرقابة المالية وجدول زمني للتسديد على وفق القدرة المالية للحكومة، شملت الحكومة في برنامجها للمالية العامة المنقح لعام ٢٠١٦ (الفقرة٢٠) إصدار سندات لمدة سنتين بمبلغ مخصص بقيمة ٢,٥ ترليون دولار أمريكي بسعر

فائدة ٥٪، لتسديد جزء من مبلغ الـ٧,٥ ترليون بنحوٍ مبالغ متأخرة محلية على الاستثمار غير النفطي الذي حددته وزارة التخطيط (الفقرة١١)، وستحدد الحكومة مبالغ هذا الإصدار في ضوء نتائج عمليات التدقيق على هذه المتأخرات من ديوان الرقابة المالية الذي سيقوم بتنفيذه بحلول نهاية أغسطس/آب ٢٠١٦، وقدرتها على التمويل.

- ستتقيد الحكومة بحد أعلى بشأن تراكم المتأخرات المحلية على الإستثمار غير النفطي، على وفق المسح الذي أجرته وزارة التخطيط (الهدف الإرشادي، الجدول ٥)، وسيتسع نطاق هذا الهدف الإرشادي ليشمل المتأخرات المحلية كافة بمناسبة المراجعات المستقبلية، في ضوء نتائج مسح المتأخرات المحلية على الإنفاق الجاري بمناسبة المراجعة الأولى. وسوف يُرفع هذا الهدف الإرشادي إلى درجة معيار أداء للتراكم الصفري للمتأخرات المحلية متى ما اكتسبت الحكومة القدرة على مراقبتها ومنع تراكمها على نحو موثوق.
- اتخاذ خطوات للانتقال إلى نظام الخزينة الموحد (TSA)، وكخطوة أولى، قامت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بوضع قائمة بالحسابات المصرفية كافة تحت رقابة وزارة المالية ووحدات الإنفاق، ووحدات الإنفاق الفرعية للحكومة الاتحادية في البنك المركزي العراقي، والمصارف المملوكة للدولة، والمصارف التجارية في نهاية كانون الأول ٢٠١٥ (الفقرة١١)، وستقوم وزارة المالية في المستقبل بتنفيذ الإجراءات الآتية:
- تشكيل مجموعة عمل تتضمن ممثلين عن وزارة المالية، والبنك المركزي العراقي، ومصرفي الرشيد والرافدين والمصرف التجاري العراقي للوقوف على مدى جاهزية أنظمة الدفع والتسديد في البلاد، ووضع خطة لتحديث الأنظمة؛ من أجل تمكين عملية تشغيل نظام الخزينة الموحد TSA (بحلول نهاية كانون أول ٢٠١٦).
- في ضوء البنية التحتية لإدارة تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمالية القائمة والمخطط لها، وضع استراتيجية وتصميم وخطة عمل للتطوير التدريجي لنظام الخزينة الموحد TSA (بنهاية آذار ٢٠١٧).
- إنشاء وحدة لإدارة التدفق النقدي (CMU) وتفويضها لوضع توقعات للتدفق النقدي من شأنها تحديد الاحتياجات النقدية للموازنة السنوية كإحدى مسؤولياتها الرئيسة (بنهاية حزيران٢٠١٦) بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، وينبغي أن تشمل توقعات التدفق النقدي تفاصيل عن المقبوضات والمدفوعات كافة من وإلى حسابات الحكومة المركزية، وينبغي استخدامها لإعلام وحدات الإنفاق عن عمليات التمويل. وستقوم وحدة إدارة التدفق النقدي بوضع توقعات للإيرادات النقدية المتداولة لمدة ١٢ شهراً بنهاية أيلول ٢٠١٦؛ وتوقعات للإنفاق النقدي المتداول لمدة ١٢ شهراً بناءً على وحدات الإنفاق الأوسع بحلول نهاية كانون

الأول ٢٠١٦، وعلى مدار العام ٢٠١٧، ستعمل الحكومة على بناء قدرات وحدة إدارة التدفق النقدي من أجل وضع خطط نقدية دقيقة في السنة تشمل تحليلا للسيناريوهات.

- تشكيل لجنة إدارة النقد CMC بنهاية كانون الأول ٢٠١٦ من أجل الآتي: (١) الإشراف على التمويل المنظم وفي الوقت المحدد للموازنة، وذلك يشمل رصد التدفقات الخارجة من والداخلة إلى نظام الخزينة الموحد/ الحسابات الرئيسة للخزينة، وعمليات تحصيل الإيرادات والإنفاق كافة (٢) رصد الوضع المالي الكلي، والوضع الاقتصادي الكلي والوضع النقدي، وتنشيط الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب (٣) ضمان تنسيق المعلومات وتبادلها بين أصحاب المصلحة الرئيسيين (٤) تيسير مناقشات السياسات، وستشمل لجنة إدارة النقد التي سيرأسها أكبر مسؤول في وزارة المالية، وستضم ممثلين عن دائرة إدارة الدين، ودائرة الموازنة، والخزينة، ووزارة النفط، ووحدات الإنفاق الكبرى، والبنك المركزي العراقي.
- القيام بإدراج العمليات النقدية كافة المتعلقة بالحكومة في نظام الخزينة الموحد من خلال استخدام عمليات موازنة الصفر في البداية خلال الأعوام ٢٠١٧ – ٢٠١٨، في ضوء نتائج عمليات تدقيق البيانات المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين، وبالتزامن مع تنفيذ إستراتيجيتهم لإعادة الهيكلة (الفقرة ٢٨) ووضع السيولة لأي مصرف آخر فيه حسابات للحكومة.
- تنطبق التواريخ النهائية الآتية على تنفيذ الموازنة للعام ٢٠١٦: بالنسبة للالتزامات الخاصة بالنفقات التشغيلية العادية والنفقات الرأسمالية غير النفطية، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ بالنسبة للالتزامات الخاصة بالنفقات الأخرى، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ بالنسبة لأوامر الدفع، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ بالنسبة لتجهيز أوامر الدفع من قبل المحاسبين والتفويض بالدفع وتسوية النفقات، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبذلك تكون المدة المحاسبية الإضافية مقتصرة على العمليات المحاسبية، وسيتم إرسال تعميم لنهاية السنة مع نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ يحدد المواعيد النهائية للالتزامات الخاصة بالنفقات والتحقق منها لضمان إغلاق جميع النفقات بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
- تصميم نظام لضبط الالتزامات وتنفيذه على وفق توصيات صندوق النقد الدولي الخاصة بالمساعدة الفنية، ولتجنب ظهور مبالغ متأخرة جديدة يجب أن يكون التركيز الفوري على ما يأتي:
- إعداد تقرير تنفيذ الموازنة الشهري بناءً على مدخلات من وحدات الإنفاق.
- تنفيذ الترشيد من طريق الأسعار لكل وحدة إنفاق.
- تحسين تسجيل الالتزامات: قرارات من وزارة المالية ووزارة التخطيط التي تستدعي وحدات الصرف تسجيل جميع الالتزامات، وقيام وزارة المالية بإعداد تقرير بجميع الالتزامات الدورية

والالتزامات الاستثمارية (حسب المشروع) بالتنسيق مع وزارة التخطيط (القواعد المعيارية الهيكلية، الجدول ٥).

- حظر أي التزام يتجاوز المخصصات الفصلية.
- تصميم النماذج القياسية (templates) المطلوبة لنظام ضبط نفقات يدوي على وفق الملحق ٣ من تقرير إدارة شؤون المالية العامة للمساعدة الفنية في ديسمبر/كانون الأول (بنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٦) [٢٩]
- تدريب وحدات الإنفاق على النظام الجديد، بما في ذلك التعريف الواضح للالتزامات (بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٦).
- إلزام جميع وحدات الإنفاق بتسجيل كل الالتزامات الموجودة (بنهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٦).
- يتوجب على وزارة المالية إصدار تقرير بكل الالتزامات المتكررة والاستثمارية (لكل مشروع)، بالتنسيق مع وزارة التخطيط، كما هو في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦.
- التأكد من أنَّ تصميم وظيفة ضبط الالتزامات في النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (إفمس) بنهاية يوليو/تموز ٢٠١٦.
- اختبار وظيفة ضبط الالتزامات في المواقع التجريبية للنظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (إفمس) (على وفق الخطط التجريبية لنظام إفمس) بنهاية عام ٢٠١٨.
- تصميم وتنفيذ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) بمساعدة من البنك الدولي.
- ستتبنى وزارة المالية –كخطوة أولى– خارطة طريق بنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٦ تفصّل المتطلبات الوظيفية الأساسية مثل: دليل الحسابات، وتتبّع النفقات لعدة سنوات، وترحيل الموارد من سنة لأخرى، وإدارة السلف وترتيبات إدارة النقد.
- ستقوم وزارة المالية –كخطوة ثانية– باتخاذ الخطوات اللازمة للتعاقد مع شركة لتطوير نظام إفمس، وستنشر وثائق العطاءات النهائية القياسية على موقعها الإلكتروني بنهاية تموز/يوليو ٢٠١٦، وستوقع العقد مع الشركة التي يقع عليها الاختيار لتطوير نظام إفمس بنهاية شباط/ فبراير ٢٠١٧.
- ستقوم وزارة المالية –كخطوة ثالثة– بتطوير إفمس واختباره وقبوله بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.
- وكخطوة أخيرة ستقوم وزارة المالية بنشر إفمس تصاعدياً في المواقع التجريبية بما فيها وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة ومحافظتا بغداد وبابل بنهاية حزيران (يونيو) ٢٠٢٠.

٢٩ . إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، تعزيز مسودة قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة، سوزان فلين، جاك شعراوي، جانيس بلاتيس، توفيق رمتولة، أرون سريفاستافا، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥.

- القيام بإصلاح إدارة الاستثمار العام (PIM) بمساعدة البنك الدولي،على وفق المرسوم رقم ٤٤٥ المؤرخ في ١٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٥ حول إدارة الإستثمارات العامة:
- تصميم الهيكل التنظيمي للوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام PIM في وزارة التخطيط الاتحادية (بحلول نيسان/ابريل ٢٠١٦) وتشغيل هذه الهيكلية بالكامل (بنهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦)؛
- القيام بجرد مفصّل ونشره على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط على مستوى الوزارات والمحافظات لحافظة مشاريع الاستثمار العامة (المشاريع الحالية والجديدة بكلفة أدنى قيمتها ١٠ مليون دولار أمريكي) والقيام بدراسة جدوى من خلال تحليل التكاليف والمنافع وكفاءة الإنفاق (بنهاية حزيران/يونيو ٢٠١٦)؛
- تقييم احتياجات للقدرات للوحدة المركزية لنظام إدارة الاستثمار العام IFMIS في وزارة التخطيط الاتحادية وفي محافظتي بغداد وبابل حيث يتم تجريبها (بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛ القيام بتدريب للوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام على وفق توصيات تقييم احتياجات القدرات بتركيز أولي على نهج الإطار المنطقي وتقييم المشروع المتكامل بمستوى أساس (بنهاية ٢٠١٧).
- تدقيق تنفيذ الموازنة: سيقوم ديوان الرقابة المالية بتقديم تقريره حول تنفيذ موازنة ٢٠١٥ للبرلمان قبل أن تقوم الحكومة بتقديم مسودة موازنة ٢٠١٧ للبرلمان.
- تعزيز إدارة الدين: تقوية القدرات في دائرة الدين العام بدعم المساعدة الفنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(JICA) ، وهي واحدة من أكبر الجهات التي تقدم قروضاً ثنائيةً وبشروط ميسرة للعراق، وبدءاً من شهر تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٥، أُقيمت ورشة عمل بدعم من خبراء في إدارة الدين العام من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وسوف يتبعها مجموعة من برامج التدريب تتألف من سلسلة من الندوات والتدريب العملي لتقوية القدرات في دائرة الدين العام، وقد تُعقد بعض الدورات التدريبية بالتعاون مع بلدان مجاورة ومؤسسات مالية دولية، وكخطوة أولى سوف تسعى دائرة الدين العام إلى الحصول على مساعدة لتقوية نظام قيد الديون لديها.

F . إجراءات مكافحة الفساد:

٢٦. من أجل مكافحة الفساد ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات الآتية:

- سيصادق مجلس الوزراء بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ وسيرسلها إلى البرلمان – بعد مراجعة مجلس الشورى– على مسودة تعديلات قانون عام ٢٠١١ بشأن إنشاء «هيئة النزاهة» من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها والإشراف عليها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق

مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (معيار هيكلي، الجدول ٥)، وستتضمن مسودة التعديلات العناصر الأساسية لوضع إطار قانوني يتضمن الوضوح في صلاحية الهيئة، ويتألف من: أهدافها ووظائفها والصلاحيات الممنوحة لها لتحقيقها، ووضوح الحوكمة والإشراف وهيكل للمساءلة، والاستقلالية التشغيلية والمالية، ومعايير الأهلية للتعيين في الهيئة، ووضع قواعد وإجراءات واضحة وشفافة للصرف من العمل، وحماية إدارتها وموظفيها، كذلك ستتضمن مسودة التعديلات شروط وضع نظام شامل للإقرار بالموجودات (في العراق وخارجه) من جانب كبار المسؤولين العموميين وأعضاء أسرهم وشركائهم، واشتراط نشر الإقرار بالموجودات:

- على وفق متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC سيقوم مجلس الوزراء بتبني تعديلات على القانون الجنائي وإحالته على البرلمان قبل كانون الأول ٢٠١٦ ، لتجريم جميع أعمال الفساد بما في ذلك الإثراء غير الشرعي، الرشوة في القطاع الخاص وإعاقة العدالة.
- سيقوم مجلس الوزراء بتبني العديد من مسودات التشريعات التي تعمل هيئة النزاهة حالياً على استكمالها وإحالتها على البرلمان قبل شباط / فبراير ٢٠١٧، وذلك من أجل تقوية الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، ومسودات القوانين المتعلقة بإمكانية الحصول على المعلومات، وتعارض المصالح، واسترداد الأصول، وحماية المخبرين والشهود.

G. الرقابة المصرفية:

٢٧. بلغ عدد المصارف العاملة في العراق في ٣١ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٥ ستّةً وخمسين مصرفاً بما فيها سبعة مصارف مملوكة للدولة منها واحد إسلامي، واثنان وثلاثون مصرفاً عراقياً خاصاً تشمل ستة مصارف إسلامية، وسبعة عشر فرعاً أجنبياً منها خمسة إسلامية، وتهيمن المصارف الحكومية على القطاع المالي وتشكّل الجزء الأكبر من الأصول والائتمانات، إذ إن حوالي ٩٠٪ من أصول النظام المصرفي مُجمّعة لدى ثلاثة من هذه المصارف الحكومية، وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة.

٢٨. وتتصف المراكز المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين بالهشاشة بعد سنوات من العمليات شبه المالية، وكخطوة أولى نحو إعادة هيكلة هذين المصرفين، قامت وزارة المالية بتعيين مدققين دوليين لتدقيق أحدث البيانات المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين على وفق المعايير الدولية، بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة هذين المصرفين ومع البنك الدولي، وسيقوم المدققون بتقديم تقاريرهم لوزارة المالية بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٦. وكخطوة ثانية، ستقوم وزارة المالية بنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ بتقديم خطة مفصلة لإعادة الهيكلة لهذين المصرفين بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة

هذين المصرفين ومع البنك الدولي في ضوء التدقيقات المذكورة آنفاً.

٢٩. سيستمر البنك المركزي العراقي بتنفيذ إجراءات إصلاحية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق، ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر:

- العمل على مراجعة وتقييم الإجراءات الاحترازية المطبّقة لدى البنك المركزي العراقي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.
- تعزيز الرقابة المصرفية بما فيها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ تجميع مؤشرات الاستقرار المالي ونشرها التي سيتم شرحها بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي (بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).
- تطبيق الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من المصارف والبالغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي (٢١٤ مليون دولار)، وهو مستوى قام بتجميع المصارف الخاصة ما عدا واحد برفع رأسمالها ليصل إليه.
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في تصنيف المصارف، وقد تم تصنيف سبعة عشر مصرفاً، حصلت ثلاثة مصارف على تصنيف ''مُرض''، وحصلت ثمانية مصارف على تصنيف ''مقبول''، وحصلت ستة مصارف على تصنيف ''ضعيف''.
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في رفع الإجراءات الاحترازية الخاصة بالسيولة ونسبة كفاية رأس المال.
- إعداد نظام لتأمين الودائع ينص على إنشاء مؤسسة عامة تُرخّص من قبل البنك المركزي العراقي، حيث تتاح للمصارف الفرصة للمشاركة في رأس مال هذه المؤسسة.
- التعاقد مع شركة خاصة لتزويد البنك المركزي العراقي بنظام سجل ائتماني لتبادل المعلومات بين المصارف حول المقترضين الحاليين لديهم والمقترضين المحتملين.
- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الإسلامية.
- فرض عقوبات مالية وإدارية على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية في حالة عدم التزامها بالقوانين والأنظمة النافذة.
- البدء باستخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في العراق.

بناءً على تقييم الضمانات الوقائية الذي قام به صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ستقوم الحكومة بتعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي بحيث يكون هناك رقابة مستقلة على عمليات البنك المركزي العراقي، وسيعتمد مجلس إدارة البنك المركزي العراقي، بنهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل المسؤولين التنفيذيين من البنك المركزي العراقي في اللجنة (معيار هيكلي، الجدول ٥)، وسيقوم مجلس الوزراء، مع نهاية كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٦ بالموافقة على تعديلات قانون البنك المركزي العراقي وإرسالها إلى البرلمان لتعزيز حوكمته وإطار الرقابة الداخلية بالتماشي مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي قام به صندوق النقد الدولي (القاعدة المعيارية الهيكلية، الجدول ٥) وبالتحديد يجب أن يعدل قانون البنك المركزي لعدة أسباب منها: (١) يحدد شروط تعيين المدقق الخارجي وتعيينه في الوقت المناسب (أي قبل نهاية السنة المالية التابعة للقوائم المالية المراد تدقيقها) (٢) تحويل صلاحية تعيين المدقق الخارجي من وزارة المالية إلى البنك المركزي العراقي ، (٣) فسح المجال لتعيين المدقق الخارجي لمدة متعددة السنين، (٤) لنشر القوائم المالية المدققة في الوقت المناسب، (٥) إنشاء لجنة تدقيق وتحديد ولايتها وتشكيلها وجعلها ممثلة في مجلس ادارة البنك المركزي العراقي(٦) تعديل تشكيلة مجلس إدارة البنك المركزي بحيث يتكون من أغلبية غير إدارية،(٧) تعزيز استقلالية رئيس التدقيق الداخلي،(٨) المطالبة بنسبة السوق لعمليات المقرض الملاذ الأخير ويجب تطوير هذه التعديلات بالتشاور مع صندوق النقد الدولي.

H .تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

٣٠. تنفذ الحكومة إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وسوف يسهم ذلك في تحسين دمج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين الحوكمة، وتخفيض حجم القطاع غير الرسمي، وتعطيل تمويل «داعش»، والحد من التهديدات الإرهابية التي تشكلها.

- تعتمد الحكومة –كخطوة أولى– بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٦ لائحة لإنشاء آلية تكفل الامتثال مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب وتماشياً مع التوصية ٦ الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب FATF (معيار هيكلي، الجدول ٥). فضلاً عن ذلك يعتمد البنك المركزي العراقي، بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٦، لوائح تفرض تدابير وقائية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) على الهيئات المعتمدة من أجل تطبيق قانون عام ٢٠١٥ اتساقاً مع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب FATF.
- وكخطوة ثانية، يطوّر البنك المركزي العراقي قدراته الرقابية ليعزز امتثال هذه الهيئات للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي هذا الصدد يعتمد البنك، بنهاية يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧ إجراءات تفتيش ميداني قائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويضع بنهاية إبريل/نيسان ٢٠١٧ أدوات للمراقبة المكتبية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للهيئات المعتمدة، ويخصص البنك بنهاية مارس/آذار ٢٠١٦، خمسة

مراقبين ذوي خبرة لتغطية قضايا مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو سليم خلال عمليات الفحص الميداني ويضمن الفعالية في التنفيذ، وسيعين البنك المركزي العراقي، بنهاية يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، خمسة مراقبين إضافيين ذوي خبرة.

- ويعمل البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع مجلس مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، على تزويد وحدة الاستخبارات المالية (مكتب مكافحة غسيل الأموال) بكافة الموارد المالية والبشرية والفنية اللازمة لضمان عمل الوحدة بصورة مكتملة وتنفيذها لوظائفها بفعالية، وسوف يوفر البنك المركزي العراقي، بنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ موازنة ملائمة لمكتب مكافحة غسيل الأموال. فضلاً عن ذلك يعين مكتب مكافحة غسيل الأموال خمسة محللين ماليين إضافيين ذوي خبرة[٣٠] بنهاية مارس/آذار ٢٠١٧ لتولي تحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتوزيعها في الوقت المناسب على الهيئات المعنية بإنفاذ القانون، وسوف يعيّن مكتب مكافحة غسيل الأموال خمسة محللين ماليين إضافيين ذوي خبرة بنهاية مارس/آذار ٢٠١٨.
- تعتمد الحكومة لائحة شاملة لناقلي الأموال، بنهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، تطبيقا لشروط المادتين ٣٤-٣٥ في قانون مكافحة غسيل الأموال واتساقاً مع توصية فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب(FATF) وتتخذ الإدارة الجمركية التدابير الملائمة التي تكفل الفعالية في تنظم اللائحة من أجل الكشف عن النقل المادي عبر الحدود للعملة والأدوات المالية القابلة للتداول والصادرة لحامله، التي يُشتبه في ارتباطها بجرائم تمويل الإرهاب، أو غسيل الأموال أو بالجرائم الأصلية، أو التي تم تقديم إقرار بها أو الإفصاح عنها على نحو كاذب.

طرائق البرنامج ومراقبته:

٣١. سوف يتم تنظيم مراجعات فصلية، وسوف يتم تحديد معايير أداء ربع سنوية لكل من الرصيد الأولي غير النفطي، ورصيد إجمالي الدين العام، ورصيد صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي، والاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية، وعدم وجود متأخرات خارجية جديدة، ومخزون المبالغ المتاخرة عن الدفع المستحقة لشركات النفط العالمية، وهدفين إرشاديين للإنفاق الاجتماعي ومخزون المتأخرات المحلية المستحقة على الاستثمار غير النفطي، ابتداءً من حزيران / يونيو ٢٠١٦ (الجدول ٣)، وكل مراجعة للبرنامج سوف تحدد بضعة قواعد معيارية هيكلية في مجالات تعد ضرورية لنجاح البرنامج (ويتضمن الجدول رقم ٥ قائمة للمراجعة الأولى والثانية والثالثة)، وينبغي الانتهاء من المراجعة الأولى في ٥

٣٠. في مايو/آيار ٢٠١٦، كان يعمل في وحدة الاستخبارات المالية سبعة محليين.

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ، والمراجعة الثانية في أو بعد ٥ كانون الأول، ٢٠١٦، والمراجعة الثالثة في أو بعد ٥ آذار ٢٠١٧.

جدول رقم (١) الاهداف الكمية على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق ، للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ (بمليارات الدنانير العراقية ما لم يذكر خلاف ذلك)											
	كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٥				ايار /مارس ٢٠١٦				حزيران /يونيو ٢٠١٦	أيلول / سبتمبر ٢٠١٦	كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦
	البرنامج ٢/	الهدف المعدل	تقديرية	الوضع	البرنامج ٢/	الهدف المعدل	تقديرية	الوضع	البرنامج ٢/	البرنامج ٢/	البرنامج ٢/
رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية (الحد الأدنى: الرصيد في نهاية المدة، بملايين الدولارات الأمريكية)	٥١,١٠٠	٥٣,٤٣٣	٥٣,٧٠٧	تم استيفاؤها	٤٣,٠٦٤	٤٣,٦٤٠	٥٠,٥٦٧	تم استيفاؤها	٣٨,٩٤٥	٣٧,٨٤٩	٤٢,٥١٧
صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي (الحد الاقصى، والرصيد في نهاية المدة)	١٢,٩٥٦	٩,٤٨٧	-٣,٤٤١	تم استيفاؤها	٢٢,٠٢٩	٢١,٣٤٩	٢,٥٤٩	تم استيفاؤها	٢٧,١٨٦	٢٨,٩١٢	٢٣,٦٧٧
الرصيد الأولي غير النفطي (حد أدنى)/٣	(٦٨,٨٠١)	(٦٨,٩٦٩)	(٦٣,٦٧٤)	تم استيفاؤها	(٢٠,٩٤٩)	(٢٠,٩٤٩)	(٩,٩٢٧)	تم استيفاؤها	(٣٩,٣٦٥)	(٥٨,٦٢١)	(٧٦,٧٠٥)
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى)/٣	١٧,٤٥٦		١٦,٤٩٤	لم تستوف	٤,٣٥٥		٢,٧٨٩	لم تستوف	٨,٧١٠	١٣,٨٢٩	١٨,٩٤٩

المبالغ المتأخرة عن الدفع الجديدة على الدين القائم / المعاد جدولته والاقراض الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية: الحد الأقصى)/٤	٠		٣,٥٥٦	لم تستوف	٠		٤,٦٧٠		٠	٠	٠
بنود المذكرة											
سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي / برميل متوسط فصلي)	٣٩,٥٦		٤٠,٥٧		٠		٢٤,٩	لم تستوف	٤٣,٦	٤٥,٨	٤٩,١

المصادر السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

/ ١/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥ ضمن التقرير القطري الصادر عن الصندوق برقم ١٦/١١.

٢/ التقرير القطري لصندوق رقم ١٦/١١/.

٣/ تراكميا من كانون الثاني / ١ يناير.

٤/ تراقب بشكل مستمر. وهدف ديسمبر ٢٠١٥ تراكمي من ١ تشرين الثاني / نوفمبر.

الجدول ٢- العراق: الإجراءات المسبقة والمعايير الهيكلية المقترحة في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء ٢٠١٦-٢٠١٧			
التدابير	المراجعة المقررة التي سيتم الانتهاء من التدابير بحلوله	المبرر على مستوى الاقتصاد الكلي	الوضع
الإجراء المسبق للحصول على موافقة الإدارة العليا		الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكل	تم استيفاؤها
موافقة مجلس الوزراء على تعديلات مشروع الموازنة لكي تتماشى مع الإطار الاقتصاد الكلي المتفق عليه في بموجب البرنامج الذي يتابعه الخبراء لعام 2016 وعرضها على البرلمان .			تم استيفاؤها
القواعد المعيارية الهيكلية			
إتمام وزارة التخطيط مسح المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية على الإنفاق الاستثماري التي تراكمت من قبل جميع وزارات الحكومة الاتحادية في نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 وينبغي أن تشتمل التفاصيل على المبالغ المتأخرة عن الدفع وهوية الجهة الدائنة، والفاتورة، وتحديد السلع والخدمات التي تم تزويدها، و خط الإئتمان في موازنة عام 2015 الذي يفوض هذا الإنفاق	المراجعة الاولى	تعزيز إدارة النقدي	تم استيفاؤها
تقوم وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بإعداد قائمة بجميع الحسابات المصرفية الخاضعة لإشراف وزارة المالية وجميع وحدات الإنفاق الرئيسية والفرعية للحكومة المركزية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والتجارية، وينبغي أن تشتمل التفاصيل على الأرصدة في نهاية ديسمبر2015 ، ورقم الحساب، والاسم، والموقع، والغرض، والصلاحية، ومن لهم حق التوقيع .	المراجعة الاولى	تعزيز إدارة النقدي	تم استيفاؤها
تعيين مدقق دولي واحد أو أكثر لتدقيق آخر الكشوف المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين على وفق المعايير الدولية.	المراجعة الاولى	تعزيز القطاع المالي	تم استيفاؤها
موافقة وزير المالية على مشروع قانون الإدارة المالية بما يتماشى مع تعليقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أحدث مشروع من القانون مقدم إلى مجلس الشورى.	المراجعة الثانية	تعزيز الإدارة المالية العامة	لم تستوف
المصدر: السلطات العراقية			

الجدول رقم ٣ العراق معايير الأداء والأهداف الإرشادية في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني ٢٠١٦-٢٠١٧ ١/						
	٢٠١٦			٢٠١٧		
معايير الأداء	حزيران /يونيو البرنامج المعدل	أيلول /سبتمبر البرنامج المعدل	كانون الأول /ديسمبر البرنامج المعدل	آيار/مارس البرنامج /٢	حزيران/يونيو البرنامج /٢	أيلول/ سبتمبر البرنامج /٢	كانون الأول / ديسمبر البرنامج /٢
إجمالي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي (الحد الأدنى) الرصيد في نهاية المدة، بملايين الدولارات الأمريكية	٣٩,٢٩٨	٣٤,٩١٠	٤٢,٦٦٥	٤١,٠٥١	٣٩,٨٨١	٣٩,٠٠٨	٤٠,٠٨١
صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي (الحد الأقصى) الرصيد في نهاية المدة	١٣,١٢٢	١٧,٢٠٠	٧,١٨٤	٩,٣٠٣	١١,٠٢٨	١٢,٤٣٨	١١,٧٨١
الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية (الحد الأدنى)/٣	(٣٢,٩١٨)	(٤٩,١٤٥)	(٦٥,١٥٦)	(١٥,٩٩٥)	(٣١,٩٩٠)	(٤٧,٩٨٥)	(٦٣,٩٨٠)
إجمالي الدين العام (المحلي والأجنبي) (الحد الأقصى) الرصيد في نهاية المدة	١٣٧,٤٨٣	١٤٢,٢٠٨	١٤٣,٥٨٤	١٤٧,٧٠٨	١٥٢,٩٤٢	١٦٢,٢١٣	١٦٧,٢٧٨
المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم/المعاد جدولته والاقتراض الجديد / بملايين الدولارات الأمريكية (الحد الأقصى)	٢,٣٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
رصيد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية) (الحد الأقصى)	٣,٦٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الهدف الإرشادي							
(الإنفاق الا جتماعي) حد أدنى/٣	٧,٤٣٤	١٢,٦١٩	١٨,٢٢٨	٢,٨٧٦	٧,٤٣٤	١٢,٦١٩	١٨,٢٢٨
رصيد المتأخرات المحلية على الاستثمارات غير النفطية (حد أقصى)	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠
بنود للتذكرة:							
/٣ التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	٣,٨٥٢	٦,٨٤١	٩,٨٢٨	٢,٤٥٢	٤,٩٠٨	٧,٣٦٧	٩,٨٢٨
التمويل الخارجي /٣/٥	(١,٦٥٥)	(٥,٦٦٠)	(١,٣٧٥)	(٣١٤)	(٦٢٨)	(٥٢٧)	٨٣٥
المساهمات الدولية لسد الفجوة التمويلية /٣/٦	–	١,٥٠٨	٥,٧٩٧	٧٠٤	١,٧٦١	٨,٠١١	٩,٩٠٤
سعر تصدير النفط العراقي دولار أمريكي/برميل، متوسط ربع السنة	٣٥,٧	٣٧,٥	٣٩,٩	٤٠,٣	٤٠,٣	٤٠,٣	٤٠,٣

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي وتوقعاتهم.
١/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.
٢/ أهداف إرشادية سيتم تحديد معايير الأداء لهذه التواريخ حين انعقاد المراجعة الأولى.
٣/ تراكمياً من ١ يناير.
٤/ بصفة مستمرة، هدف يونيو ٢٠١٦ تراكمي من تأريخ خطاب النوايا.
٥/ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجدول ٤ في تقرير خبراء الصندوق.
٦/ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجدول ٣ في تقرير خبراء الصندوق.

الجدول ٤- العراق: الإنفاق الاجتماعي (١ بمليارات الدينارات العراقية، تراكمياً من بداية العام)

	كانون الأول / ديسمبر٢٠١٥		آذار /مارس ٢٠١٦		حزيران /يونيو ٢٠١٦		أيلول /سبتمبر٢٠١٦		كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٦	
	البرنامج ٢/	تقديري	البرنامج ٢/	تقديري	البرنامج ٢/	البرنامج المعدل ٢/	البرنامج ٢/	البرنامج المعدل ٢/	البرنامج ٢/	البرنامج المعدل ٢/
مجموع الإنفاق الاجتماعي (الحد الأدنى)	١٧,٤٥٦	١٦,٤٩٤	٤,٣٥٥	٢,٧٨٩	٨,٧١٠	٧,٤٣٤	١٣,٨٢٩	١٢,٦١٩	١٨,٩٤٩	١٨,٢٢٨
شبكة الأمان الاجتماعي	١,٢١٥	١,١٠٤	٤٩٦	٠	٩٩١	٧٦٥	١,٤٨٧	١,٢١٥	١,٩٨٢	١,٨٠٠
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	٢,٢٥٠	١,٥٠٣	٥٥٦	٠	١,١١٢	٤٥٠	١,٦٦٧	٩٠٠	٢,٢٢٣	١,٤٨٥
دعم القمح والرز	١,٦٠٤	١,١٠٢	٣٩٦	٠	٧٩٢	٢٧٠	١,١٨٨	٦٣٠	١,٥٨٥	١,٠٨٠
مساعدة ودعم اللاجئين العراقيين	١٩٢	٠	٠	٠	٠	٠	٩٥	٠	١٨٩	٠
مساعدة ودعم النازحين داخلياً	٩٠٠	٧٢٠	٠	٣	٠	٣٣	٤٤٥	٤٥٠	٨٨٩	٩٠٠
دعم المزارعين	٤٥٧	٤٠٥	٠	٠	٠	٤٥	٢٢٦	١٨٠	٤٥٢	٤٠٥
أجور– وزارة الصحة ووزارة البيئة	٢,٥٤٦	٢,٥٩١	٦٦٨	٦٣٧	١,٣٣٥	١,٢٦٠	٢,٠٠٣	١,٨٨٩	٢,٦٧١	٢,٥٢٠
أجور– وزارة التعليم العالي	٢,٠٣٥	٢,١٨٦	٥٦٤	٤٤٦	١,١٢٨	١,٠٣٥	١,٦٩١	١,٥٥٣	٢,٢٥٥	٢,٠٧٠
أجور– وزارة التربية والتعليم	٦,٢٥٨	٦,٨٨٢	١,٦٧٦	١,٧٠٣	٣,٣٥٢	٣,١٤٩	٥,٠٢٧	٤,٧٢٤	٦,٧٠٣	٦,٣٠٠
وزارة الصحة ووزارة البيئة – السلع والخدمات						٣٢٤		٨٦٤		١,٣٥٠
وزارة التعليم العالي – السلع والخدمات						٢٥		٦٥		٩٩
وزارة التربية – السلع والخدمات						٧٧		١٤٩		٢١٩

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي وتوقعاتهم.

١/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية بتأريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥ ضمن التقرير القطري الصادر عن الصندوق برقم ١٦/١١.

٢/ تستثني الإنفاق على السلع والخدمات لوزارتي الصحة والتعليم في تعريف الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي، مذكرة التفاهم الفنية بتأريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥ ضمن التقرير القطري الصادر عن الصندوق برقم ١٦/١١.

٣/ مذكرة التفاهم الفنية المرفقة تشمل الإنفاق على السلع والخدمات لوزارتي الصحة والتعليم في تعريف الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي.

الجدول ٥– العراق: الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية المقترحة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني ٢٠١٦–٢٠١٧		
التدابير	المراجعة المقررة التي سيتم الانتهاء من التدابير بحلوله	المبرر على مستوى الاقتصاد الكلي
القواعد المعيارية الهيكلية		
يتخذ وزير المالية ووزير التخطيط قرارات تلزم جميع وحدات الإنفاق بتسجيل كل الالتزامات الموجودة	المراجعة الثانية	تحسين الإدارة النقدية
تنشر وزارة المالية في موقعها الخارجي على شبكة الإنترنت البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق في ٣١ديسمبر/كانون الأول٢٠١٥ ، مدققة على وفق المعايير الدولية.	المراجعة الثانية	تحسين الشفافية العامة
موافقة مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل المسؤولين التنفيذيين من البنك المركزي العراقي في اللجنة.	المراجعة الثانية	تحسين الحوكمة في البنك المركزي
يعتمد مجلس الوزراء ويعرض على مجلس النواب مسودة تعديلات قانون عام ٢٠١١ بشأن إنشاء (هيئة النزاهة) من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها والإشراف عليها واستقلاليتها، و منحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على النحو المحدد في الفقرة ٢٦ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.	المراجعة الثانية	مكافحة الفساد تم استيفاؤها
تعد وزارة المالية تقريراً عن كافة الالتزامات المتكررة والاستثمارية (حسب المشروع) بالتنسيق مع وزارة التخطيط	المراجعة الثانية	تحسين الإدارة النقدية
يعتمد مجلس الوزراء ويعرض على مجلس النواب تعديلات قانون البنك المركزي العراقي لتقوية الحوكمة وأطر الرقابة الداخلية في البنك المركزي، تماشياً مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه صندوق النقد الدولي، على النحو المحدد في الفقرة ٣٠ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.	المراجعة الثانية	تعزيز الحوكمة في البنك المركزي
يعتمد مجلس الوزراء ويعرض على مجلس النواب تعديل قانون الاستثمار، أو تصدر وزارة المالية لوائح تنفيذية توضيحية لإلغاء القيد على تحويل عائدات الاستثمار الذي يفرض قيوداً على الصرف.	المراجعة الثانية	تحسين بيئة الأعمال بإلغاء القيود على المعاملات الدولية الجاري
المصدر: السلطات العراقية		

الملحق الثاني: المذكرة التقنية للتفاهم:

١. تحدد هذه المذكرة معايير الأداء الكمية PC والأهداف الإرشادية IT للبرنامج الاقتصادي الذي تتبناه السلطات العراقية خلال الحقبة الممتدة من حزيران يونيو /٢٠١٦ إلى حزيران ٢٠١٩ على وفق برنامج الاستعداد الائتماني SBA . معايير الأداء الكمية PC تلك الواردة في الجدول ٣ لمذكرة السياسات الاقتصادية والمالية MEFP الملحقة برسالة خطاب النوايا المؤرخ بـ ١٩ حزيران /يونيو ٢٠١٦ التي تعكس التفاهمات التي تم التوصل اليها بين السلطات العراقية وموظفي صندوق النقد الدولي، وقد حدد هذا الخطاب أيضاً جداول التوقيتات والمواعيد النهائية لنقل البيانات لخبراء صندوق النقد الدولي لأغراض الرصد.

A . معايير الأداء والأهداف الإرشادية:

٢. معايير الاداء والأهداف الإرشادية هي كالآتي :

أولاً: الفائدة على المخزون من إجمالي الاحتياطات الدولية للبنك المركزي العراقي.

ثانياً: الحد الأقصى أو سقف صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي.

ثالثاً: الفائدة على الموازنة الأولية غير النفطية للحكومة المركزية.

رابعاً: الحد الأقصى لمخرون المبالغ المتأخرة عن الدفع المستحقة لشركات النفط العالمية.

خامساً: الحد الأقصى المستمر على المدفوعات الخارجية الجديدة للمبالغ المتأخرة عن الدفع على أي ديون قائمة والجديدة أو التي تم إعادة جدولتها للحكومة المركزية أو للبنك المركزي العراقي .

سادساً: الحد الأقصى لإجمالي الدين العام (المحلي والأجنبي).

٣. الأهداف الإرشادية هي كالآتي:

أولاً: الفائدة على الإنفاق الاجتماعي للحكومة المركزية.

ثانياً: الحد الأقصى لمجموع المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية للإنفاق الاستثماري غير النفطي.

B– التعريفات

٤. تحديد سعر صرف الدينار العراقي ١,١٨٠ دولار سيستخدم لأغراض الرصد، وسيستخدم الصرف هذا لتحويل كل الموجودات والالتزامات (الديون) الأجنبية للبنك المركزي العراقي المقيمة بالدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي كما هو مطلوب، وبالنسبة للموجودات والالتزامات (الديون) الأجنبية للبنك المركزي العراقي المقيمة بوحدات السحب الخاصة SDRs وستكون بالعملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي، وسيتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي بأسعار صرف وحدات السحب الخاصة SDR السائدة كما نشرت على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي بتاريخ ١٩ آيار/مايو ٢٠١٦، وإن هذه القواعد نفسها ستستخدم لتحويل الثوابت (معايير التوزيع) المتعلقة بالدين الداخلي .

٥. بالنسبة للأغراض الرصد، ما لم يحدد خلاف ذلك، تعريف الحكومة المركزية لتشمل الإدارة المركزية وحكومة إقليم كردستان وكذلك الوكالات بما فيها التي تتضمنها الفقرة ٦ من موازنة الحكومة الاتحادية (الحدود المحلية وشبكة الاعلام العراقي واللجنة الاولمبية العراقية وبيت الحكمة ودوائر البلدية وكذلك المديريات العامة للماء والمجاري) .

٦. إجمالي الاحتياطيات الدولية GIR للبنك المركزي العراقي، وتتضمن: تعويضات البنك المركزي العراقي على غير المقيمين التي يديرها البنك المركزي العراقي مقيمة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، وهي متاحة للبنك المركزي العراقي على الفور وغير مشروطة للوفاء بمتطلبات ميزان المدفوعات أو للتدخل في أسواق العملات الأجنبية وهي غير مخصصة للبنك المركزي العراقي لقاء مبالغ محددة، وتشمل أرصدة البنك المركزي العراقي من الذهب النقدي والأرصدة من وحدات السحب الخاصة ومركز احتياطيات العراق في صندوق النقد الدولي والنقد من العملة الأجنبية والأرصدة من الأوراق المالية والموجودات من الاسهم والودائع بالعملات الأجنبية في الخارج بما في ذلك حساب النقد الأجنبي للحكومة حساب (٦٠٠/٣٠٠)، ويستثنى من ذلك أي أصول مرهونة أو مكفولة او مشغولة أو غير ذلك إضافة إلى مستحقات المقيمين والمعادن الثمينة الأخرى من الذهب النقدي والأصول غير القابلة للتحويل والاصول غير السائلة (عديمة السيولة)، والمستحقات على العملات الأجنبية الناشئة من المشتقات المالية للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (مثل العقود الاجلة والعقود المقدمة والمقايضات وعقود الاختيار المالية) وبالنسبة لأغراض رصد البرنامج فإن قيمة المخزون من الأصول الأجنبية للبنك المركزي العراقي يجب أن تقيم بأسعار صرف البرنامج الفقرة ٤، والمدقق الخارجي على البنك المركزي العراقي بتدقيق الاحتياطيات الرسمية من مخزون النقد الأجنبي في غضون شهرين بعد مواعيد الاختبار.

٧. صافي الأصول المحلية NED للبنك المركزي العراقي تتضمن:

(أولاً): صافي المستحقات على الحكومة العامة وتتألف من إجمالي الديون على الحكومة العامة ناقصاً الودائع الحكومية العامة المحلية والأجنبية في البنك المركزي العراقي (ثانياً): إجمالي الديون على شركات الإيداع الأخرى (ثالثاً): أدوات السياسة النقدية بما في ذلك الدينار العراقي والعملة الاجنبية مقيمة بودائع الآجل (الودائع الموسمية) (رابعاً): صافي المستحقات على الشركات العامة غير المالية (خامساً): المستحقات على القطاع الخاص.

أمّا بالنسبة للامور المتعلقة بقرض الاستعداد الائتماني SBA فهي صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي يستثنى منها صافي البنود الأخرى ،OIN والأخير هو صافي القيمة من الأصول غير المالية وحسابات رأس المال، والاحتياطي، والتسويات المالية لصندوق النقد الدولي (الاختلاف بين السجل الوطني وسجل صندوق النقد الدولي) والمخصصات، والمدقق الخارجي على البنك المركزي العراقي سيدقق

المخزون من صافي الأصول المحلية غضون شهرين بعد مواعيد الاختبار، لهذه الفقرة تعرف الحكومة العامة على النحو المحدد في الفقرة ٥ وكل الجهات الحكومية الأخرى التي يمتلك فيها البنك المركزي استحقاقات أو التي يتملك حيالها مسؤوليات.

٨. يعرف الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية العراقية الذي يمثل الفرق بين الإيرادات غير النفطية والإنفاق الأولي غير النفطي تقاس على أساس المتجمع من الايراد، تُعرَف الإيرادات غير النفطية على أنها إجمالي الإيرادات والمنح باستثناء تلك المتعلقة بالنفط (صادرات النفط الخام المنتجات المكررة والتحويلات من المشاريع المملوكة للدولة التي لها علاقة بالنفط) ، ويُعرَّف الإنفاق الأولي غير النفطي بأنه إجمالي الإنفاق بما فيه الإنفاق من خارج الموازنة التي تم المصادقة عليها من خلال مرسوم حكومي يستثنى من ذلك فائدة المدفوعات على الديون الداخلية والخارجية وكل الإنفاق المتعلق بالنفط (بما في ذلك تعويضات الحرب) .

٩. تعرف المبالغ المتأخرة عن الدفع المستحقة لشركات النفط العالمية ICOs على أنها فواتير شركات النفط العالمية التي صادقت عليها وزارة النفط بعد أكثرمن ثلاثة أشهر من استحقاق الدفع .

١٠. تعرف مدفوعات المبالغ الخارجية الجديدة المتأخرة عن الدفع على أنها الديون المعاد جدولتها والديون الخارجية الجديدة المتعاقد عليها أو التي تضمنها الحكومة المركزية باستثناء حكومة إقليم كردستان أو عن طريق البنك المركزي العراقي وهي كالآتي:

- المبالغ الداخلية المتأخرة عن الدفع التي تتألف من التزامات خدمة الدين الخارجي (أصل الدين والفوائد) المستحقة التي لم تدفع خلال مدة السماح المحددة في الاتفاقات التعاقدية بعد٣٠ حزيران/يونيو٢٠١٦ .
- وكما هو موضح في شروط الدين العام من إجراءات الصندوق الفقرة الثامنة التي تبناها قرار مجلس الإدارة المرقم ١٥٦٨٨- (١٤/١٠٧) من كانون الأول/ديسمبر٢٠١٤ ، فإن مصطلح ''دين'' سيفهم منه على أنه الحساب الجاري، بمعنى أنه ليس طارئاً ، الذي يرتب التزاماً مالياً الذي أنشأ بموجب ترتيب تعاقدي بنحو أصولي (بما في ذلك النقد) أو الخدمات التي تتطلب أن يقوم الملتزم بالدفع مرة أو أكثر على شكل أصول (بضمنها النقد) أو الخدمات في مرحلة ما في المستقبل هذه المدفوعات سيتم إعفاؤها من التزامات الدين أو الفائدة التي تتحملها في موجب العقد، ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال أولية وهي على النحو الآتي :
- القروض: أي تقديم المال لملتزم من قبل مقرِض على أساس أن يتعهد الملتزم بسداد الأموال في المستقبل (بما فيها الودائع والسندات والأوراق المالية والقروض التجارية وقروض المشترين) والتبادلات المؤقتة للأصول التي تعادل القروض المضمونة كلياً التي بموجبها يحتاج تسديد الأموال وعادة ما تدفع الفائدة من عن طريق إعادة شراء الضمان من المشتري في المستقبل

(مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المقايضة الرسمية).

- ائتمانات الموردين أي العقود التي يسمح فيها للمورد للملتزم تأجيل المدفوعات حتى إلى ما بعد التأريخ الذي يتم فيه تسليم السلع، أو التأريخ الذي قدمت فيه الخدمات .
- عقود الإيجار أي الترتيبات التي يتم بموجبها إعطاء الحق للمستأجر في استخدم الملكية مرة واحدة أو أكثر خلال مدة محددة من الزمن وعادة ما تكون أقصر من عمر خدمة الملكية الإجمالي المتوقع، في حين يحتفظ المؤجر بسند الملكية؛ لغرض الإرشاد فالدين هو
- القيمة الحالية (في بداية عقد الإيجار) لكل مدفوعات الإيجار المتوقع أن تتم خلال مدة الاتفاق باستثناء تلك التي تغطي عملية إصلاح أو صيانة الممتلكات .
- المبالغ المتأخرة عن الدفع والجزاءات والتعويضات القضائية الممنوحة عن الأضرار الناجمة عن عدم التسديد بموجب الالتزام التعاقدي خلال مدة السماح التعاقدية للدين، وعدم تسديد الالتزامات التي لا تعد الدين ضمن هذا التعريف(على سبيل المثال الدفع حين الاستلام) التي لا يترتب عليها دين .
- لأغراض البرنامج، فان الدين الداخلي يعرف بناءً على إقامة الدائن.

١١. يعرف إجمالي الدين العام المتعاقد عليه أو المضمون من قبل الحكومة المركزية على النحو الآتي: مصطلح «الدين» يعرف بالنحو الذي ورد في الفقرة السابقة (الفقرة رقم ١٠).

- إجمالي الدين العام هو حاصل جمع الدين العام المحلي والخارجي مع الديون الخارجية والمحلية المحددة على أساس إقامة الدائن.
- إجمالي الدين العام يستبعد الدين المتعاقد عليه من قبل حكومة إقليم كردستان .
- إجمالي الدين العام يتضمن مستحقات البنك المركزي العراقي على الحكومة المركزية.
- إجمالي الدين العام يشمل المبالغ المتأخرة عن الدفع كما تم تعريفها في الفقرة ٩ و١٣ لكنه لايشمل أي تسديد لأي مبالغ محلية متأخرة عن الدفع على الاستثمارات غير النفطية المدرجة في مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP (الفقرة ٢٥) لكون تسديد تلك المبالغ المتأخرة يحتاج إلى انتظار نتائج تدقيق صلاحيتها من قبل ديوان الرقابة المالية.
- يستثني إجمالي الدين العام ائتمانات الموردين قصيرة الأجل (أقل من ٩٠ يوماً) .
- يقوم مدقق حسابات خارجي بتدقيق إجمالي الدين العام المتعاقد عليه من قبل أو الذي تضمنه الحكومة المركزية كما تم تعريفه في الفقرة ١١ في غضون شهرين بعد مواعيد الاختبار.

١٢. الإنفاق الاجتماعي (ينظر الجدول رقم ٤ مذكرة السياسات المالية والاقتصادية) يعرف على أنه حاصل جمع النفقات على شبكة الأمان الاجتماعي ونظام التوزيع العام وإعانات دعم القمح والرز والإعانات المقدمة لمساعدة اللاجئين السوريين، وإعانات المزارعين والنازحين داخلياً وأجور الإنفاق والسلع

وخدمات الصحة والبيئة ووزارتي التربية والتعليم العالي. سيتم تحديد الأهداف السنوية بنسبة ٩٠٪ من النفقات المذكورة آنفاً في الموازنة المتفق عليها على وفق قرض الاستعداد الائتماني SBA، وسيتم قياس النفقات في الوقت الذي تحول فيه وزارة المالية الأموال إلى وحدات إنفاق .

١٣.مخزون المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية على الإنفاق الاستثماري غير النفطي: هو قيمة الفواتير غير المسددة المتعلقة بالاستثمار غير النفطي لاكثر و٩٠ يوماً بعد موعد تسديد الفاتورة وبناءً على مسوحات منتظمة تقوم بها وزارة التخطيط .

B. المدققون:

١٤. فائدة الحكومة المركزية على الرصيد الأولي غير النفطي وسقف الدين العام الإجمالي سيتم تعديلها إذا ما كان المبلغ الفعلي الذي تحوله الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان أقل من المبلغ المخطط، وفي هذه الحالة فإن الفائدة على الموازنة الأولية غير النفطية للحكومة المركزية سيتم تعديلها صعوداً وسقف الدين العام الإجمالي سيعدل نزولاً عن طريق القيمة المطلقة للفرق .

١٥. سيتم تعديل سقوف صافي الأصول الإجمالية المحلية NDA للبنك المركزي العراقي صعوداً في حالة كون التمويل الأجنبي، المعرف لأغراض هذه الفقرة والفقرات الثلاث التي تليها بأنها حاصل جمع التمويل الداخلي والمساهمات الدولية

لملء الفجوة المالية المؤشرة في الجدول رقم ٣ من مذكرة السياسات المالية والاقتصادية MEFP، هو أقل من المخطط بحدود ١,١٨ ترليون، فإن حجم التكيف سيكون مساوياً للفرق بين القيمة المخطط لها التي تم ملاحظتها للتمويل الأجنبي بالحد الأقصى للقيم الواردة في الجملة السابقة.

١٦. سيتم تعديل سقف صافي الموجودات المحلية NDA من البنك المركزي العراقي إلى الأسفل في حالة أن يكون التمويل الأجنبي هو أعلى من المخطط، وسيكون حجم التكيف مساوياً إلى قيمة الفرق الذي تم ملاحظته والمخطط له للتمويل الأجنبي.

١٧. سيتم تعديل قيمة المخزون الإجمالي من الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي نزولاً، في حالة كون التمويل الأجنبي هو أقل من المخطط بحدود١ مليار، وسيكون حجم التكيف مساوياً للفرق بين القيمة المخطط لها والملاحظة على التمويل الأجنبي بالحد الأقصى للقيم الواردة في الجملة السابقة .

١٨. سيتم تعديل المخزون من الاحتياطيات الدولية صعوداً في حالة كون التمويل الأجنبي هو أعلى من المخطط، حجم التكيف سيكون مساوياً لقيمة الفرق بين الذي يتم ملاحظته والمخطط للتمويل الأجنبي.

C. تقديم المعلومات لخبراء الصندوق

١٩. من أجل رصد التطورات على وفق قرض الاستعداد الائتماني SBA، فإن السلطات وافقت على تزويد الصندوق بالمعلومات المحددة في أدناه بعد المصادقة على قرض الاستعداد الائتماني SBA، وقد صمم برنامج التكيف المالي الذي تتبناه السلطات العراقية على وفق معايير الأداء الكمية PCs الفصلية والأهداف الإرشادية ITs التي ينبغي لها أن تقدم نتائج فعلية في غضون تسعة أسابيع بعد نهاية الفصل، ومع ذلك من أجل تسهيل علمية الرصد المنتظم ينبغي لها توفيرعدة مؤشرات مع ترددات عالية كما موضح في أدناه.

المؤشرات المالية الرئيسة:

- البيانات الأولية الأسبوعية المالية والنقدية المتجمعة في (المؤشرات المالية الرئيسة) التي تتضمن بيانات سعر الصرف (على أساس يومي) والعملة المتداولة والودائع القابلة للتحويل الأخرى الموجودة في المصارف التجارية والأرصدة الحكومية في حسابات البنك المركزي وأسعار الفائدة على القروض والودائع في المصارف التجارية الموجودات الحكومية من الأوراق المالية والقروض غير المسددة للقطاعين العام والخاص، وينبغي لها توفير البيانات باستثناء أسعار الصرف، في موعد قاصاه ثلاثة أسابيع بعد انقضاء المدة المشار إليها.

القطاع الحقيقي:

- مؤشرات النشاط النفطي على إنتاج النفط الخام والغاز (للتصدير وللاستهلاك المحلي) من منتجات النفط المكررة بما فيها المخلفات الثقيلة والأسعار المرتبطة بها (على أساس شهري)، هذه البيانات يجب أن يتم تقديمها بمدة لا تتجاوز الشهرين بعد انقضاء الشهر المشار إليه .
- مؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي غير النفطي (على أساس فصلي)، التي تتضمن انتاج السمنت والأسمدة والكهرباء ويتم تقديمها بمدة لا تتجاوز الشهرين بعد انتهاء الشهر المشار إليه.
- مجموع الناتج المحلي الإجمالي ويتم تقديم البيانات بمدة لاتتجاوز ١٢أسبوعاً بعد انقضاء الفصل المشار إليه.
- مؤشر أسعار المستهلك CPI بما في ذلك مؤشرات المدن الرئيسة (على أساس شهري) وينبغي تقديمها في مدة لا تتجاوز الشهر بعد انقضاء الشهر المعني.

القطاع المالي والنقدي

- إجمالي احتياطيات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي (على أساس أسبوعي) وأرصدة

حساب النقد الأجنبي للحكومة حساب (٦٠٠/٣٠٠)، وهذا يجب تقديمه بمدة لا تتجاوز الأسبوعين بعد انقضاء الأسبوع المشار إليه، وقيمة إجمالي احتياطيات

- النقد الأجنبي للبنك المركزي العراقي في نهاية كل فصل كما تم تعريفه في الفقرة ٦ سيتم تدقيقها من قبل مدقق خارجي للبنك المركزي وستحال القيمة المدققة للصندوق في غضون شهرين بعد كل يوم اختبار.
- الميزانية العمومية الموحدة الشهرية للبنك المركزي العراقي مع فارق شهر لشركات الإيداع الأخرى (المصارف التجارية) مع تأخير لمدة ثمانية أسابيع.
- الأصول الشهرية والالتزامات المترتبة على الحكومة المركزية (وزارة المالية والوزارات الأخرى) في القطاع المصرفي مع تأخير لمدة ثمانية أسابيع.
- مسح شركات الإيداع (النقدي) لجميع البنوك التجارية والبنك المركزي العراقي (شهرياً) مع تأخير لمدة ثمانية أسابيع.
- مسح شركات الإيداع (النقدي) لجميع المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي (شهرياً) مع تأخير لمدة ثمانية أسابيع.
- الحسابات الختامية الأخيرة وبيان الدخل (على أساس فصلي) للمصرف التجاري العراقي وكذلك البيانات على خطابات الاعتماد الصادرة والمنفذة والمستحقة الدفع بما لا يزيد على اكثر من٦ أسابيع تأخير.
- الحسابات الختامية الأخيرة وبيان الدخل (على أساس فصلي) لكل من مصرف الرشيد ومصرف الرافدين.
- مؤشرات الاستقرار المالي الفصلية للنظام المصرفي والتمييز بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة مع ٩ أشهر تأخير.

القطاع المالي:

- تفصيل كل العائدات والإنفاق الاستثماري والتشغيلي والفقرات التمويلية للتدعيم المالي وعمليات النفط وعموم الموازنة المالية، وهذه البيانات يجب أن تتضمن:
- يتم تقديم المعلومات بشأن تنفيذ الموازنة العراقية على أساس شهري.
- التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان يتم تقديم المعلومات على أساس شهري.
- الإنفاق الاجتماعي كما تم تعريفه في الفقرة ١٢ والتحويلات الإجمالية (بما في ذلك دعم شبكة الحماية الاجتماعية– نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)– والنازحين IDPs – واللاجئين).

- المبالغ المتأخرة عن الدفع الداخلية على النفقات الاستثمارية غير النفطية كما وثّقها المسح الذي أجرته وزارة التخطيط المعرف في الفقرة ١٣.
- المدفوعات و/أو المبالغ المتأخرة عن الدفع المستحقة لشركات النفط العالمية وعلى النحو الذي تم تعريفه في الفقرة ٩ وعلى أساس فصلي مع تاخير٩ أشهر.
- صرف المساعدات الخارجية والقروض بما في ذلك أصدار السندات الأوروبية والقروض من المصرف التجاري العراقي TBI.
- تنفيذ خطابات الاعتماد الممولة من خلال المصرف التجاري العراقي أو من طريق وسائل أخرى.
- جميع العمليات للحساب ٦٠٠/٣٠٠ والحسابات الفرعية
- الأشكال الأخرى من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف والموارد التمويلية الاستثنائية ومصادر التمويل الاخرى (مثل أصدار سندات محلية وأجنبية أو قروض يتم تمويلها (مسندة) من طريق تعاقدات النفط الآجلة وما إلى ذلك).
- الأرصدة في جميع الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية (بما في ذلك الحكومة وودائع الوزارات ووحدات الإنفاق).
- المبالغ المتعلقة بداخل الموازنة أو خارجها.
- الأسهم غير المسددة للاوراق المالية الحكومية (بما في ذلك سندات الخزينة) في/من جانب المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي وتمويل روتب التقاعد، ويجب تقديم هذه البيانات على أساس شهري وبموعد لا يتجاوز الشهرين بعد انقضاء الشهر المشار إليه.

ميزان المدفوعات:

- ميزان المدفوعات الأولي الفصلي الذي يعده البنك المركزي العراقي ينبغي له أن يقدم بعد ثلاثة أشهر من انتهاء الفصل المشار إليه.
- الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية (الواردات، الصادرات، إعادة التصدير) (على أساس فصلي) وينبغي تقديم البيانات في موعد لايتجاوز ٨ أسابيع بعد انتهاء الفصل المشار إليه.
- مبلغ إجمالي واردات المنتجات النفطية الممولة من الموازنة والقيمة الإجمالية للواردات للمنتجات النفطية على أساس فصلي تبدأ من الفصل الأول لعام ٢٠١٦، وهذه البيانات يجب أن تقدم في مدة لاتتجاوز ٩ أسابيع بعد انتهاء الفصل المشار إليه.
- بيانات تفصيلية عن مصروفات المساعدات الخارجية (سواءٌ أكانت مشاريع أم تمويل موازنة) من جميع الدائنين الخارجيين والجهات المانحة، وإطفاء الديون الخارجية ومدفوعات الفوائد، وينبغي تقديم هذه البيانات على أساس شهري وبمدة لاتتجاوز ٨ أسابيع بعد انقضاء الشهر المشار إليه.

الدين العام:

- رصيد الدين العام على النحو الذي تم تعريفه في الفقرة ١١على أساس فصلي مع ٨ أسابيع تأخير مدققة من قبل مدقق خارجي.
- قائمة للقروض الخارجية الحكومية او التي تضمنها الحكومة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد المتعاقد عليها خلال كل فصل وتحدد لكل قرض كل من خلال:الدائن،والمقرض (الملتزم النهائي)، المبلغ، العملة، واكتمال مدة السماح، وشروط التسديد، ترتيبات أسعار الفائدة (على أساس شهري).
- تفاصيل عن اتفاقيات إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الاطراف والتجاريين بما فيها المبالغ والنقود المستحقة الجدول الزمني للمدفوعات (رأس المال والفائدة)، شروط الاتفاق، شروط السداد وترتيبات سعر الفائدة (على أساس فصلي).

الإصلاحات الهيكلية:

٢٠- المعايير الهيكلية تشكل عنصراً حاسماً من قرض الاستعداد الائتماني SBA على وفق المعايير المتفق عليها (الجدول رقم٥، مذكرة السياسات المالية والاقتصادية) إذْ قامت السلطات بإعداد التقارير وإرسالها إلى خبراء الصندوق مع الوثائق المناسبة.

معلومات أخرى:

٢١- التفاصيل الأخرى حول التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومة التي يتوقع أن يكون لها تأثير تسلسل البرنامج (مثل التعديلات على التشريعات واللوائح أو أي وثيقة أخرى ذات صلة) وسيتم إرسالها في الوقت المناسب لخبراء صندوق النقد الدولي للتشاور أو لبيان المعلومات.

العراق

المراجعة الأولى والثانية لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق وطلب ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني – الملحق المعلوماتي.

إعداد: قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا

المحتويات:

العلاقات مع الصندوق

العلاقة مع جماعة عمل البنك الدولي

قضايا إحصائية

العلاقات مع الصندوق

حساب الموارد العام

	حقوق السحب الخاصة بالملايين	نسبة الحصة
الحصة	١,٦٦٣,٨٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من النقد	٢,٢٦٥,١٦	١٣٦,١٤
شريحة الاحتياطي	٢٨٩,٩٥	١٧,٤٣

قسم حقوق السحب الخاصة

	حقوق السحب الخاصة بالملايين	نسبة التخصيصات
صافي التخصيصات التراكمية	١,١٣٤,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٢٥,٦٦	٢,٢٦

القروض والمشتريات المستحقة

	حقوق السحب الخاصة بالملايين	نسبة الحصة
المساعدة الطارئة ١	٨٩١,٣٠	٥٣,٥٧
(وأداة التمويل السريع) المساعدة الطارئة يمكن أن تشمل المساعدة في وقت الطوارئ للكوارث الطبيعية، وكذلك المساعدة مابعد الصراع١		

الترتيبات المالية الأخيرة

النوع	تأريخ الاتفاق	تأريخ انتهاء	المبلغ المصادق عليه وحدات السحب الخاصة بالملايين	المبلغ المسحوب وحدات السحب الخاصة بالملايين

الاستعداد	,٢٤ Feb ٢٠١٠	,٢٣ Feb ٢٠١٣	٢,٣٧٦,٨٠	١,٠٦٩,٥٦
الاستعداد			٤٧٥,٣٦	٠,٠٠
Dec ,١٩ ٢٠٠٧				
Mar ,١٨ ٢٠٠٩				
الاستعداد	,٢٣ Dec ٢٠٠٥	,١٨ Dec ٢٠٠٧	٤٧٥,٣٦	٠,٠٠

الالتزامات المتاخرة والمتوقعة الدفع للصندوق : يقوم على أساس استخدام الموجود من الموارد والموجودات الحالية من وحدات السحب الخاصة١ملايين من وحدات السحب الخاصة

	القادمة				
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠h٢٠
Principal			١١١,٤١	٤٤٥,٦٥	٣٣٤,٢٤
الرسوم /الفوائد	٤,٩٨	٩,٩٥	٩,٩٥	٧,٠٢	٢,٣٦
الإجمالي	٤,٩٨	٩,٩٥	١٢١,٣٧	٤٥٢,٦٧	٣٣٦,٥٩

١ إذا كان لعضو التزامات المالية المتأخرة المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر، وسيتم عرض كمية من هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC: غير مطابق

تنفيذ مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف MDRI: غير مطابق

تنفيذ احتواء الكوارث والإغاثة: غير مطابق

اعتباراً ٤ شباط/فبرايرعام ٢٠١٥ (مرحلة ما بعد النكبة) تخفيف عبء الديون الثقة تحولت إلى احتواء الكوارث والإغاثة الثقة CCR .

تقييم الضمانات الوقائية:

استكمل تقييم الضمانات للبنك المركزي العراقي مؤخراً في نيسان/ابريل ٢٠١٦، وتضمن التقييم وأنَّ البنك المركزي العراقي لايزال يواجه قيود على القدرة في إدارة عملياته وكذلك صعوبة الوضع الأمني

على الأرض، فخسارة الإيرادات للموازنة جراء انحدار أسعار النفط جعلت من الضروري للبنك المركزي العراقي أن يلجأ إلى التمويل غير المباشر للحكومة من أجل غلق فجوة الموازنة، ومنذ تقييم العام ٢٠١٠ لم يكن هناك أي جهد منسق لتعزيز الإطار القانوني والتدقيق الداخلي متخلفاً على الرغم من المساعدة المكثفة من المستشارين، ويجب أن تُعطى الأولوية لمعالجة نقاط الضعف الجارية في هذه المجالات جنباً إلى جنب مع تعزيز بيئة الرقابة ووظيفة التدقيق الداخلي، ومن التطورات الإيجابية هو التحسن الكبير الذي طرأ على جودة التقارير المالية التي أنجزت بمساعدة الخبراء الخارجيين.

ترتيبات أسعار الصرف:

أعاد العراق بحكم الواقع وبحكم ترتيبات أسعار الصرف الفعلية ترتيبات تثبيت العملة المعتاد بأثر رجعي أعتباراً من ١٥ كانون الثاني/ يناير ،٢٠١٢، وينص قانون البنك المركزي على أن مجلس إدارة البنك يتمتع بسلطة رسم سياسة سعر الصرف، وتعهد مجلس الإدارة بإعادة تنظيم تثبيت العملة من ١١٦٦ ديناراً إلى ١١٨٢ ديناراً لكل دولار أمريكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وعمل على توحيد العملات المطبقة على المبيعات بالنقد والتحويلات بسعر ١١٩٠ بضمنها عمولة البنك المركزي العراقي.

البنك المركزي العراقي على أهبة الاستعداد من أجل توفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي فضلاً عن العمولات المسموح بها خلال المزادات اليومية (المخصصات) ليثبت العملة، لكن مع ذلك نظراً لاستبعاد بعض المعاملات من الوصول إلى مزادات البنك المركزي العراقي فإن العديد من المعاملات تجري في أسعار الصرف الموجودة في الأسواق الموازية، وينشر البنك المركزي العراقي الحجم اليومي المخصص للمزاد على موقعه الإلكتروني.

لايزال بإمكان العراق اغتنام الفرصة من أجل الاستفادة من الترتيبات الانتقالية بموجب المادة الرابعة عشرة، (الفقرة ٢) إلا أن العراق لم يعد يمتلك أي قيود على الصرف أو في الممارسة بعملات متعددة الخاضعة للمادة الرابعة عشرة الفقرة (٢) ويحتفظ حالياً بثلاثة من القيود على الممارسة بالعملات المتعددة MCP وهي تخضع لمصادقة الصندوق (صندوق النقد الدولي) بموجب المادة الثامنة الفقرة ٢ (أ) و٣ وتنبع قيود الصرف من الآتي: أولاً – الحاجة لدفع كل الالتزامات والديون إلى الحكومة قبل استحصال عائدات الاستثمارات من المستثمرين والرواتب والتعويضات الأخرى من الموظفين غير العراقيين التي ربما تحوّل من خارج العراق. ثانياً– رصيد العراق المستحق إلى الاردن بموجب اتفاق المدفوعات الثنائية غير نافذة المفعول. ثالثاً– الحدود الأسبوعية على مشتريات النقد من قبل المؤسسات المالية من البنك المركزي العراقي، وهذه الحدود هي حالياً (٣٠٠,٠٠٠) كل أسبوع للبنوك برأس مال على الأقل (٢٥٠ مليار دينار عراقي)، منها (١٥٠,٠٠٠) كل أسبوع لشركات تحويل النقود MTCs و(٥٠,٠٠٠) كل أسبوع لمكاتب تصريف النقود MEBs.

ممارسات تعدد أسعار الصرف تنشأ من الإجراءات الرسمية للحد من شراء العملات الأجنبية، مع عدم وجود آلية لضمان أن أسعار الصرف في المزاد الرسمي وفي الأسواق لا يتجاوز على أحدهما الآخر بأكثر من نسبة ٢٪، إذ بلغ متوسط الفارق بين الأسعار الرسمية وسعر السوق حوالي٣٪ في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ وارتفع إلى حوالي ٩٪ في آيار/مايو ٢٠١٦، وفضلاً عن ذلك يجب إخطار صندوق النقد الدولي بأي قيد على الصرف لأسباب أمنية بموجب القرار١٤٤-(٥١/٥٢).

مشورات المادة٤:

بناءً على المصادقة على قرض الاستعداد الائتماني (SBA) لمدة ٣٦ شهراً الجديدة في تموز/يوليو ٢٠١٦ وضع العراق في دورة التشاور لمدة ٢٤ شهراً، وتضمنت المادة الرابعة من التشاور الأخير أنه في ٢٩ تموز /يوليو عام ٢٠١٥ بالتساوق مع طلب الشراء وفقًا لإداة التمويل السريع، وتقرير الخبراء (تقرير صندوق النقد الدولي رقم ١٥/٢٣٥) نشر في١٨ آب /أغسطس عام ٢٠١٥ وهو متاح على الإنترنت.

Department	Date	Purpose
FAD	May 2010	الإدارة المالية العامة
	March 2012	الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية في الشرق الأوسط)
	May 2012	الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية في الشرق الأوسط)
	December 2012	الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية في الشرق الأوسط)
	May 2013	ورشة عمل التصنيف الوظيفي للموازنة (مركز المساعدة الفنية في الشرق الأوسط)
	March 2014	تصنيف الموازنة (METAC)
	June 2015	وضع إصلاحات الإدارة المالية العامة (METAC)
	November 2015	قانون الإدارة المالية العامة تنفيذ الموازنة والبرنامج – على أساس الموازنة
	March 2016	قانون الإدارة المالية العامة

LEG	April 2010	المرحلة الأولى من أصل ثلاث مراحل من برنامج تدريب تعزيز القدرات والاستدامة لمكافحة غسيل الأموال/ومكافحة تمويل الإرهاب
	July 2010	المرحلة الثانية من أصل ثلاث مراحل من برنامج تدريب تعزيز القدرات والاستدامة لمكافحة غسيل الأموال/ ومكافحة تمويل الإرهاب
	October 2012	قبول المادة الثامنة المساعدة الفنية بشأن مكافحة غسيل الأموال/ ومكافحة تمويل الإرهاب
	December 2012	مسودة قانون مكافحة غسيل الأموال/ ومكافحة تمويل الإرهاب
	May 2015	استعراض مسودة قانون مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب
	June 2015	قبول المادة الثامنة
	September 2015	استعراض مسودة قانون مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب

القسم	التاريخ	الغرض

MCM	April 2010	ورشة عمل البنك المركزي الإسلامي
	August 2010	إدارة الاحتياطي
	August 2010	للمساعدة عن بعد في إدارة السيولة وتطوير السوق الخزينة
	December 2010	الأوراق المالية وعمليات النقد الحكومية
	January 2011	الأوراق المالية وعمليات النقد الحكومية
	January 2011	التدريب على الأنظمة الجديدة المتطورة والدعوة إلى الابلاغ (METAC)
	January 2011	التدريب على الإشراف وتطوير الإبلاغ خارج الموقع (METAC)
	April 2011	ورشة إدارة المخاطر (أختبار الاجهاد)
	May 2011	إعادة هيكلة المصرف
	May 2011	إدارة الاحتياطيات
	July 2011	إدارة الاحتياطيات
	September 2011	ورشة عمل ادارة الاحتياطيات
	March 2012	إعادة هيكلة المصرف
	October 2012	قبول المادة الثامنة
	March 2014	تقييم الاحتياجات المصرفية
	April 2014	إدارةاحتياطيات البنك المركزي
	May 2015	إدارة الموجودات
	November 2015	الإشراف المصرفي metac
	November 2015	الأنظمة التحوطية مراجعة وتقييم (METAC)
	March 2016	ندوة حول أنظمة النقد اجنبي والضوابط (Joint LEG/MCM)

STA	April 2010	احصاءات القطاع الخارجي
	July 2010	الإحصاءات المالية والنقدية
	February 2012	إحصاءات القطاع الداخلي
	March 2012	إحصاءات الحسابات القومية
	May 2012	الإحصاءات المالية والنقدية
	April 2013	إحصاءات الحسابات القومية
	December 2013	إحصاءات ميزان المدفوعات
	December 2014	إحصاءات ميزان المدفوعات metaC
	March 2015	اللإحصاءات المالية الحكومية (ArabStat)
	May 2015	الإحصاءات المالية الحكومية
	November 2015	مؤشر سعر المستهلك (METAC)
	January 2016	إحصاءات الحسابات القومية (METAC)
	March 2016	إحصاءات تمويل الحكومة
	March 2016	إحصاءات القطاع الداخلي
	April 2016	مؤشرات الاستقرار المالي
INS	January 2010	البرمجة المالية والسياسات

العلاقات مع جماعة البنك الدولي
(اعتباراً من نيسان /أبريل ٢٠١٦)

العنوان	المنتجات	جدول التوقيتات المؤقت والفعلي للبعثات	تأريخ التسليم المتوقع والفعلي
المعلومات المتبادلة على برنامج العمل ذات الصلة A			
برنامج عمل البنك الدولي في 12شهرا القادمة 1	**تحليل السياسات الاقتصادية والمشورة البنك الدولي:** – منهجية التشخيص القطرية (SCD.)	February 2016 December 2015/ Feb/April/ June 2016	
	– حكومة إقليم كردستان.		
	– الخدمات الاستشارية لتسديد التكاليف(اقتصادية(. تشخيص النمو.	November 2015	December 2016
	– تقييم اللامركزية وخدمة التوصيل في العراق .	November 2015	June 2016
	– خرائط طريق للإصلاح الجمارك والضرائب في العراق.	March 2016	
	– خارطة طريق الإصلاح الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان.		
	– خطة عمل حكومة إقليم كردستان لتخفيف انقطاع الكهرباء	September 2016	March 2016
	– إعانات الطاقة في العراق واصلاح التعرفة (في كلا من العراق وحكومة إقليم كردستان).	December 2016	January 2016
	–المساعدة الفنية المبرمجة لقطاع الطاقة في العراق: خطة عمل توصيل إلغاء إلى القوة.		May 2016
	– اصلاح توزيع الكهرباء في العراق ومشاريع الاستثمار (بتمويل مشترك مع البنك الإسلامي للتنمية)	December 2016	

	المساعدة الفنية **البنك الدولي** الاستثمار العام في البنية التحتية للقوة TA الإدارة المالية العامة (الإنفاق العام والمساءلة المالية وتقييم القدرات ونظام معلومات الإدارة المالية المتكاملة، للاقتراح .	October 2015/ February 2016 January 2016	April 2016 July 2016

١ – لا تتضمن استثمارات البنية التحتية .

	–البنية التحتية للاسواق المالية . –إدارة المخاطر للمصارف. – المشاريع المصرفية الصغيرة والمتوسطة. – سياسة الاستثمار. – معالجة الصرف الصحي في السليمانية . – الشراكات العامة والخاصة الأولويات والإطار التنظيمي (شمال العراق).		مستمر مستمر مستمر TBD T B D TBD

برنامج عمل الصندوق في الـ12 شهراً القادمة	التحليل واسداء المشورة المتعلقة بسياسات الأقتصاد الكلي – المراجعة الأولى لبرنامج مراقبة خبراءالصندوق ومناقشة الاستعداد الائتماني . – المراجعة الأولى والثانية لبرنامج مراقبة خبراء الصندوق وطلب ثلاث سنوات من الاستعداد الائتماني. – المراجعة الأولى لقرض الاستعداد الائتماني . –المراجعة الثانية لقرض الاستعداد الائتماني المراجعة الثالثة لقرض الاستعداد الائتماني –المراجعة الرابعة لقرض الاستعداد الائتماني	March 2016 May 2016 September 2016 December 2016 March 2017 June 2017	May 2016 July 2016 November 2016 February 2017 May 2017 August 2017
	المساعدة الفنية –إدارة الإنفاق العام. اعداد تقارير المحاسبة المالية. سياسة الضرائب. إحصاءات الدين العام. مؤشرات السلامة المالية. –العملة الأجنبية (قضايا المادة الثامنة) –إعادة هيكلة المصارف. AML/CFT: Law- and Institutions	September 2016 September 2016	November 2016 November 2016

طلبات لمستلزمات برنامج العمل			
طلب الصندوق للبنك	– بيانات الاقتصاد الكلي والمالي ليتم مشاركتها بشكل منتظم	مستمر	
طلب البنك للصندوق	–البيانات المالية ليتم مشاركتها بشكل منتظم –التسوية بشان سياسة الاقتصاد الكلي – بيانات الاقتصاد الكلي والمالية لتتم مشاركتها بشكل منتظم، بما في ذلك أي معاملات للنقد الأجنبي – البيانات الخاصة بكل قطاع – نتائج المشاورات ليتم مشاركتها	مستمر	
الاتفاق على المنتجات المشتركة والبعثات			
المنتجات المشتركة لـ12 شهراً القادمة	n/a		

قضايا احصائية

تقييم كفاية المعلومات للرقابة.1
عام: البيانات المقدمة إلى الصندوق تحمل أوجه قصور خطيرة تعيق الرقابة بنحوٍ كبير، إذْ عانت الاحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي سنوات من الإهمال وأضافت الاضطرابات الأخيرة مزيداً من الصعوبات، وفي حين بقي جهاز الإحصاء المركزي CSO في مكانه الصحيح إلا أنه يفتقر إلى الخبرة الفنية الكافية والموارد من أجل تلبية متطلبات النظام الإحصائي الحديث. إن القدرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي هي أفضل قليلاً إلاّ أن القضايا المتعلقة بتبادل المعلومات بين الوكالات ومسؤوليات جمع البيانات تعيق التقدم في قطاع الإحصاء الخارجي– هذه القضية أيضاً تؤثر على جهاز الإحصاء المركزي. منذ عام٢٠٠٣ قدم قسم الإحصاء STA مساعدة تقنية كبيرة TA في جمع قواعد البيانات الرئيسة بما في ذلك معايير النشر .

الحسابات الوطنية:

يقوم جهاز الإحصاء المركزي بجمع الحسابات السنوية والفصلية بالأسعار السائدة والثابتة (٢٠٠٧) على الرغم من أن تقديرات النفقات بالأسعار الثابتة هي على قاعدة عام ١٩٨٨ السابقة.

تتبع الحسابات الوطنية نظام الحسابات الوطني لعام ١٩٦٨ SNA المساعدة التقنية الجارية من لدن STA وMETAC وهي تساعد جهاز الإحصاء المركزي للتحرّك تدريجياً نحو تطبيق مفاهيم نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ لتحسين المنهجية المرتبطة بها. إن جودة الحسابات الوطنية ضعيفة نظرا لعدم وجود مصدر بيانات شاملة لبعض الصناعات وللناتج المحلي الإجمالي من النفقات، وأجري مسح ميزانية الأسرة خلال العام ٢٠٠٧ وتم تضمين النتائج بما في ذلك نقل سنة الأساس إلى العام ٢٠٠٧ . وأجري المسح الاجتماعي والاقتصادي HSES لعام ٢٠١٢ وتلك البيانات تم تضمينها في خطط إعادة جمع البيانات لعام ٢٠١٢، النقص في مصادر المعلومات بسبب صراعات أربع محافظات اضعف التدابير المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي.

إحصائيات الأسعار :

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء CSO وينشر بشكل شهري مؤشر أسعار المستهلك CPI لكل العراق (بما في ذلك كردستان)لكل محافظة، وتم إعادة تقدير المؤشر في العام ٢٠١٢ استناداً إلى المسح الاجتماعي والاقتصادي HSES، ومع ذلك فإن مؤشر أسعار المستهلك لا يغطي سوى المناطق الحضرية في جميع المحافظات والموارد غير كافية لتغطية بقية المناطق، وبدءاً من حزيران/يونيو عام ٢٠١٤ فإن البيانات الرسمية لمؤشر أسعار المستهلك لا تشمل أربع محافظات متضررة من النزاعات. مؤشر أسعار المنتج PPI للإنتاج أيضاً تم تضمينه على قاعدة عام ٢٠١٢،. وقدمت بعثة STA/METAC TA المشورة بشان المزيد من التحسينات للجهاز المركزي للإحصاء CSO لاحصاءاته حول الأسعار.

إحصاءات الحكومة المالية:

على الرغم من صعوبة الوضع الأمني، الذي له تاثير مباشر على تجميع البيانات وتحليلها إلاّ أن توفير البيانات المالية لأغرض رصد البرنامج كانت مرضية، وتحصل حالات تأخير مفاجئة في تقديم البيانات وما تزال تغطية كردستان غامضة، ومع ذلك فإن السلطات تتخذ التدابير اللازمة من أجل معالجة هذه العيوب.

في آذار/مارس ٢٠١٥ مهمة STA – تتداخل مع المادة الرابعة من المهمة – تناقش خطة عمل تهدف إلى تحسين تواتر وتوقيتات تقديم البيانات المالية ووضع خطة الهجرة من أجل تحسين الإحصاءات المالية بالاعتماد على دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM ٢٠١٤) في آيار/مارس لعام ٢٠١٦ بعثة STA – تساعد في وضع أدوات الابلاغ عن العمليات الحكومية لموازنة الحكومة المركزية، واستأنف العراق الإبلاغ عن الإحصاءات المالية الحكومية للنشر في الكتاب السنوي للإحصاءات المالية الحكومية، وحالياً لا توجد إحصاءات مالية منشورة من قبل الحكومة خارج خلاصة التقديرات والنتائج التي تتمخض عن موازنة الحكومة المركزية .

الإحصاءات المالية والنقدية:

تم إحراز تقدم ملحوظ في تطوير مكونات وبينة مسح شركات الإيداع، والآن نوعية وتوقيتات البيانات تعوقها باستمرار ضعف قدرات الموظفين ولاسيما على مستوى المصرف التجاري وكذلك في جودة مصدر البيانات، وفي الوقت الذي فيه أغلب المصارف –بما في ذلك تلك المملوكة للدولة– تستخدم نماذج التقارير الجديدة التي تم تطويرها بناءً على دليل الإحصاءات المالية والنقدية لصندوق النقد الدولي، إلاّ أن بعض المصارف ما زال لديها مشاكل في بيانات التقارير (على سبيل المثال بيانات مفقودة وأخطاء في التقارير وتأخير في التقارير) لذلك فإن نماذج التقارير ما زالت تستخدم آلية جمع البيانات لشركات الإيداع الأخرى ODCs . الإحصاءات النقدية لا تغطي المنطقة الشمالية (كردستان) بسبب وجود مشاكل لجمع البيانات في تلك المنطقة .

نتيجة لذلك فإن تقارير البنك المركزي العراقي –التي هي للنشر في الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي– يحصل فيها تأخير لمدة خمسة أشهر وأحدث التقارير للبيانات المتعلقة بشركات الإيداع الأخرى ODCs وضع عليها علامة ''اولية'' لتوضح أن هناك مشاكل في جمع البيانات، ووجدت البعثة الأخيرة على مؤشرات السلامة المالية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ أن هناك خروجاً على المعايير الدولية في تطبيق مفهوم الإقامة وتصنيف الشركات المملوكة للدولة وبعض المجالات التي تحتاج إلى تحقيق وتحسين.

الرقابة على القطاع المالي:

في أعقاب المناقشات التي حدثت في اجتماعات الربيع في العاصمة واشنطن، طلب البنك المركزي العراقي المساعدة التقنية في مجال تجميع مؤشرات السلامة المالية FSIs . وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦ تم إيفاد بعثة STA من أجل تطوير إطار مؤشرات السلامة المالية؛ ونتيجة لذلك فقد جمع البنك المركزي العراقي ونشر ١٢ مؤشراً أساسياً من مؤشرات السلامة المالية، و٧ من أصل ١٣ مؤشراً إضافياً من مؤشرات السلامة المالية لمصارف الدولة في الفصول الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٥ في نهاية آيار/ مايو ٢٠١٦ ووافق البنك المركزي على تقرير مؤشرات السلامة المالية على اساس فصلي من أجل المضي قدماً به، مع ذلك هناك بعض الخروج على المعايير الدولية التي تحتاج إلى معالجة .

إحصائيات القطاع الخارجي:

ميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي IIP:

قام البنك المركزي العراقي بتجميع ميزان المدفوعات السنوي والفصلي ونشره في دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي الطبعة السادسة BPM6 لصندوق النقد الدولي، ويقوم البنك المركزي العراقي أيضاً بجمع وضع الاستثمار الدولي IIP ونشره. لكن مع ذلك فان بيانات ميزان المدفوعات الأخيرة بين عامي ٢٠١٣ – ٢٠١٥ المقدمة إلى STA لم تتضمن بعد منشورات STA بسبب حصيلة السهو والخطأ الكبيرة جداً التي أثارت المخاوف حول مدى تغطية البيانات ونوعيتها، وقد أشارت المساعدة التقنية الأخيرة للبعثة حول إحصاءات القطاع الخارجي ESS أجريت في آذار/مارس ٢٠١٦ أن السهو والخطأ يمكن أن يعزى إلى: عدم وجود تغطية أو أن المناطق التي تم تغطيتها ذات الصلة باتفاقات تقاسم الإنتاج مع شركات النفط العالمية والبناء على المدى الطويل من قبل الشركات الأجنبية العاملة في العراق، وكذلك بيانات التجارة لإقليم كردستان والتسجيل غير المكتمل للقيود المناظرة لصافي القروض في الحساب المالي لميزان المدفوعات للأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ وهو ما لا يتوافق مع الفوائض الكبيرة المسجلة في الحساب الجاري.

البعثة قيمت أن مصادر البيانات الحالية لتجميع إحصاءات القطاع الخارجي ESS ليست شاملة، وأن هناك ندرةً للبيانات الموجودة ولاسيما في مجالات التجارة الخارجية للسلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ضوء هذه النتائج فإن البعثة قدمت عدة توصيات بما فيها تعزيز نظام المعاملات الدولية وتقنيات تقدير واردات كردستان وتأمين بيانات على المدفوعات من قبل وزارة النفط لشركات النفط العالمية.

الاحتياطيات الدولية التي تم تجميعها بالتوافق مع المنهجيات الدولية التي نشرت في IFS منذ نهاية عام ٢٠٠٦ إحصاءات التجارة الخارجية: إن بيانات التجارة الخارجية تضم مشاكل خطيرة في التوقيتات وتفتقر إلى الكفاءة، وبالنظر إلى عدم وجود بيانات كمركية موثوقة، صحيح أن الأنموذج الجديد من الكمارك متاح إلاَّ أنه لا يمكن أن يستخدم على الحدود الكمركية بسبب الوضع الأمني وعدم وجود قسم موارد كمركية في المنافذ الحدودية. إن تغطية إيرادات القطاع الخاص محددة بمصادر البيانات، إذْ إن فقط السلع التي يتم الدفع فيها من خلال النظام المصرفي العراقي يتم تقييد بياناتها، لذا فإن السلع الواردة بموجب ترتيبات البيع الداخلية (على سبيل المثال، الصادرات لمشاريع الاستثمار الداخلي من قبل شركات النفط العالمية) لا تسجل في ميزان المدفوعات، إن تغطية إحصاءات التجارة الخارجية تستثني المنطقة الشمالية (كردستان) ولا توجد أي تقديرات للتهريب. بيانات التصدير من القطاع النفطي تم استلامها من BOPSD في البنك المركزي العراقي؛ بيانات التصدير غير النفطية التي تقدر بما يكافئ ٣ – ٥٪ من إجمالي الصادرات، تم جمعها بالاستناد إلى أنموذج كمارك التصدير. بيانات الصادرات غير النفطية التي تقدم إلى صندوق النقد الدولي على أساس شهري تقدم لأغراض التدقيق . البلد مشاركاً في النظام الإلكتروني العام، البيانات الوصفية، بعضها تم تحديثه في بداية العام ٢٠١٦، لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة وهي متاحة على الصفحة البلاد على معايير نشرة مجلس صندوق النقد الدولي .

II.معايير البيانات وجودتها	
البلد مشاركٌ في النظام الإلكتروني العام . البيانات الوصفية، بعضها تم تحديثه في بداية العام ٢٠١٦ ، لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة وهي متاحة على الصفحة البلاد على معايير نشرة مجلس صندوق النقد الدولي.	لا توجد بيانات متاحة. التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك

العراق: جدول بالمؤشرات المالية العامة المطلوبة للمراقبة (اعتباراً من ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦)

	تأريخ آخر مراقبة (لجميع التواريخ في الجدول: يوم/شهر /سنة)	تأريخ الاستلام	تردد البيانات ٧	تردد الإبلاغ ٧	تردد النشر ٧	فقرات المذكرة :٨	
						دقة البيانات – نوعية المنهجية ٩	
سعر الصرف	٢٠١٦/٢/٦	٢٠١٦/٢٥/٥	D	D	D		
الاحتياطيات الدولية الموجودات والاحتياطيات موثوقية السلطات النقدية	٢٠١٦/٢٥/٥	٢٠١٦/٥	M	M	M, ٤–٦ week lag		
الاحتياطي /القاعدة النقدية	٢٠١٦/٢٥/٥	٢٠١٦/٥	M	M	M, 4–6 week lag		
النقود بمعناها الواسع	٢٠١٦/٢٥/٥	٢٠١٦/٥	M	M	M, 4–6 week lag		
الحساب الختامي للبنك المركزي العراقي	٢٠١٦/٣١/٣	٢٠١٦/٥	M	M	M, 4–6 week lag		
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	٢٠١٦/٣١/١	٢٠١٦/٥	M	M	Q 6–4 week lag		
اسعار الفائدة ٢	٢٠١٤/٢٥/٥	٢٠١٦/٥	M	M	M, 4–6 week lag		
مؤشر سعر المستهلك	٢٠١٦/٣١/٣	٢٠١٦/٥	M	M	M, 3 week lag		
الإيرادات والنفقات والموازنة وتكوين تمويل٣ – الحكومة العامة ٤	٢٠١٦/٠٣	٢٠١٦/٥	M	M	N/A		
الإيرادات والنفقات والموازنة وتكوين تمويل ٣– الحكومة المركزية	٢٠١٦/٠٣	٢٠١٦/٥	M	M	N/A		
مخزون الحكومة المركزية والحكومة المركزية وضمان الدين ٥	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	N/A	N/A	N/A		
رصيد الحساب الجاري الخارجي	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	Q	Q	Q 9 month lag		

العراق: جدول بالمؤشرات المالية العامة المطلوبة للمراقبة (اعتباراً من ٢٦ نيسان /ابريل ٢٠١٦)

	تأريخ اخر مراقبة (لجميع التواريخ في الجدول :يوم /شهر / سنة)	تاريخ الاستلام	تردد البيانات ٧	تردد الابلاغ ٧	تردد النشر ٧	فقرات المذكرة :٨	
						دقة البيانات — نوعية المنهجية ٩	نوعية البيانات —الدقة والموثوقية
صادرات وإيرادات السلع والخدمات	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	Q	Q	Q 9 month lag		
الناتج المحلي الإجمالي /الناتج القومي الإجمالي	٢٠١٦/٣	٢٠١٦/٤	Q	Q	Q 3 month lag		
إجمالي الدين الداخلي	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	N/A	N/A	N/A		
وضع الاستثمار الدولي٦	٢٠١٤/١٢	٢٠١٥/١/٦	Q	Q	Q 9 month lag		

١/ أية أرصدة احتياطية مرهونة أو مضمونة يجب أن تحدد بنحوٍ منفصل، كذلك يجب أن تشمل البيانات الالتزامات قصيرة الأجل التي ترتبط بالعملة الأجنبية التي تم تسويتها بالوسائل الأخرى فضلاً على القيم الاسمية للأموال المشتقة للدفع ولاستلام العملة الأجنبية بضمنها تلك المرتبطة بالعملة الأجنبية التي تم تسويتها بالوسائل الاخرى.

٢/ تتضمن كلا من السوق المعتمد والسوق الرسمي التي تحتوي على أسعار الخصم وأسعار سوق المال وأسعار الفائدة على حوالات الخزينة والسندات .

٣/ المصارف المحلية والأجنبية والتمويل المحلي غير المصرفي .

٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزي (أموال الموازنة والأموال من خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية .

٥/ بضمنها تكوين العملة والاستحقاق .

٦/ تتضمن إجمالي الأصول المالية الخارجية والالتزامات المالية حيال غير المقيمين .

٧/ (D) اليومي و(W) الأسبوعي و(M) الشهري و(Q) الفصلي و(A) السنوي (I) غير المنتظم و(NA) غير متوفر .

٨/ هذه الأعمدة يجب أن تتضمن فقط البلدان التي تتضمن نشر التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك ROSC .

٩/ ليس للعراق بيانات منشورة بشأن التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك (أو تحديث موضوعي).

تصريح السيد حازم الببلاوي، المدير التنفيذي الخاص بالعراق والسيدة مايا شويري من كبار مستشاري المدير التنفيذي
اجتماع مجلس الإدارة في٧ تموز /يوليو ٢٠١٦

١. منذ منتصف عام ٢٠١٤ والاقتصاد العراقي تضرر بشدة جراء صدمتين، الأولى هجمات ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، والثانية الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. هجمات داعش أفضت إلى مأساة أنسانية، وأودت بارواح الآلاف وتسببت في نزوح مليون شخص داخلياً و٢٧٪ من سكان البلد– بضمنهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري– يحتاجون إلى المساعدة الانسانية. وقد أدى العنف إلى تدهور ملحوظ في الظروف المعيشية في جميع أنحاء البلاد وتسبب بضرر بالغ في البنية التحتية والأصول، وكنتيجة لهاتين الصدمتين، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش في العام ٢٠١٥ على الرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط وظهر العجز المالي وعجز ميزان المدفوعات على نطاق واسع.

٢. بالنظر إلى تلك التطورات شرعت السلطات ببرنامج تكيف مالي كبير منذ بداية عام ٢٠١٥، وبناءً على الإصلاحات الواسعة التي أعلنها رئيس الوزراء في آب/أغسطس عام ٢٠١٥، وتم تبني خطة شاملة تركز بالأساس على تعزيز الأمن وإعادة البناء والترويج للنزاهة والشفافية، وتنشيط قروض الإسكان ومشاريع الصناعة والزراعة، وانخرطت ببرنامج مراقبة خبراء الصندوق SMB مع صندوق النقد الدولي لدعم خطة الإصلاح في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ وكان الأداء مقنعاً بموجب ذلك البرنامج SMP على الرغم من تحديات الظروف، وفي ضوء الصراع الدائر مع داعش وانخفاض أسعار النفط منذ بدء برنامج مراقبة خبراء الصندوق، وكذلك كنتيجة للتوقعات الاقتصادية السيئة، بحثت السلطات عن دعم صندوق النقد الدولي بموجب ثلاث سنوات من قرض الاستعداد الائتماني SBA . إن الهدف الرئيس من البرنامج هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في مدة الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة، في الوقت الذي يتم فيه حماية الإنفاق الاجتماعي من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي . سيساعد البرنامج على إدارة الضغوط الخارجية وتنفيذ التدعيم المالي وإبقاء الدين بمستوى يمكن تحمله، وتعزيز الإدارة المالية العامة، والحفاظ على استقرار القطاع المالي .

الأداء على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق:

٣. على الرغم من انخفاض أسعار النفط وتحدي البيئة الامنية، إلاّ أن أداء البرنامج على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق كان مقنعاً إلى حدٍّ كبير–كما ذكرنا آنفاً– مع تحقيق ثلاثه من أصل خمسة

أهداف إرشادية في كل من نهاية كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ ونهاية آذار/مارس ٢٠١٦، فضلاً عن ذلك لم يتحقق الهدف المتعلق بالإنفاق الاجتماعي بفارق ضئيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. فيما لم يتحقق الهدف المتعلق بتصفير المتراكمات من المبالغ المتأخرة عن الدفع الخارجية بسبب القيود النقدية الحكومية الشديدة، التي تخضع الآن إلى معيارين من معايير الأداء بموجب متطلبات قرض الاستعداد الائتماني .

٤. تم تلبية كل المعايير الهيكلية الثلاثة على وفق مراجعة برنامج مراقبة خبراء الصندوق الأولى، ولم يتم تلبية المعيار الهيكلي للمراجعة الثانية، التي تتضمن مصادقة وزير المالية على مسودة قانون الإدارة المالية. وسيكون المعيار الهيكلي للمراجعة الأولى بموجب متطلبات قرض الاستعداد الائتماني، والعمل حيال تحقيقه جار حالياً بالمساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي.

إصلاح السياسات المالية والاقتصادية للمدة المحصورة بين ٢٠١٦-٢٠١٩:

٥. السلطات ملتزمة بالتخفيض التدريجي للإنفاق بما يتفق مع عائدات النفط المنخفضة ولتعزيز الإيرادات من أجل إبقاء الدين بمستوى يمكن تحمله، وفي أعقاب التدعيم المالي الكبير الذي تبنته الحكومة في العام ٢٠١٥ ستفذ الحكومة برنامجاً مالياً في العام ٢٠١٦ سيكون أكثر تقييداً من الموازنة التي أقرها البرلمان، وبموجب قوانين الإدارة المالية العامة في البلد حينما تكون العوائد أقل من المفترض في الموازنة تكون الحكومة مخولة بالتنفيذ بأقل من البنود الموجودة في الموازنة.

٦. من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة، ستوسع السلطات من القاعدة الضريبية على الأجور من غير المؤسسة العسكرية وتقليص فاتورة الأجور (من خلال التناقص الطبيعي، وتأجيل تعيين موظفين جدد والحد من الفوائد التقديرية وتدابير أخرى) والحد من دفع الرواتب التقاعدية من طريق فرض القوانين الموجودة.

إن السلطات على وعي كامل بأن جزءاً كبيراً من التكيف المالي يتحقق من خلال الحد المؤقت في الاستثمار غير النفطي، وفي هذا الصدد ستقوم السلطات بعملية تحديد الأولويات لضمان عدم تأخير المشاريع الضرورية، ومن أجل التخفيف من وطأة تأثير التدعيم المالي على الفقراء، ستعمل الحكومة على حماية الإنفاق الاجتماعي وتلتزم بالحفاظ على مثل هذا الإنفاق خلال مدة الاستعداد الائتماني، وذلك يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والغذاء وإعانات الزراعة والتحويلات إلى النازحين داخلياً واللاجئين، وسيتم الحفاظ على الاستثمار في القطاع النفطي بالمستوى المقرر بالموازنة من أجل ضمان عوائد النفط الضرورية لتمويل الإنفاق العام.

٧. على الرغم من جهود التدعيم المالي المتوخاة، إلاّ أن العجز المالي الكبير سيبقى للعام ٢٠١٦، مما سينعكس على استمرار ضغط الإنفاق الحاد الذي لايمكن ضغطه بشكل أكبر في البيئة الصعبة

الحالية، وهذا العجز سيمول بالأساس من خلال اللجوء إلى التمويل الداخلي والخارجي الذي يحفزه قرض الاستعداد الائتماني، والسلطات حريصة على تجنب الإفراط في تمويل البنك المركزي العراقي غير المباشر للحكومة، ونتيجة لذلك ففي حالة كون عوائد النفط أو التمويل الخارجي أعلى من المخطط فهم يلتزمون بالتقليص المناسب للتمويل النقدي غير المباشر لعجز الموازنة من قبل البنك المركزي العراقي .

٨. سينجز التدعيم المالي، وهو المدة الأولى ونصف التكيف المالي المتوخى للمدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، في العام ٢٠١٦-٢٠١٧. بدءاً من العام، تنوي الحكومة لتنفيذ إصلاحات مالية أعمق من أجل جعل الدين في مستوى يمكن تحمله، وهذه الإجراءات تتضمن إعادة النظر بالضرائب والتعرفة الكمركية والإدارات مع هدف زياده العائد غير النفطي، وتنفيذ تأجيل التوظيف من أجل القضاء على الأسماء الوهمية القطاعات من غير المؤسسة العسكرية والصحة والتعليم، وسيقوم ديوان الرقابة المالية بتدقيق الأجور ومستلمي الرواتب التقاعدية . وستقوم الحكومة أيضاً بإصلاح نظام التقاعد العام من أجل تعزيز الكفاءة لتحويلات الدولة للفقراء بالتعاون مع البنك الدولي، وستعمل على إصلاح قطاع الكهرباء تدريجياً والمؤسسات غير المالية المملوكة للدولة.

٩. جهودٌ كبيرة تُبذَل من أجل دفع عجلة الإصلاحات المالية الهيكلية، وفي هذا السياق فإن السلطات عززت من إجراءاتها للإدارة المالية العامة لدعم الانضباط المالي وكفاءة استخدام موارد النفط، وبمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سيتم المصادقة على المسودة الجديدة لقانون الإدارة المالية، والإبلاغ عن الجداول المالية بالتوافق مع الإحصاءات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي والمسوحات والتدقيق ودفع المبالغ المتأخرة عن الدفع المحلية واتخاذ الخطوات للانتقال لنظام الخزينة الموحد، وتصميم وتنفيذ نظام مراقبة الالتزامات لتنفيذ الموازنة وكذلك نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وتنفيذ إصلاح إدارة الاستثمار العام وتعزيز إدارة الدين بدعم من المساعدة الفنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والأهم من ذلك فإن الحكومة ستعمل أيضاً على تعزيز التشريعات الهادفة إلى محاربة الفساد.

١٠. إن استقرار سعر الصرف يوفر ركيزة أساسية للاقتصاد في بيئة غير مستقرة؛ لذلك فقد التزمت السلطات بالحفاظ على ربط العملة بالدولار الأمريكي على الرغم من تدهور الوضع الداخلي، وستعمل الحكومة تدريجياً على إزالة القيود تدريجياً المتبقية على سعر الصرف وكذلك ممارسات تعدد أسعار الصرف بغية القضاء على اختلالات سعر الصرف، وفي هذا الصدد فأن السلطات ستعمل على إزالة القيود المفروضة على عائدات الاستثمار الذي يؤدي إلى تقييد الصرف، فضلاً عن ذلك سيعمل البنك المركزي على زيادة مبيعاته من النقد الأجنبي لمعاملات الصرف السائدة في السوق الرسمي من أجل تقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي لسعر الصرف .

١١. الحفاظ على استقرار القطاع المالي يتصدر جدول أعمال السلطات، وتم تعيين المدققين الدوليين من أجل تدقيق بيانات أكبر المصارف المملوكة للدولة، وهما الرافدين والرشيد، وستسهم نتائج

التدقيق إعادة هيكلة هذين المصرفين، وفي الوقت نفسه تعتزم الحكومة تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي، بناءً على توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، وستنفذ الحكومة إصلاحات من أجل تعزيز مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وهذا سيساعد على تحسين دمج النظام المالي المحلي بالاقتصاد العالمي وانخفاض تكاليف المعاملات وتعزيز الحوكمة وتقليص حجم القطاع غير الرسمي وإعاقة تمويل داعش.

١٢. التزمت السلطات بتحسين توقيتات الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتغطيتها ودقتها على الرغم من القيود الجسيمة المفروضة على القدرات، ومن أجل تحسين توصيل البيانات إلى الصندوق ستطلب السلطات مساعدة مدققين خارجيين من أجل الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بثلاثة من أصل ستة معايير أداء بموجب البرنامج، وسيستمرون أيضاً في الاعتماد على المساعدة الفنية للصندوق؛ من أجل تحسين الإبلاغ عن البيانات المالية.

الاستنتاجات

يواجه العراق وقتاً صعباً في تأريخه واقتصاده، وهو يقع تحت وطأة ضغط شديد، وقد أظهرت السلطات التزامها بالتعهد بسياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات الاقتصاد على وفق برنامج مراقبة خبراء الصندوق SMP، وهي ملتزمة التزام كامل بتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني على الرغم من أن استقرار الأوضاع الأمنية يُعَدُّ شرطاً أساسياً لنجاح سياساتها. فالحكومة تود أن تعرب عن تقديرها العميق للمجلس التنفيذي التابع لصندوق النقد الدولي والإدارة والخبراء لدعمهم المتواصل في الظروف الصعبة، وهي تقدرعلى وجه الخصوص العمل والنقاشات البناءة مع الفريق، والمساعدة الفنية القيمة التي تتلقاها في دعم جهود الإصلاح والاستقرار.